




# الصومال

## قصة التحرر من الإستعمار والحرب على الإرهاب

دراسات
سياسية تاريخية

**دراسات سياسية تاريخية**

# الصومال

قصة التحرر من الاستعمار والحرب على الإرهاب


**تـأليف**

**وائل إبراهيم الدسوقي يوسف**






القاهرة / ٢٠٠٨

بطاقة الفهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية، إدارة الشؤون الفنية

---

يوسف، وائل إبراهيم الدسوقي

# الصومال

قصة التحرر من الاستعمار والحرب على الإرهاب

---

وائل إبراهيم الدسوقي يوسف

الطبعة الأولى - ٢٠٠٨

---

رقم الإيداع: ٥١٨٦/ ٢٠٠٨

تدمك: 977-17-5499-8

تصنيف ديوي: ٩٦٧.٧٣

٢٢٨ صفحة؛ ١٧ × ٢٤ سم

دراسات سياسية تاريخية

١- الصومال - تاريخ – العصر الحديث.

٢- الصومال – تاريخ – العصر الحديث – الاستقلال ١٩٦٠

أ- العنوان ب- السلسلة

---

تصميم الغلاف والتنفيذ الفني

Media Graphic

الجيزة

تليفون: ٠١١١٠٧٧٩٩٩

wealaly@hotmail.com




الهاتف المحمول

٢٠١٢٢٦١٤٨٤٣

٢٠١٨٥٤٤٨٧٤٢

البريد إليكتروني

infoderasat@yahoo.com

الموقع الإليكتروني

http://www.derasat.tk




# Somalia

## Story of Liberation from Colonialism and the War against Terrorism.

**By**

**Wael Ibrahim Eldesoky**

**Cairo 2008**

**I.S.B.N**
**(977-17-5499-8)**

(من أحد البرامج التليفزيونية ـ ٨ يناير ٢٠٠٧)

**أعتقد أنه لابد من معادلة الموقف الإثيوبي بموقف عربي وإفريقي قوي، لأن إثيوبيا تدخلت دون استشارة أحد ودون أي إجماع عربي وإفريقي لتدخلها، لكن الاتحاد الإفريقي والمنظمة الدولية للأمم المتحدة كأنها أرادت أن تفعل شيء في الصومال، وأعتقد أن (مصر والسعودية واليمن) قادرة على معادلة الدور الإثيوبي وتجبرها على الانسحاب.**

رأي للأستاذ الدكتور/ سيد فليفل
الخبير المصري في الشؤون الإفريقية

خرج ابن آدم من العدم قلت : ياه
رجع ابن آدم للعدم قلت : ياه
تراب بيحيا ... وحي بيصير تراب
الأصل هو الموت ولا الحياة ؟؟
وعجبي !!

إهداء إلى روح أستاذي الدكتور
"جمال زكريا قاسم"
الإنسان والمُعلم

# الفهـــرس

الأيام تمضي وعجلة الزمان تدور، والتاريخ لا يرحم لأنه كالآلة التي تسجل كل صغيرة أو كبيرة، وإذا تتبعنا حركة التاريخ هنا وهناك لوجدنا أن سكان المعمورة في حالة صراع مستمر، مع أنفسهم ومع غيرهم من الأمم الأخرى. ونجد الشعوب ظالمة باغية تارة، وتارة أخرى مظلومة مقهورة. ونجد دائماً فئة من هذه أو تلك تعمل بنشاط في الاتجاه الذي يلائم مصالحها ويحقق أهدافها سواء كانت تلك الأهداف قريبة سهلة أو بعيدة تتطلب المثابرة والاجتهاد.

إن تاريخ أمة الصومال لا يختلف كثيراً عن تاريخ بقية الأمم، وحركته هي جزء ليس بالقليل من حركة تاريخ العالم، إلا أن الفارق أن الصراع في الصومال هو صراع على مسائل مصيرية.

والصراع في الصومال ليس وليد اليوم، ولم يبدأ – كما يظن البعض – بعد الانقلاب على "سياد بري"، لكننا نعلم أن الصومال كانت مرتعاً للحروب والاضطرابات لسنين طويلة يفصل بينها فاصل زمني قصير من الهدوء والأمن والاستقرار.

ونعلم أيضاً أن أوجه الشبه بين الصومال وبين العراق وأفغانستان كبير من حيث التكوين العشائري والصراع الداخلي مع التدخل الأجنبي، فلم تعش الصومال فترة هدوء منذ زمن طويل، والشعب الصومالي اعتاد الحروب وسماع دوي الرصاص والمدافع، وأغلب الشعب مسلح تسليحاً ضرورياً.

ولكن وإن كان الصراع في الصومال ليس صراع أفكار، فهو بالتأكيد صراع على السلطة، وهذا ما يصعب الأمور فيها، وقد حان الوقت لتعرف الاستقرار.

إن هذه الصراعات دائماً ما ينتج عنها تشريد عدد كبير من الأفارقة واضطرارهم للنزوح من بلادهم واللجوء إلى أراض ودول مجاورة قد لا تستطيع توفير القوت الضروري لهم.. ومن هنا تتدخل بعض منظمات الإغاثة الإنسانية تحت شعار رعاية اللاجئين وتعمل على اغتيال وتغيير عقيدتهم.. وكم من الانتهاكات ارتكبت في معسكرات اللجوء.

وعلى أية حال ، سنلاحظ سوياً بعد أن ننتهي من قراءة هذا الكتاب أن الأزمة الصومالية ما تزال أبعد من أن نستخلص منها نتائج، خاصة وأن الرصاص لا يزال يتكلم ودوي المدافع يصم الآذان والأزمة لا تزال تتعقد.

ولقد تناول البعض أزمة الأمة الصومالية بالدراسة، وتمتلئ قائمة المصادر والمراجع في نهاية الكتاب بالمؤلفات التي عملت جاهدة على توضيح الأزمة وتعريتها، ومحاولة إزاحة الستار عن بعض أسرارها، ولكن لم يستطع أياً من هؤلاء الكتاب الاستمرار في تتبع الأزمة أكثر من بداية التسعينيات مع قيام منظمات الإغاثة الإنسانية بإرسال الدعم العسكري والإنساني للصومال متصورين أن الأزمة سوف تجد الحل. ولكن الأمر كان أخطر من أن يتصوره عقل، وكلما ظهرت بادرة أمل على الساحة يأتي ما يعكرها. ومن هنا سحبت العديد من المنظمات والهيئات أيديها من تلك الأزمة لأنها – بتصوراتهم - من النوع الذي لا حل له.

ومما لا شك فيه أن السبيل الأمثل في هذا المجال. هو العمل المستمر لتعرية أهداف أعداء الأمة العربية، والعمل من أجل دعم استقرار المجتمعات الأفريقية المسلمة وغير المسلمة. ومع أن البلدان العربية مستمرة في محاولة إيجاد حل قاطع للأزمة هناك، إلا أن المجتمع الدولي يتهم البعض منها بدعم الإرهاب في الصومال، ويتوجه هذا الاتهام بصفة خاصة بصورة مستمرة ودائمة إلى الجمهورية السورية ومصر ودولة الإمارات العربية وليبيا واليمن.

إن الأمة الصومالية مهزومة ذاتياً، ولا تستطيع رؤية جوانب القوة الكامنة فيها مع حساب احتمالات الانتصار في مواقف مختلفة. يجب أن يشعر الصومالي بأنه يعيش على أرضه بغض النظر على أي انتماءات عشائرية. يجب أن يشعر بأنه يستحق أن يعيش في بلد حر موحد، بلد يختار بنفسه نظام حكمه الذي لا يمكن معه أن يقوم أي صراع على السلطة. يجب أن يتفوق الانتماء إلى الوطن على الانتماء إلى قبيلة أو فصيلة عسكرية ، خاصة وأن العيون تتربص بالصومال حالياً أكثر من أي وقت مضى لأن أهمية الصومال الاستراتيجية تتزايد باستمرار مع ظروف الحرب الأمريكية في الشرق العربي، وبالتالي فإن الأزمة الصومالية تمثل الخطر المزدوج، فهي خطر على القوات الأجنبية في الشرق العربي وخطر على الشعب الصومالي إذا ما قررت تلك القوات تأمين وجودها بتوجيه ضربة وقائية إلى الصومال، وفي الحالتين سوف يدفع الشعب الصومالي الثمن غالياً.

وهذا الكتاب، بدأ بذرة صغيرة منذ سنوات ، توقف العمل به حيناً واستمر حيناً، حتى وصل إلى تلك الحالة المتواضعة، التي أرجو من الله أن تنال من إعجابكم ولو قليل.

وفي النهاية، أشكر كل من قدم لي مساعدة من قريب أو بعيد أثناء إعدادي لتلك الدراسة، كما أقدم شكري وتقديري لكل مصري وعربي غيور على مصالح بلاده

وعروبته، التي تلتقي الآن ومئات الأفكار الهدامة، كان الله في عوننا، وعون حكوماتنا العربية، وليساعدنا الله جميعا في محاولاتنا لصدها ومواجهتها.

لقد حاولت أن أقدم شهادتي أمام جيلي والتاريخ، فإن أخطأت فاعذروني، وإن أصبت فمن الله. العزة له سبحانه هو العلي العظيم.

**وائل إبراهيم الدسوقي يوسف**

**زهراء مدينة نصر - القاهرة/ ٢٠٠٨**

# التمهيد

# أثر الفكر القومي على الصومال والقارة الإفريقية

تمر الأمة العربية الآن بحالة من عدم القدرة على ضبط الحركة الاستراتيجية لمسيرتها بتأثير التطابق الخطير بين أهداف الوجود الإسرائيلي الصهيوني، وأهداف الوجود الأمريكي ذي النزعة الإمبراطوريّة الحربية القائمة على سياسة الحرب الاستباقية وعدم احترام السيادة الوطنية للدول.

وبناء عليه أصبح المنطق التاريخي للعرب، وجوداً ومصيراً وأشكال حياة يتطلب التداعي العربي على المستويات كافة للتبصّر المشترك في حال ما دخلناه من عودة للاستعمار بوجهه التقليدي، وباستخدام لأبشع وسائل التدمير الشامل التي تمثل أهم صفة للحالة العالمية للإمبريالية المتوحشة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وإزاء تلك الحالة، ألا يعتبر التاريخ العربي المعاصر قد دخل في أخطر حلقات التهديد لوجود الأمة العربية وهويتها وكيانها السياسي والحضاري على حد سواء؟!!

وإذا لم يكن للأمة العربية الموقف الموحد المُلبي لاحتياجات تلك المرحلة الصعبة، ألا يعني أن المشروع العربي النهضوي قد ارتهن رسمياً للمصالح الجيوبوليتيكية الغربية وعلى رأسها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وعاد المصير العربي على الأرض العربية ليتقرر من جديد بإرادة العوامل الخارجية فقط، كما كان قد حصل في معاهدة (سايكس - بيكو) منذ العقد الثاني من القرن الماضي؟!!

إن التاريخ العربي الراهن يمر بأخطر مراحله التي تهدد بتفتته إلى كيانات صغيرة مستقلة، حسب الخطة الأمريكية الغربية التي تهدف إلى تكوين عدة كيانات سياسية ومذهبية في قلب الأمة العربية، فخططهم تهدف إلى تكوين دولة تجمع الأكراد، وأخرى شيعية وآشورية، ويزرعون في مصر دولة نوبية وقبطية، ويثيرون القلاقل في السودان لتتكون دولة في دارفور وفي الصومال وإريتريا، إنها اللعبة الكبرى عادت من جديد.

إننا الآن في أمتنا العربية نحتاج للنهوض بفكرنا القومي، أن نشعر بعروبتنا بغض النظر عن الاختلافات الدينية والعقائدية، والاختلافات المذهبية والسياسية والعرق واللون، فهي أرضنا العربية التي سكنت بين جنباتها كل الطوائف والملل في أخوة ووضوح على مر العصور..

## الفكر القومي نشأته وأثره:

إن الحديث عن مثل هذه الموضوعات يتطلب منّا إيجاد تعريف خاص للقومية، فكلمة قومية Nationalism مصطلح سياسي حديث، ويرجح أنه ظهر أول ما ظهر بين كتاب العلوم السياسية فى أوربا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر[١]. فلم تعرف الأمم قبل القرن الثامن عشر معنى القومية كنزعة سياسية تحررية، على الرغم من أنها كانت أمماً ذات وحدات قومية خاصة. ومع تأثر الفكر السياسى والثقافى فى العصور الوسطى بالكنيسة والإمبراطورية معا، فقد غلب عليه الاعتقاد بأن الجنس البشرى مجتمع واحد، وسيطر الدين على العامة والخاصة، كما تعذر تحقيق الوحدة التى دعا اليها "دانتى" فى القرن الرابع عشر، ومثلت الثورتان العظمتان المعروفتان باسم النهضة والإصلاح الديني، مرحلة انتقال من العصور الوسطى إلى العصر الحديث في الغرب، وبدراسة الناس فى هذه المرحلة للدراسات القديمة فى ضوء جديد وجدوا فيها بذور وعى قومى مشرق[٢].

وقد عارض "ميكيافيلى" ذا الأصل الفلورنسى النزعة العالمية الدينية بشدة، وطالب فى الفصل الأخير من كتابه (الأمير) قيام رجل قوي يحرر إيطاليا من ربقة البرابرة، وبهذا يتسم رأيه برسم الطريق لبناء الدولة الحديثة فى كتابه، كما أسهم فى إعداد الأذهان للفكرة القومية الحديثة، والتى ازدادت انتشارا خلال القرنين السابع والثامن عشر[٣]. كما دعا المتطهرون إلى إحياء عناصر الشعور الدينى [١٦٠٨ – ١٦٧٤]، وكانت قومية "چون مالتون" فيها تأكيد لحرية الفرد من سلطة الحكومة وإثبات الشخصية. وثار "كرومويل" على الملكية المستبدة وقوض أوصالها، فأعلن فى البرلمان (خطبة ٤ سبتمبر ١٦٥٤) أن حرية الضمير وحرية الرعية نعمتان جليلتان جديرتان بأن يجاهد الإنسان من أجلهما[٤].

---

[١] يكاد يتفق المؤرخون على أن السيدة "دي ستال" Stacl الفرنسية كانت أول من استخدم هذا المصطلح فى العصر الحديث؛ **أنظر:**

**Gellner, E.**, *Nations and Nationalism* (Oxford: Blackwell, 1983), 33.

[٢] **عبد العزيز رفاعى**، إفريقيا والاتجاه القومى فى العصر الحديث، ط٢ (القاهرة: المكتبة العالمية، ١٩٧٧)، ٣– ٦.

[3] **Niccolo, M.**, *Le Prince*, Preface De Raymond, A (Paris: Liprairie Générale Française, 1983).

[٤] **عبد العزيز رفاعى**، إفريقيا والاتجاه القومى، ٦.

وكانت السمة الأساسية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر هي انتشار الحركات القومية والتحررية، مما يدعونا للنظر إلى التاريخ من وجهة نظر الفكرة القومية والمبدأ التحررى. ولقد ظهر للقومية تفسيران أولهما: نظرية القومية الواعية التى تمثل الفكر الفرنسي، وثانيهما: نظرية القومية اللاواعية وتمثلت فى الفكر الألمانى. وهاتان النظريتان ليستا نتاج اتفاق بل كانتا تعبيرين لتاريخين متناقضين فى فرنسا وألمانيا(٥).

إن القومية الواعية ترجع أساساً الى المفكر الفرنسى "جان جاك روسو" فى نظريته "العقد الاجتماعي"(٦) التى يريد فيها ترابطاً بين المواطنين. أما اللاواعية فتقول أن المعرفة الجيدة لانتماء شعب لقومية معينة يكفى لها الرجوع إلى الإمارات الخارجية، وملاحظة ما إذا كان هذا الشعب يبدى إمارات معينة موجودة عند شعب آخر عندئذ يمكن أن يستنتج بأن هذين الشعبين ينتميان إلى قومية واحدة، ولكن أهم هذه الإمارات هى وحدة اللغة(٧). ومن المعروف أن النظرية الألمانية القائمة على وحدة اللغة ترجع إلى الفيلسوف الألمانى "هردر"، فاللغة عنده هى روح الشعب وخير معبر عن فكره وأصالته.

ولا شك أن مفهوم النظرية الفرنسية والألمانية قد تطور مع الزمن خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ولكن بنفس الأساس، وما زالت فى القرن العشرين حركات قومية مطبوعة بطابعيها من حيث الارتباط الحر والإرادة المشتركة واللغة. وعلينا أن نبتعد عن من ينكرون ما للقومية من قوة عميقة وتأثير فى حياة معظم الشعوب، فالماركسيين مثلاً والماديين التاريخيين كانوا يسقطون دور وأهمية العواطف فى تاريخ البشرية، ونزعوا الى تفسير حركة التاريخ بعوامل اقتصادية بحتة، وهو صحيح إلى حد كبير.

ولقد نمت العاطفة القومية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وفى القرن العشرين، وأدى هذا النمو الى عاطفة أكبر وأكثر حدة، وهى عاطفة التضامن بين أعضاء الأمة الواحدة. وكلما قويت عاطفة التضامن نما الشعور بالكرامة الوطنية،

---

(٥) **نور الدين حاطوم**، تاريخ الحركات القومية، ج١ (القاهرة: دار الفكر، د.ت)، ٥.

(٦) **جان جاك روسو**، العقد الاجتماعى، ترجمة: بولس غانم (بيروت: اللجنة اللبنانية للترجمة، ١٩٧٢).

(٧) **نور الدين حاطوم**، تاريخ الحركات القومية، ٥؛ **عبد العزيز رفاعى**، افريقيا والاتجاه القومى، ١٠، ١١؛ ويؤكد الفكرة ما كتبه "ماكماهان" في ثنايا **كتابه**:

**McKim, R.; McMahan, J. (eds.)**, *The Morality of Nationalism* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

والشرف والحس بالمصير المشترك، وفى نفس الوقت نمت الرغبة فى تأكيد صفات الخُلق القومي وفرضه على مرأى ومسمع من العناصر الأجنبية الأخرى[٨].

وقد ينشأ عن هذا الشعور مبالغات مثل العصبية القومية "الشوفينية"[٩] والقومية العرقية التى تنسب الأمة إلى عرق يسمو على الأعراق الأخرى، ومن حقه أن يقطع لنفسه مجالا حيويا على حساب القوميات الأخرى، ولقد كانت النازية أكبر ظاهرة متطرفة لهذه القومية[١٠]. أما "برتراند راسل" Reussll الفيلسوف الإنجليزى فقد رأى أن القومية تتبلور فى الشعور بعاطفة روحية اجتماعية واحدة، وقد تنبثق عن الإشتراك فى اللغة والأصل والتراث الثقافى والمصالح المشتركة والخطر المشترك. وهذه العوامل تلعب دورا دون شك فى بعث العاطفة القومية، بيد أن هذه العاطفة وحدها هى التى تكفل بقاء الكيان القومى للأمة[١١]. ولكن ما هى الأمة؟ وما هى مقوماتها؟!!

وبمرور الزمن، درس العديد من المفكرين كلمة "القومية"، وما زالوا دون دراية بمعناها الدقيق الصحيح. وكان المصدر الأساسى للصعوبات فى فهم معنى الأمة هو تعدد عواملها التى تدخل فى نشأتها فهى (الأرض- العرق- اللغة - الذكريات التاريخية المشتركة - التقاليد- الحياة الحضارية والفكرية- الدين - الظروف الاقتصادية - والتباين الاجتماعى).

وكل من هذه العوامل له أهميته الخاصة، وفائدته فى تكوين الأمة، ولكن ما من واحد منها يمكن أن يأتى بإيضاح له قيمة عامة ليكون جامعاً. ومهما يكن فإن هذه التفسيرات المتباينة تشترك فى نقطة وحيدة تتمثل في إعطاء الدولة أساسا قوميا، وهذا يعنى جمع الشعوب التى تنتمى إلى قومية واحدة فى دولة واحدة، وهذا هو القصد الذى عبر عنه مبدأ القوميات فى القرن التاسع عشر[١٢].

ولقد أخذت قضية القوميات فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر شكلين شبه متكاملين، فمن جهة كانت القومية "قوة تجمع"، ومن جهة أخرى "قوة

---

[٨] **نور الدين حاطوم**، تاريخ الحركات القومية، ٧.

[٩] **الشوفينية:** تعنى الحب الفائض للأمة الذى يدفع المواطن إلى الاعتقاد بأن أمته أسمى الأمم.

[١٠] **نور الدين حاطوم**، تاريخ الحركات القومية، ٧.

[11] **Russell, B.**, *Freedom and Organization*, 1st Ed., (London: Unwin Ltd., 1936) 394, 395.

**راجع كتاب: محمد فؤاد شكرى**، أوربا فى القرن التاسع عشر، ج١ (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٥٨)، ٢٢، ويعرض فيه تكوين الأمة والذى يمكن تطبيقه أيضا على القرن العشرين.

[١٢] **نور الدين حاطوم**، تاريخ الحركات القومية، ٧ـ ٩.

تفتيت"[١٣]. وهكذا في البداية كان لعملية التشكيل دور مسيطر [١٨٥٠ – ١٨٧٠]، وقد تمت هذه الوحدات بشكل دولة (اتحادية) كما في الوحدة الألمانية، أو بشكل دولة (وحدوية) كما في مملكة إيطاليا[١٤].

ويمكننا القول بأنه وبفضل التطورات العلمية والتقنية الحديثة والاكتشافات الجغرافية وظهور الطبقة الوسطى "البرجوازية" زراعية كانت أو تجارية أو صناعية أو مهنية بيروقراطية أو غيرها، وخوضها جميعا صراع من أجل تأكيد وجودها وحصولها على حق المساهمة في إدارة شئون الحكم، بفضل ذلك نشأت الدول القومية الحديثة Nation States بنظمها السياسية والاجتماعية التي تختلف كثيرا عن النظام الذي عرفته أوربا خلال العصر الاقطاعي.

ومن المرجح أنه للتغلب على النعرات العاطفية المختلفة وجب قيام تنظيم دعاية خاصة تبعث في الشعوب الشعور والوعي بالقربى، وتبين لها فائدة التبعية والانتماء إلى دولة كبرى، وكانت هذه الدعاية تلح خاصة على المنظور السياسي أكثر مما تلح على الفوائد الاقتصادية، وتسعى جاهدة للبرهان على أن تشكيل الوحدة السياسية يمهد السبيل الى القوة.

ومما تقدم نرى أن القومية هي وليدة أفكار وعواطف تتفاعل مع بعضها البعض، وتؤلف قوة نشيطة تحرك الشعوب وتدفع بها إلى تحقيق الذات القومية. بيد أن هذا الهدف صعب المنال، ويحتاج إلى سابق تخمر فكرى وإعداد عاطفي وجهد متواصل[١٥] ومرور زمان، تؤدى كلها إلى ما نسميه "الشعور القومي" أو "الوجدان القومي" أو "الوعي القومي". وهذا الوعي درجتان: **العاطفة الوطنية**: وتتمثل في حب البلد والحنان - إذا نأى عنه - والوطن والكرامة الوطنية. والدرجة الأخرى هي مرحلة **التفكير القومي**: وليس لها حد، ولكن المراد منها جمع شمل أبناء القوم الواحد ولم شعثهم.

ويرى البعض أن للقومية خمسة أنماط هي (قومية نشأة - قومية موحدة - قومية انفصالية - قومية تحررية – قومية متجددة)، أما ما تخص دراستنا فهي القومية التحررية، وهي ما شاعت في القرن العشرين، ومسئولة عن حصول المستعمرات

---

[١٣] **نفسه**، ١٢.

[١٤] **نفسه**، ٢؛ **وللاستزادة أنظر:**

**Gans, C.**, *The Limits of Nationalism*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

[١٥] **حاطوم**، تاريخ الحركات القومية، ١٣.

على استقلالها، فقد كانت كل الحركات الساعية إلى الإستقلال عبارة عن حركات تحرر قومية اتخذت الطابع الاشتراكى.

وأصبحت هناك قومية اشتراكية تفاوتت فى مدى اشتراكيتها، وصنفت كالآتى: قومية اشتراكية لتحرير سكان أصلهم أوربى مثل (كندا- الولايات المتحدة الأمريكية - أمريكا اللاتينية)، وقومية لتحرير سكان أصليين (دول آسيا – دول أفريقيا) والتى حصلت على استقلالها بعد عام ١٩٤٥[١٦].

* * *

وهكذا، فإن القومية قوة نشطت فى التاريخ الحديث، بذرت بذورها منذ القرن السابع عشر والثامن عشر، عصر التفكير الديمقراطى وحق تقرير المصير، ذلك المبدأ الذى لم يأخذ به الداعين له وهم ينهشون فى بدن العالم القديم، كإنجلترا التى راحت تنهش فى مستعمراتها التى كونت إمبراطورية قيل عن أساطيلها أنها لا تغرب عنها الشمس[١٧].

ولقد ظهر أول تطبيق لها فى استقلال الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم الجديد، وقيام الثورة الفرنسية، ثم انتشرت خلال القرن التاسع عشر فى أوربا، وأصبحت فى القرن العشرين حركة واسعة شملت أنحاء العالم، وما زالت أهميتها فى قارتى آسيا وإفريقيا آخذة بالنمو عاما بعد عام، وستظل قائمة ما دام على الأرض حق مهضوم وشعب مغلوب على أمره يطالب بحق فى الحياة الكريمة[١٨].

الجدير بالذكر أن الدول القومية كانت حقائق ووقائع ولم تظهر من عدم وكانت على درجات متفاوتة، بعضها مضطرب وغير منتظم مثل الأقوام السلافية (الإمبراطورية النمساوية)، مما جعلها لم تحتفظ بمقومات قوميتها وينقصها روح لتستيقظ بها من سباتها مثل العرب فى ظل الحكم العثمانى، ومن المعروف أن درجة نفوذ الحكم الأجنبي تختلف باختلاف الأمم حسب جوهر شخصية كل منها[١٩].

---

[١٦] **محمد محمود إبراهيم الديب**، الجغرافيا السياسية منظور معاصر (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧)، ٤١٤.

[١٧] **نور الدين حاطوم**، تاريخ الحركات القومية، ١٥.

[١٨] **نفسه**، ١٠؛ **عبد العزيز رفاعى**، إفريقيا والاتجاه القومي، ١٢.

[١٩] **نور الدين حاطوم**، تاريخ الحركات القومية، ١٨.

وقد بدأ التحول فى مجرى القومية منذ عام ١٨٤٨، إذ أخذت الشعوب تدخل فى العصر الذى أطلق عليه الألمان (عصر السياسة الواقعية) التى قامت على دعم المصالح الذاتية على أكتاف الشعوب أو على الأقوال الدالة على الانسانية[٢٠].

وظهرت النظريات العنصرية التى كان من أبرزها مناهضة السامية ومعارضة الفردية والحرية، كما ظهرت فى نهاية القرن التاسع عشر ١٨٦٩ دعوة وطن بلا شعب وشعب بلا وطن لإقامة دولة يهودية، وتمت المطالبة بوطن يهودى فى فلسطين مع أول مؤتمر صهيوني أقيم فى سويسرا سنة ١٧٩٨. كذلك كان ظهور الحركة الفاشية دعوة إلى إلهاب الشعور القومى، مع كونها حركة جماعية كبرى مناهضة لحضارة الطبقة الوسطى فى الغرب.

وعقب القضاء على الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت سلسلة من الدول الإسلامية المستقلة انبثق بينها شعور قومى يغالب الشعور بالرابطة الإسلامية ويستهدف التحرر وإقرار حق الوجود القومى العربى.

أخذت القومية تنتشر فى آسيا والشرق الأقصى ثم فى إفريقيا وأخيرا جنوب الصحراء، وفى شرقها حتى أصبحت سنوات القرن العشرين أول فترة فى التاريخ اتخذت فيها جميع الأجناس البشرية خطة سياسية ومبدأ واحد تمثل فى مبدأ القومية. وكان التطور القومى الحديث فى إفريقيا هو آخر مراحل المد القومى الغربى فى ظل تحول القارة للحاق بركب الأمم التى تطورت من المجتمعات الاقطاعية إلى القومية الحديثة[٢١].

كانت ظاهرة القومية بمعناها الضيق هى التى سادت الأوضاع الإفريقية، مما جعل الدول ذات السيادة والقوة تقتسم القارة، بيد أنه فى النصف الثانى من القرن العشرين لم يتسن للتنمية أن تتم إلا فى نطاق المجتمع الكبير، ومن ثم يصبح لزاماً على إفريقيا أن تنتقل من مرحلة القومية المحدودة الى القومية الواسعة[٢٢].

---

(٢٠) **عبد العزيز رفاعى**، إفريقيا والاتجاه القومى، ١٤.

(٢١) **نفسه**، ١٦.

(٢٢) **بطرس بطرس غالى**، "القومية بمعناها الضيق والواسع"، مجلة *رسالة إفريقيا*، عدد ١، ديسمبر ١٩٧٢، ٨.

## الاستعمار والقارة الإفريقية:

بدأت حركة الاستعمار فى الأصل بحركة الكشوف الجغرافية، ولكن دوافعها الدفينة ظهرت بعد حرب السنوات السبع، نظراً لدخول أوربا فى مرحلة الثورة الصناعية التي احتاجت إلى مواد خام تلزم المصنع الأوربي. وكانت الكشوف الجغرافية التى بدأت فى قارة إفريقيا فى أواخر القرن الخامس عشر ذات غرض واحد، هو الكشف عن الذهب ومصادره وبحثاً عن التجارة والاستيطان ونشر المسيحية[٢٣].

وبعد أن تم طرد المسلمين من إسبانيا، لم يكتف الإسبان والبرتغال بتخلصهم من حكم العرب، بل تعقبوا العرب إلى سواحل بلاد المغرب. وهكذا بدأت الحركة بدافع دينى تدعمه الكنيسة وحمله البرتغال على عاتقهم، وتعقبوا المسلمين حتى أن بعض المؤرخين يعتبرونها امتداد للحركة الصليبية التى بدأت بقصد تخليص الأماكن المقدسة من أيدى المسلمين، وهذه الحملة الصليبية الجديدة مهمة فى تاريخ الكشوف الجغرافية وتاريخ الاستعمار فى القارة الإفريقية، لأن البرتغال فى محاولاتهم لتتبع المسلمين اتجهوا بأنظارهم من المبدأ إلى نقطتين فى غاية الأهمية والخطورة:

**أولهما**: ثروة الشرق سر قوة المسلمين[٢٤]. **وثانيهما**: بروز فكرة الإتصال بملك الحبشة المسيحي (المناضل) ضد قوى المسلمين، للاتفاق معه على تطويق العرب[٢٥].

وهذان الدافعان هما فى الحقيقة اللذان دفعا البرتغال إلى القيام بمحاولة بحرية فى القرن الخامس عشر أدت إلى كشف جزء كبير من القارة الإفريقية. ومن هنا يتضح أن كشف إفريقيا كان بمثابة إعداد الطريق لحركة الاستعمار التى شملت معظم أجزاء القارة إثر الكشف عنها وعن بعض ثرواتها.

وقد استمر البرتغاليون فى حركتهم حتى وصلوا لسواحل شرق إفريقيا مصطدمين بالعرب الذين كان لهم نشاط تجارى ملحوظ قرب تلك السواحل ونجحوا فى تكوين إمارات عربية بها.

---

(٢٣) **أحمد إبراهيم دياب**، الاستعمار الغربى ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية، سلسلة الدراسات السياسية رقم ٢ (مالطة: مركز دراسات العالم الإسلامى، ١٩٩١)، ٨٦.

(٢٤) **شوقى الجمل**، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، ط١ (القاهرة: ١٩٧١)، ٧١.

(٢٥) **عبد العزيز نوار**، تاريخ الشعوب الإسلامية، العصر الحديث (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٨)، ٧٢.

كان هذا فى القرن السادس عشر، حيث كانت هناك ممالك وطنية حائرة بين القوى المختلفة، مثل مملكة (مونوموتابا)[٢٦] ومملكة (زامبا) وغيرهما. ولم تكن القارة الإفريقية خلال هذه الفترة موضع استعمار أوربى هادف، لأن الدول الأوربية التجارية والبحرية كانت تهتم أولاً بالعالم الجديد وآسيا، لذلك لم تعد إفريقيا عاملا مساعدا لذلك.

وتغير الوضع فى أوربا مع تطور المجتمع الإقطاعى إلى قومي حديث بانتقال السيادة إلى الشعوب، وبناء مجتمع اقتصادى رأسمالى ثمرة قيام ثورة صناعية بها. وعندئذ أخذ معنى الاستعمار يتطور فى أساليبه ومعناه وأهدافه إلى معناه المعاصر التسلطى عندما استطاعت البرجوازية الرأسمالية السيطرة على آداة الحكم فى ظل الحكم القومى.

وكان ظهور الثورة الصناعية والبرجوازية الرأسمالية من العوامل الأساسية لتقوية الاتجاه القومى فى أوربا ، فتجلى ذلك بصورة واضحة فى الاتجاه نحو السياسة الواقعية فى توحيد ألمانيا وإيطاليا، ثم أخذت الرأسمالية البرجوازية التى كانت تمثلها قلة بين الشعوب تتحكم فى المال والسلطة فتتحول من رأسمالية صناعية إلى مالية، وأصبح لها صفة الاحتكارية التوسعية، ومن ثم تحولت إلى إمبريالية رأسمالية إستعمارية[٢٧]. أما حرب السنوات السبع [١٧٥٦ – ١٧٦٣م]، فكانت لها عظيم النتائج على أوربا والعالم القديم والجديد، وبعيدا عن أحداثها فإن إنجلترا قد خرجت منها أولى الدول الاستعمارية بسبب انتصاراتها فى عرض البحار وبسبب مساعدتها لبروسيا.

وعادت هذه الحرب على فرنسا وإسبانيا بالخراب والخسارة ففقدت فرنسا أكثر مستعمراتها فى أمريكا والهند، ولم تحتفظ فى الهند سوى بخمسة مراكز تجارية، وضعف شأنها وضاعت هيبتها. كذلك خسرت إسبانيا جزءا من مستعمراتها فى أمريكا، وكان صلح باريس الذى أنهى حرب السبع سنوات بمثابة شرارة البدء فى تكوين الإمبراطورية البريطانية التى لا تغرب عن أساطيلها الشمس[٢٨]. وراح التسابق الاستعمارى يتجه ناحية القارة الإفريقية بكل قواه، وينهش فى أرضها وخاصة بعد أن استولت إنجلترا على معظم مستعمرات الهند وأمريكا.

---

[٢٦] **شوقى الجمل**، تاريخ كشف إفريقيا، ٧١.

[٢٧] **عبد العزيز رفاعى**، إفريقيا والاتجاه القومى، ٢٥، ٢٦.

[٢٨] **عبد الرحمن عبد الرحيم عبد الرحمن**، التاريخ الأوربى الحديث والمعاصر، ط٣ (دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٦)، ١٤٥.

لقد اختتم عام ١٨٧٠ عدة أحداث سياسية هامة، فهو العام الذى انتهت فيه الحرب السبعينية، التى نتج عنها تكوين الإمبراطورية الألمانية والمملكة الإيطالية والجمهورية الثالثة الفرنسية، والمملكة الثنائية النمساوية المجرية[٢٩].

وعندما أشرف القرن التاسع عشر على الانتهاء، كانت حُمى الاستعمار قد انتابت الدول الأوربية الكبرى، فقد كانت الشعوب قبل ذلك مشغولة بتدعيم كيانها وتثبيت وحدتها، فقامت فى أوربا ستة حروب[٣٠] شغلت العالم العربى فيما بين عام ١٨٥٤، ١٨٧٨، وظهرت إلى الوجود دولتان جديدتان أصبحتا فى عداد الدول الكبرى، هما ألمانيا وإيطاليا كدولتان وليستا كمملكتان من بقايا ممالك العصور الوسطى.

وما أن استقرت أوربا بعد مؤتمر برلين حتى انتقل إلى خارج القارة الأوربية نوع جديد من التنافس فيما عرف بالتنافس الاستعمارى، وكان نتيجة لعاملين رئيسيين، **أولهما:** أن الدول القومية بلغت ما كانت تهدف إليه من وصول إلى حل يرضى أمانيها الوطنية، و**ثانيهما:** رغبتهم فى الاتجاه خارج أوربا بحثاً وراء الاستعمار[٣١].

وكان للتنافس الاستعمارى عدة دوافع هامة، **منها:**

**دافع اقتصادى**:

وهو البحث عن سوق جديدة لتصريف منتجات صناعية، والحصول على مواد خام بسبب التقدم النسبى فى الصناعة فى القرن التاسع عشر وظهور طائفة من الرأسماليين الصناعيين. وكان ازدياد عدد السكان قد جعل بعض الحكومات تدفع بعضهم للهجرة واستغلال الأراضى المحتلة، وإنشاء إمبراطوريات ترضى النزعات الاستعمارية والعزة القومية[٣٢].

---

[٢٩] **أنور الرفاعى**، بسمارك والاتحاد الألمانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)؛ **عبد الحميد البطريق**، التيارات السياسية المعاصرة ١٨٧٠– ١٩٦٠ (القاهرة: دار الفكر العربى، د.ت)، ٤٧.

[٣٠] **أنهم هم على التوالى:** حرب القرم [١٨٥٤ – ١٨٥٩] - حروب الوحدة الإيطالية ١٨٥٩ - حرب شلزويج وهولشتين ١٨٦٤ - الحرب الروسية التركية ١٨٧٧.

[٣١] **عبد الحميد البطريق**، التيارات السياسية المعاصرة، ٤٧.

[٣٢] **أحمد إبراهيم دياب**، الاستعمار الأوربى ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية، ط١، سلسلة الدراسات السياسية رقم٢ (مالطة: مركز دراسات العالم الإسلامى، ١٩٩١)، ٩٠؛ **عبد الحميد البطريق**، التيارات السياسية المعاصرة، ٤٨.

وهكذا، أخذت الدول الكبرى تتزاحم على كل أرض يمكن استعمارها، ففى سنة ١٨٩٠ كانت بريطانيا قد أقدمت على القيام بمشروعات استعمارية خطيرة، فقد فرضت نفسها على السودان بعد نجاحها فى تثبيت أقدامها فى مصر. وفى سنة ١٨٩٦ حاول جيش إيطالى أن يفتح الحبشة، ولكنه هزم فى موقعة "العدوة"، وفى نفس الوقت أتم جيش فرنسى احتلاله لمدغشقر [١٨٩٤ – ١٨٩٦] واستطاع آخر الاستيلاء على جزء غربى لإفريقيا وألمانى يخضع إفريقيا الشرقية التى عرفت بالألمانية، والجنوبية الغربية والكاميرون[٣٣]، وأصبح المبدأ العام فى الاستعمار "أن أية أراضى لا صاحب لها (No Man's Land..) من يضع عليها علماً فهى ملكه".

ولكن، ما هو السبب في ذلك الصراع الغربي على إفريقيا بالذات دون سواها من القارات، ولماذا لم تتجه الأنظار إلى آسيا مثلاً ؟

يرى "أحمد إبراهيم دياب" أن السبب هو مقاطعة آسيا وخاصة الصين واليابان للبضائع الأوربية[٣٤] التى عرفت فى القرن العشرين بعد ذلك بالمقاومة السلبية للتدخل الأجنبى وفرض الهيمنة، والتى رفع شعارها فى إفريقيا لأول مرة المصريون فى ثورة ١٩١٩ ورفع شعارها فيما بعد "غاندى" فى الهند[٣٥].

كما لم يرض توزيع أسلاب آسيا كل الإستعماريين، وخصوصاً الجدد الذين ظهروا فى ألمانيا بعد الوحدة الألمانية ١٨٧٠، وكانوا يطالبون بنصيب رئيسى فى مستعمرات آسيا، ولهذا كان استعمار إفريقيا مخرجاً لأزمة الصناعة والتجارة الأوربية[٣٦]. وكان السباق على استعمار القارة الإفريقية سباقا محموما، ولم يبق فى أوربا أحد لم يسرع لأخذ نصيبه منها، وانتشرت أفواج المغامرين والأفاقين جريا وراء كنوز القارة البكر.

**دافع استراتيجي:**

جعل تطاحن كل من إنجلترا وفرنسا منذ أواخر القرن الثامن عشر فى مستعمرات العالم الجديد ومشكلات المتوسط وتقسيم الدولة العثمانية (الرجل المريض) بعض الأماكن مركزاً استراتيجياً هاماً كالجزائر التى كانت أولى المستعمرات الفرنسية الإفريقية فى العصر الحديث (عام ١٨٣٠)، فسواحلها تواجه

---

(٣٣) **عبد الحميد البطريق**، التيارات السياسية المعاصرة، ٥٠.
(٣٤) **أحمد إبراهيم دياب**، الاستعمار الأوربى، ٨٧.
(٣٥) إن استعمار آسيا وخاصة بعد أن كبلوا الصين واليابان بالمعاهدات وأيضا الاتفاقيات لم يحل مشاكل الرأسمالية الأوربية وحاجتها إلى الأسواق والمواد الخام.
(٣٦) **أحمد إبراهيم دياب**، الاستعمار الأوربى، ٨٧.

سواحل فرنسا، وبالطبع كان السبب الحقيقى لذلك يكمن وراء شعور فرنسا بأهمية موقع الجزائر وأهمية احتلالها أثناء صراعها مع إنجلترا، ويقال ذلك على أماكن أخرى فى شرق وغرب القارة وداخلها.

إن المتابع للسياسة البريطانية فى حوض نهر النيل يلمس أثر الناحية الاستراتيجية فى كل صفحة من صفحات تلك السياسة(٣٧).

كانت كل الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية قد خلطت بالرغبة فى نشر المسيحية، حين خيل إلى المسيحيين في أوربا أن هناك ملايين من غير المسيحيين (مسلمين وديانات أخرى) فى كل من آسيا وإفريقيا ولابد من تخليص نفوسهم، فبدأت الحركة التنصيرية من الكاثوليك والبروتستانت، فكانت هى الأخرى سببا فى نمو الحركة الاستعمارية واتساعها، مما دعا البعض إلى ضمها إلى بعض الدوافع الإنسانية، وقد أطلق على هذه الفكرة "عبء الرجل الأبيض" White Man Purden، ولكن لورد "أوليفر" عضو مجلس اللوردات البريطانى كان صريحاً وواقعيا حينما قال: "ليس ثمة أمة استعمرت بلدا من أجل الإنسانية وحب الخير لأهله"(٣٨).

ولا نملك إزاء هذه الحقيقة إلا أن نقول "وشهد شاهد من أهلها"، وذلك لأن الناحية الإنسانية فى عرف الإمبريالية ضعيفة جداً.. إن لم تكن مفقودة. ثمة سبب آخر وهو محاربة تجارة الرقيق فى قلب القارة الإفريقية، ولكن كيف يعقل لعقل أن يتصور أن يحرر الأرقاء ممن يستبيح لنفسه استعباد الشعوب الحرة(٣٩).

وفى قمة الصراع على المستعمرات سيطرت إنجلترا على الهند وحاولت فرنسا السيطرة على مصر فى حملتها [١٧٩٧ – ١٨٠١]، ومع خروج الحملة الفرنسية من مصر بدأت محاولات إنجلترا فى الحصول عليها، وبدأت ذلك بالحصول على امتيازات، وكان رد فرنسا صريحاً بالاستيلاء على الجزائر في عام ١٨٣٠.

وعند حدوث الفراغ السياسى فى نهاية عصر الخديو "إسماعيل" تم الاستيلاء على مصر بعد هزيمة التل الكبير ١٨٨٢. وكان رد الفعل الطبيعي أن تستولى فرنسا على تونس. وهكذا كان الصراع الدولي على المستعمرات محموما بين أكبر قوتين آنذاك، تتم فيه الاجتماعات وتبرم فيه الاتفاقيات والمعاهدات.

---

(٣٧) **نفسه**، ٩١.

(٣٨) **زاهر رياض**، الاستعمار الأوربي لإفريقيا في العصر الحديث (القاهرة: مكتب الجامعات للنشر، د.ت)، ١٧.

(٣٩) **أحمد إبراهيم دياب**، الاستعمار الأوربى، ٩٣.

وتم تقسيم العالم القديم بصورة سافرة رخيصة ودون النظر لمبادىء حقوق الإنسان التى نادت بها فرنسا بعد ثورتها، ولا لعاطفة المصالح المشتركة التى كانت تدعوا لها صديقة الشعوب الوفية "إنجلترا"، وإنما كانت تتحرك لاستعمار القارة بدافع شخصي واقعي يتعلق بمصلحة الدولة وبعض الرأسماليين الكبار، فضلاً عن شهوة التملك والظهور على الساحة الدولية بمظهر العظمة والقوة والمباهاة، حتى ولو كانت على غير أساس واقعي، مما أدى إلى ظهور حب التنافس بين أبناء أوربا بل ودولها وحكوماتها التى راحت فى صراعات تبنى منها أمجاداً على حساب الأمم الضعيفة. وبفلسفة بسيطة كانت تحتل أى دولة وهى (يأتى التاجر، يعين القنصل لحمايته، القنصل يحميه المدفع، ثم ترتفع الراية)، وهكذا فالراية في أعقاب المال.

لقد اختلفت صور الاستعمار فى إفريقيا من مكان إلى آخر نتيجة لتأثره بعوامل كثيرة، منها كثافة السكان ودرجة تحضرهم وتوفر فرص الإنتاج، فضلا عن مدى ملائمة المناخ. فقام الاستعمار فى غرب إفريقيا على أساس استغلال اقتصادى بحت فى حين ساعدت الظروف فى الجنوب على قيام استيطان. أما شرق القارة فيمتاز بأن الاستعمار فيه يختلف عن النوعين السابقين نظرا لأهمية الموقع الاستراتيجى، فلم يتزايد التكالب الاستعمارى عليه إلا بعد شق قناة السويس فى العقد السابع من القرن التاسع عشر. وعلى ذلك فأهمية شرق إفريقيا الاستراتيجية تمكن الدولة صاحبة النفوذ فيه من السيطرة على مقدرات العالم الاقتصادية آنذاك[٤٠].

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية توالت التنازلات السياسية والتدابير المتخذة لتحسين أوضاع الشعوب المستعمرة بتوالى الخسف والفشل الذى حل بالدول المستعمرة.

وكلما شعرت هذه الدول بعدم قدرتها - بعد الحرب - على تحمل كل أعباء المستعمرات الحربية أو المالية، وكلما شعرت بطغيان الأفكار والنظريات التحررية التى جاشت بها الدول التى ترسف تحت نير الاستعمار، فأينما أجلنا النظر طالعتنا "معركة إنسحاب" تظهر بوضوح مع تغيير الألفاظ والمصطلحات بعد أن سقط شيئاً فشيئاً من الاستعمال.

إن كلمتى إمبراطورية ومستعمرة حلت محلها كلمتي "مقاطعة – كومنولث"، فضلا عن الكلمات الرنانة مثل "رابطة". وأصبحت الإمبراطورية البرتغالية (الولايات الواقعة عبر البحار) فى دستور البرتغال الذى صدر في عام ١٩٥١.

---

[٤٠] **محمد عبد المنعم يونس**، الصومال وطنا وشعبا (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١)، ٣١ – ٣٣.

ويرى "موريس كروزيه" أنه من وسائل التعمية التى استخدموها فيما بعد الاستعانة بكلمة "الترابط"، إلى أن ألغيت نهائياً كافة المصطلحات الاستعمارية، وحل محلها دساتير تكريس الاستقلال الناجز ، بينما تصبح كلمة "عون" مرادفاً لكلمة "تعاون". وأصبح الشكل الاستعمارى الجديد هو تحالف الدول الاستعمارية مع البرجوازية الوطنية أينما قامت(٤١).

وفى مفارقة عجيبة هدمت حركة التحرير سواء فى القارة الإفريقية أو غيرها ما بناه الاستعمار فى خمسة قرون خلال عقدين اثنين فقط، وبين عامى [١٩٤٥ – ١٩٦٥] هوت رقعة الاستعمار من ٣٥% من مساحة العالم إلى ٤%، أى أن معدل سرعة المد التحررى يعادل عشرات أضعاف معدل الزحف الاستعمارى. وأن هذا المد التحررى قد تمثل فى ثلاث موجات رئيسية (موجة آسيوية فى الأربعينيات – عربية فى الخمسينيات – إفريقية فى الستينيات)(٤٢).

وفى مرحلة جديدة من الاستعمار عرفت اصطلاحا بكلمة "الاستعمار الجديد" New Colonialism تنبه أغلب القادة الأفارقة لهذا الشىء واعترفوا فى فترات مختلفة بأن نوعا ما من النفوذ الاستعمارى يستمر بعد الاستقلال متمثلاً فى التقدم والتفوق التقنى والعسكرى والاقتصادى الذى يتمتع به المستعمرون الجدد(٤٣).

إن الهدف الرئيسى من الاستعمار الجديد هو تأمين خط الرجعة قبل أن تنفض الدول الاستعمارية يدها من الدول، وكانت الوسيلة لتحقيق ذلك هى العمل على ازدياد عدد الدول الصغيرة، وتأتى قرارات مؤتمر الدار البيضاء (يناير ١٩٦١) معبرة عن ذلك، وتعد ذات أهمية بالغة فى هذا الصدد(٤٤).

وفى الحقيقة، لقد صدرت إشارات تنبيه بسيطة إلى هذا النوع من الاستعمار فى المؤتمر الشعبى الثانى الذى عقد فى تونس عام ١٩٦٠. أما بعد مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٦١، فقد أصبح موضوع الاستعمار

---

(٤١) **موريس كروزيه**، تاريخ الحضارات العام، العهد المعاصر، ترجمة: يوسف أسعد داغر؛ فريد م. داغر، مجلد ٧، ط٣ (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٩٤)، ٧٦٤، ٧٦٥.

(٤٢) **جمال حمدان**، استراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣)، ٨٣.

(٤٣) **سعد ناجى جواد**، قضايا إفريقية معاصرة، ط٢ (عمان: زاهر للنشر، ١٩٩٤)، ٨١.

(٤٤) انعقد المؤتمر فى الفترة من ٣ – ٧ يناير ١٩٦١ وحضرته وفود ٧ دول هى (مراكش – غانا – غينيا – مصر – ليبيا – حكومة الجزائر المؤقتة)، للاستزادة عن المؤتمر وقراراته **راجع: عبد الله عبد الرازق إبراهيم**، موسوعة التاريخ والسياسة فى إفريقيا (القاهرة: المكتب المصرى للتوزيع، ١٩٩٧)، ١١، وما بعدها.

الجديد من أهم الموضوعات التى تبحثها الدول الإفريقية وتعمل جاهدة للتخلص من مخالبه[٤٥].

## الحالة الصومالية:

إن الوضع الاستراتيجي للصومال يمثل حالة خاصة، فأرض الصومال تقع فى شرق القارة الإفريقية، يحدها من الشمال خليج عدن، ومن الشرق والجنوب الشرقى المحيط الهندى، ومن الغرب إثيوبيا، ولها حدود فى أقصى الشمال الغربى مع جيبوتى وأخرى من جهة الجنوب الغربى مع كينيا.

وقد تميز موقعها بإطلالة على خليج عدن بسهل ضيق متوسط عرضه ٢٠ كم أما الجزء الداخلى فهضبة تنحدر تدريجيا نحو الجنوب الشرقى حتى تصل إلى سهول مطلة على المحيط الهندى، وهى سهول متسعة تمتد من البحر إلى الداخل بعمق ٢٠٠ كم حتى تصل إلى هضبة ارتفاعها ٧٠٠ متر فى المتوسط، وللصومال سواحل تقارب ٣.٠٢٥ كم، وتبلغ مساحة الصومال ٦٣٧.٥٤٠ كم$^{٢}$.

ويجرى فى الصومال نهرى جوبا وشبيلى، وينبعان من المنحدرات الجنوبية لهضبة الحبشة، ويصبان فى المحيط الهندى، وما بينهما أرض صالحة للزراعة، ويفيض النهران مرتين فى العام، وأهم مدنها (بربرة – هرجيسة – كيسمايو).

وتصل درجة الحرارة إلى ٣٤° مئوية فى متوسط شهور الصيف، وفى الشتاء تصل إلى ٢٢° مئوية، والمطر تجلبه الرياح الجنوبية الغربية، وهو أكثر كمية على الهضاب الداخلية حتى أقل من ١٠ بوصة فى السنة، أما الساحل الشمالى فأمطاره قليلة لتعرضه للرياح الشتوية الشمالية الموسمية. ويرسم خط الاستواء بالطرف الجنوبى للصومال، ومع ذلك تنتمى الصومال فى معظم أجزائها إلى المناخ الصحراوى، بالرغم من وقوعها بالقرب من خط الاستواء[٤٦]. وتعتمد الصومال

---

[٤٥] عن إفريقيا ما بعد التحرر فى ظل الاستعمار الجديد، **راجع: سعد ناجى جواد**، قضايا إفريقية معاصرة، ٨٣؛ **چون هاتش**، تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: عبد العليم السيد منسى، سلسلة من الفكر السياسى والاشتراكى (القاهرة: دار الكاتب العربى، ١٩٦٩)؛ **أيضا:**

**Boateng, E.A.**, *Apolitical Geography of Africa* (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1978), 77.

[٤٦] **فليب رفلة**، الجغرافيا السياسية لإفريقيا، ط٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦)، ٣٤٥؛ **راشد البراوى**، الصومال الجديد (القاهرة: مكتبة الأنجلو، د.ت)، ١١، ٣٤٦؛ **عبد العليم السيد منسى**، أطلس الشؤون الإفريقية، ط١ (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٢)؛ **أيضا:**

(للهامش بقية في الصفحة القادمة...)

كثيـرا علـى الزرعـة، إلا أن الحرفـة الرئيسـية هـى الرعـى وإن خفـت قلـيلا الآن، وتعتبر الثروة الحيوانية هى مصدر كبير من مصادر البلاد ومواردها، وتتكاثر الأبقار فـى منـاطق مسـاقط الأمطـار أو المجـارى المائيـة، وتوجـد أعـداد هائلـة مـن الماشـية والأغنـام والإبـل، ممـا يعـد سـببا فـى تصـديرها للكثيـر مـن الجلـود المدبوغـة وغيـر الدبوغة. وتصدر الصومال الموز والحيوانات والملح واللبان والمر، وتستورد الآلات والأقمشة والشاى، وتعتمد على عملة تسمى (الشلن) الصومالي، وهو ينقسم إلى ١٠٠ سنت[٤٧].

ومقديشيو أهم الموانىء التجارية فى الصومال، وهرجيسة فى الشمال قرب الحدود، وبربرة على الساحل فى الشمال، وإلى الغرب يوجد ميناء زيلع. والسكة الحديد قصيرة جدا من مقديشيو إلى الشمال، ويوجد ميناء كسمايو على مصب نهر جوبا[٤٨]. أما سكان الصومال فيتراوحون ما بين ٦.٢٦.٠٠٠ نسمة حسب إحصاءات ١٩٩٠، ٧٠٠٠.٠٠٠ حسب أحدث الإحصائيات، ويتكلمون لغة غير مكتوبة هى "الصومالية"، والعربية هى الرسمية بجانب الإنجليزية والإيطالية. ويحاولون ابتكار طريقة لكتابة اللغة الصومالية بحروف عربية.

**ويمكن تصنيف السكان حسب أنشطتهم الاقتصادية فيما يلى:**

- **مربو الماشية الرحل** : ٧٠% من السكان.
- **مزارعون مستقرون** : ١٤% من السكان.
- **سكان مدن** : ١٥% من السكان.
- **صيادون** : ١% من السكان[٤٩].

وتدور مشكلة القرن الإفريقى السياسية حول مطالبه بوحدة وطنية تؤسس مستقبل عربي حر فى دولة قومية تقع تحت سيطرة الشعب، وتنظيم أمة مستقلة الكيان تحكم نفسها بنفسها بعيدا عن ألاعيب الغرب، وحقوق وواجبات مثل باقى أمم العالم الحر. هذا الحلم تطلب إحساس بالانتماء يستند إليه الصوماليون إذا ما وجدوا شيئا يعتد به يقرب الأمة الصومالية لمساندة قوميتها.

---

**Oliver, R., Crowder, M.**, *The Cambridge Encyclopedia of Africa* (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1978), 250.

[٤٧] **فليب رفلة**، الجغرافيا السياسية لإفريقيا، ٣٤٦.

[48] **The Encyclopedia Britannica**, Vol. II, 15th Ed. (London: 1998), 3.

[٤٩] **فليب رفلة**، الجغرافيا السياسية لإفريقيا، ٣٤٨؛ **صلاح صبري**، إفريقيا وراء الصحراء، سلسلة الألف كتاب رقم ٣٠٣ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠)، ٣٠٥.

إن القومية الصومالية تعتمد بالطبع على عوامل كثيرة تقوم على ربط الشعور الوطنى بهدف واحد وهو النهوض[٥٠]. ومن الواضح أن الكثير من الباحثين الغربيين بحثوا فى تلك المشكلة مما شكل لنا أساس فى البحث لا يزال يطبق بفاعلية شديدة حتى الآن.

السؤال الآن عن أى من طرق البحث تلائم موضوع عن الصومال في الوقت الذي يمكننا فيه اعتبار الحديث عن الأمة الصومالية وماهيتها وتاريخها التحرري هو الجدير بالدراسة والبحث في الفترة الراهنة التي تعاني فيها الصومال والأمة العربية كلها من حالة عدم التوازن السياسي والحضاري.

إن مشكلة القومية بُحِثت فى العديد من الكتابات التى قدمت تعريفاً صارماً للأمة، وبدورنا تناولنا هذه القضية بالبحث والتحليل فى تلك الدراسة[٥١]، لكننا سوف نخص الصومال بحديثنا. ويمكننا إيجاد تعريف من بين الدراسات التى تخصصت فى مثل هذه الدراسات ، فيرى مثلاً (روبرت إيمرسون) أن "الأمة العادية تفترض لغة مشتركة وأرض يملكونها وثقافة مشتركة وتاريخ مشترك، وسمات جسدية مشتركة، وعادة ما ترتبط الأمم بأصولها العنصرية المشتركة ومزاولة نفس الدين"[٥٢].

إن أول اعتقاد فى ذلك التعريف يفترض لغة مشتركة، ويتجلى هذا بوضوح فى الصومال، وبالتأكيد تحمل اختلافات فى اللهجة، ولكن هذا لا يمنع الصوماليين من التفاهم المشترك، وهذه اللغة المشتركة لا تيسر فقط مراسلة بعضهم البعض بل وتفرق بين الصوماليين وجيرانهم ممن يتحدثون لغات مختلفة.

---

(50) **Emerson, R.**, *From Empire to Nation* (Cambridge: Harvard Univ. Press, 1960), 89.

(٥١) **للاستزادة: عبد العزيز رفاعى**، إفريقيا والاتجاه القومى فى العصر الحديث، ط٢ (القاهرة: المكتبة العالمية، ١٩٧٧)، ١– ١٦.

(٥٢) يتحفظ "**محمد إبراهيم الديب**" على ضرورة اشتراك الأمم فى الدين بقوله أنه يمكن اتخاذ معيار اللغة لرسم الحد، ولكن مع الوقت تنشأ مشاكل بين الأمم، وقد يصل الأمر إلى حد تبادل السكان، ولكن معيار الدين صعب رسم الحدود بواسطته لأننا نجدد أمما تتكلم لغة واحدة بأديان مختلفة مثل مصر؛ **أنظر: محمد إبراهيم الديب**، الجغرافيا السياسية، ٥١٥؛ **أيضا:**

**Emerson, R.**, *From Empire to Nation*, 187; **For More Info.:** *Nationalism (Report)*, Astudy Group of the Royal Institute for International Affairs (London: Oxford Univ. Press, 1939), 80; **And: Miller, D.**, *On Nationality* (Oxford: Oxford University Press, 1995).

أما ثانى معتقد يشترك فيه الصوماليين هو الأرض، فالصوماليين يعيشون منذ أن سجلهم التاريخ فى القرن الإفريقي. والحصر الدقيق لحدود الصومال يعرض للطريقة البدوية فى حياتهم واقتصادهم الرعوى المشترك باستثناء قليل من المزارعين، ومميزات تربوية خاصة وعادات وتقاليد يشتركون فيها.

كما تعرض الكثير مـ ن الكتابات الأدبية المنقولة شفهيا الكثير من الخصائص الإقليمية للصومال، ومن أمثلتها أشعار الملا "محمد بن عبد الله حسن" التى تُعرفنا الكثير من خصائص الصومال الإقليمية[٥٣].




(53) **Lewis, I.M.**, *Peoples of the Horn of Africa*, Somali International Africans Institute (London: 1955), 127; **Emerson, R.**, *From Empire to Nation*, 187.

# المبحث الأول

# إمبراطورية عربية بين أنياب الاستعمار

**خلفية تاريخية:**

يرى علماء الأجناس والسلالات البشرية، أن قبائل الجالا التي كانت تقيم في إحدى قرى إفريقيا، اضطرت تحت الضغط المتواصل من جانب الصوماليين إلى الهجرة نحو الغرب والجنوب الغربي، وأخذ الصوماليون ينتشرون في المناطق الساحلية ثم توغلوا في الداخل بالتدريج حتى أصبحوا يشغلون مساحة واسعة تمتد من خليج تاجورة على خليج عدن، وحتى رأس (جردفوى)، ثم جنوبا على طول ساحل المحيط الهندي إلى نهر تانا في كينيا الشمالية[1]، عرفهم الفينيقيون واتصلوا بهم واتصلوا بهم قبل أن تطأ أرضهم أي قدم غيرهم[2].

وقامت علاقات تجارية مع مصر في عهدها القديم، حينما وصلت سفن مصرية إلى الساحل الصومالي، وكانت تطلق عليها اسم بلاد Punt (بُنت)، وكان المصريون القدماء يحصلون من هناك على البخور والتوابل وسن الفيل، والذهب وريش النعام، وغير ذلك من منتجات القرن الإفريقي بشقيه الصومالي والحبشي[3]، لأنه إذا كانت بلاد بونت هي الصومال فإن الصومال متمماً للحبشة، خاصة وأن التوجيه الجغرافي للحبشة يتجه دائماً ناحية الشرق حيث البحر الأحمر والمحيط الهندي، وربما كان من أسباب ذلك أن أنهار الحبشة تتجه إلى الغرب، ولما كانت صعبة الملاحة أصبح لزاماً عليهم التوجه شرقاً[4]، وهذا ما سيفسر لنا في المراحل المقبلة من تلك الدراسة سر النزاع بين الصومال وإثيوبيا الذي تفجر في عام ١٩٦٤ وزاد انفجاراً في عام ١٩٧٧ فيما عرف بحرب الأوجادين.

وبرغم ما حدث بعد أفول نجم الحضارة المصرية القديمة ودخول مصر في حوزة الدولة البيزنطية، فإن العلاقات التجارية مع الصومال زادت قوة، ولم تعد

---

(١) **راشد البراوي**، الصومال الجديد، ط١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٧٣)، ٢٣.

(2) **Ingrams, W. H.**, *Zanzibar "its History and its People"* (Amesterdam: 1967), 47.

(٣) **راشد البراوي**، الصومال الجديد، ٢٣ ؛ أيضاً لمعرفة العلاقات المصرية ببلاد القرن الإفريقي في العصور القديمة، **أنظر:**

**Fairman, H. W.**, "*Ancient Egypt and Africa*", African Affairs (Vol. 64, 1964), 69 – 75.

(٤) **سعيد عبد الفتاح عاشور**، بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة في العصور الوسطى، مجلة الدراسات التاريخية المصرية، مجلد١٤ (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المصرية، ١٩٦٨)، ٣؛ **أيضاً :**

**Ingrams, W.H.**, *Zanzibar*, 50.

التجارة مقصورة على المنتجات الأفريقية، وإنما أصبحت تشتمل على الكثير من السلع المستوردة من جنوب شبه الجزيرة العربية ومن البلاد الأسيوية كالهند(٥).

ومنذ العصور القديمة كانت السفن تأتي إلى ساحل إفريقيا الشرقي تحمل منتجات اليمن وحضرموت ثم تعود محملة بالمنتجات الإفريقية. وقد قامت أنشطة عربية واسعة في تلك المناطق، بدأت كما يتضح لنا مع هجرة عزان إلى شرق إفريقيا واتصالهم به. وعلى أثر انهيار سد مأرب في اليمن سنة ١٢٠م خرجت هجرات عربية كثيرة من داخل شبه جزيرة العرب، ومن ثم استقر جزء منها في عزانيا(٦). وعرف الإغريق لاحقا تلك الاتصالات، ولكنهم لم يستطيعوا وقفها أو حتى منافستها(٧) . ولاشك أن العوامل الجغرافية لعبت دورا في اتساع وتوطيد صلات العرب بالساحل قبل الإسلام لسببين هما:

١) القرب من شبه الجزيرة العربية.
٢) النهضة البحرية عند عرب الخليج وعُمان(٨).

وقد استفاد العرب من دورات الرياح الموسمية، فالرياح الشرقية تدفع السفن العربية إلى الساحل الشرقي لإفريقيا خريفاً لتنعكس في الربيع وتعود بهم إلى بلادهم، تلك الرياح التي سهلت تجارة الهند والشرق الأقصى مع الغرب وكان من أهم نشاطاتهم:

١) إنشاء المراكز التجارية.
٢) تصدير تراب الذهب والعاج والرقيق.
٣) والمقايضة مع شيوخ القبائل.

وشجع ذلك هجرات قبائل الجالا، والصومال إلى القرن الإفريقي ليتم تغيير معالم حضارة شرق إفريقيا. وهكذا زادت أعداد الإمارات العربية والمدن ذات الطرز العربية يسكنها عرب بصفة مؤقتة ولكن ما السبب في تلك الهجرات(٩).

(٥) **راشد البراوي**، الصومال الجديد، ٢٣.

(6) **Ingrams, W.H.**, *Zanzibar*, 60;

**أيضا: محمود محمد الحويري**، ساحل شرق إفريقيا من فجر الإسلام حتى الغزو البرتغالي، ط١ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦)، ١٦.

(7) **Ingrams, W.H.**, *Zanzibar*, 60.

(٨) **محمود محمد الحويري**، ساحل شرق إفريقيا، ١٧.

(٩) **جمال زكريا قاسم**، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦)، ٦٢.

الأمر يتلخص في نزاع تاريخي معروف بين بني أمية، وبني العباس، ويسهل القول بأن انقسام العالم الإسلامي إلى سنة وشيعة، وما تلا ذلك من حدوث قلاقل ومنازعات في غرب آسيا، فقد أدى بالمسلمين إلى البحث عن الأمن والسلام في أوطان بعيدة عن مسرح النزاع، وكان من أبرزها ساحل شرق إفريقيا(١٠). ولقد زاد ظلم "الحجاج بن يوسف الثقفي" في عُمان مما أدى إلى هرب الكثيرين، وبعيداً عن الإسهاب في أحداث درسها كثيرون، فقد بدت التأثيرات العربية وخاصة العُمانية في القرن الإفريقي واضحة. فظهرت المنازل العربية، والدين الإسلامي والثقافة والحضارة الإسلامية(١١). فضلاً عن المراكز التجارية التي تحولت فيما بعد إلى إمارات عربية(١٢). وظهور لغة سواحلية تحمل في طياتها ٤٠ % ألفاظاً عربية(١٣).

وبعد فشل ثورة الأخوين (سليمان وسعيد) ضد "عبد الملك بن مروان" [٦٨٤ – ٧٠٧م]، هاجر الكثير من العُمانيين إلى سواحل شرق إفريقيا. ثم توافدت الهجرات وتم تأسيس مقديشيو وبراوة وبات، وشجع "هارون الرشيد" البنهانيين والفرس بعد انهيار دولتهم إلى الهجرة إلى تلك المدن، فهاجر "سليمان بن سليمان بن مظفر البنهاني" صاحب عمان، إلى جزيرة بات، كما هاجر الزيديين من اليمن والسبعة أخوة هرباً من جور حاكم الإحساء في شبه الجزيرة العربية(١٤).

ومقديشيو كما ذكرها "ياقوت الحموي" هي: "مدينة في أول بلاد الزنج في جنوب اليمن على البحر، أهلها غرباء ليسوا بسودان ولا ملك لهم، وإنما يدبرون أمور أنفسهم على إصطلاح لهم"(١٥). وتعتبر مقديشيو عاصمة الصومال وميناؤها

---

(١٠) **محمود الحويري**، ساحل شرق إفريقيا، ٢٠؛ **أيضا:**

**Pearce, F. B.**, *The Island Metorpolis of Eastern Africa* (Holand: 1967), 36.

(١١) **عبد الوهاب صالح بابعير**، دور عرب عُمان في نقل الحضارة والثقافة العربية والإسلامية في بلاد زنجبار والساحل الإفريقي ١٧٤٤-١٨٥٦، مجلة البحوث والدراسات العربية، عدد٢٠ (القاهرة: ١٩٩٢)، ٨٥– ١٠٣.

(١٢) **سعيد عبد الفتاح عاشور**، أضواء جديدة، ٤.

(13) **Fage, J.D.**, *A History of Africa*, 3rd ed. (London: 1995), 123.

(١٤) **عبد الرحمن زكي**، الإسلام والمسلمون في شرق إفريقيا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٥)، ١١٩؛ **سليمان عبد الغني المالكي**، سلطنة كلوة الإسلامية، ط١ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦)، ١٨؛ **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ والسياسة في إفريقيا (القاهرة: ١٩٩٧)، ٤١١.

(١٥) **ياقوت الحموي**، معجم البلدان، تحقيق: أمين الخانجي (بيروت: ١٩٧٧)، ١٧٣؛ **المسعودي**، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ج١ (القاهرة: ١٩٥٨)، ٩٨.

الرئيسي، دخلها الإسلام مبكرا، و كانت جسرا للإسلام عبر مناطق القبائل من الشرق والجنوب إلى الحبشة(١٦).

وعندما بدأ البرتغاليون حركتهم للكشف الجغرافي(١٧) والتعرف على سواحل شرق إفريقيا ومنطقة الخليج العربي، وبعد صدام مع القوات العثمانية، تمت السيطرة على طرق التجارة في تلك السواحل بمساعدة العرب واحتكارها(١٨). وبعد أن ترسخت أقدامهم تجاريا، بعث حاكم البرتغال بحملة للسيطرة على سواحل شرق القارة، فتم لهم ذلك في "مالندة" وغيرها من الإمارات الإفريقية(١٩).

وفي الوقت ذاته، تأسست ما عرفت بمملكة "كلوة" لتكون أول مملكة عربية عرفت بإسم (دولة الزنج)(٢٠)، ومع احتكار البرتغال للأسواق ضعفت القوى المحلية العربية وأيضا الهندية، ولكن العرب في مسقط وعمان استغلوا ضعف السلطة البرتغالية في البرتغال بعد أن ضمت لإسبانيا في عهد الملك الإسباني "فليب" وناهضوهم، وقامت سلطنة اليعاربة ومقرها مسقط على المذهب الأباضي، وكان لحكمها الديني مساوئ كثيرة فناهضتها دولة البوسعيد الناشئة، ونتج عن ذلك أن قيام دولة للبوسعيد [دينية – دنيوية] وسيطرت على "زنجبار" بعد طرد البرتغاليين وأقامت سلطنة عربية فيها(٢١). وقام "سعيد بن سلطان" بنقل عاصمته من مسقط إلى زنجبار، وتفرغ لتكوين إمبراطورية عربية في شرق إفريقيا.

---

(١٦) **محمود الحويري**، ساحل شرق إفريقيا، ٢٥؛ **جمال زكريا قاسم**، الأصول التاريخية، ٦٠؛ **المسعودي**، مروج الذهب، ٩٨.

(١٧) يعترض "جمال زكريا قاسم" على تعبير الكشف لأنه يفترض في هذه الحال (كشف مناطق مكتشفة) ويورد تعبيرا أكثر دقة، هو (إعادة تسجيل القارة بأنماط علمية حديثة)، **أنظر: جمال زكريا قاسم**، الأصول التاريخية، ٩٠، ٩١.

(١٨) لمعرفة المزيد عن مراحل الصراع بين الدولة العثمانية وحكومة البرتغال في المحيط الهندي وشرق إفريقيا والبحر الأحمر، **أنظر: الشاطر بصيلي عبد الجليل**، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ١٢ (القاهرة: ١٩٦٥)، ١٢٩– ١٤٠.

(19) **Pearce, F.B.**, *The island Metorpolis*, 74.

(٢٠) **سليمان المالكي**، سلطنة كلوة الإسلامية، ٢٠– ٣٠.

(٢١) عن دولة اليعاربة ومناهضة البوسعيد لها، **أنظر:**

**Reginald, C.**, *East Africa and its Invaders* (Oxford: 1933), 69– ff.

**ولنفس المؤلف:**

"*Exploitation of East Africa 1856– 1890*" (London: 1933); **And See: Kingsnorth, M.**, *an Introduction the history of East Africa* (London: 1960, 8; **Gray, J.**, *History of Zanzibar from the middle ages to 1958* (London: 1962), 11.

(للهامش بقية في الصفحة القادمة...)

## الصراع على القرن الإفريقي:

وما أن هلَّ القرن التاسع عشر ، حتى وجدنا صراعاً مريراً يقوم في منطقة القرن الإفريقي من جانب القوى الاستعمارية. وكان "محمد علي باشا" والي مصر يبذل قصارى جهده في السودان من أجل ربطه بمصر، وأخذت تنساب إلى الجنوب مظاهر عدة من الحضارة الحديثة فلما لجأ إسماعيل إلى الاستدانة كان الهدف الأساسي منها هو تمويل حملاته إلى الجنوب، بهدف ضم جميع الأراضي الواقعة بين السودان وساحل البحر الأحمر والمحيط الهندي(٢٢). على أنه قرر تحقيق هذا الهدف على مراحل مختلفة بموجب فرمان سنة ١٨٦٥ بشأن سواكن ومصوع، ولكن نجاح مثل هذا المشروع كان يحد منه ضعف حكومة إسماعيل فاصطدم بالحبشة.

أهم من ذلك أن هذه السياسة كانت موضع معارضة من الدول الأوربية وبخاصة إنجلترا، وهي الدول التي كانت تتطلع في شغف إلى منطقة القرن الإفريقي(٢٣). ونتيجة لفصل "سعيد بن سلطان" للعاصمة ونقلها إلى زنجبار، حدث تصادم بين "سعيد" وأبناءه، فثاروا عليه وناصبوه العداء، فحكمت إنجلترا بتقسيم السلطة بين أبناءه في مسقط و"سعيد" في زنجبار(٢٤).

ومن المعروف أن قناة السويس لعبت دوراً كبيراً في توجيه أنظار الدول الأوربية إلى أهمية الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به منطقة شرق إفريقيا، فكانت السفن التجارية في رحلاتها بين الشرق والغرب تدور حول القارة منذ اكتشاف رأس الرجاء الصالح. وفي أواخر القرن الخامس عشر وبفضل شق القناة في ١٧ نوفمبر

---

للمزيد عن سلطنة زنجبار ومعرفة نظمها الاقتصادية والسياسية، **أنظر: صلاح العقاد، جمال زكريا قاسم**، زنجبار، الألف كتاب ٢٩٩ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت)؛ **جمال زكريا قاسم** ، دولة بوسعيد في عُمان وزنجبار منذ تأسيسها حتى انقسامها ١٧٤١– ١٨٦١، رسالة ماجستير (القاهرة: كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٥٨).

(٢٢) **راشد البراوي**، الصومال الجديد، ٢٥؛ **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ، ٤١١.

(٢٣) عن تاريخ الإمبراطورية المصرية الحديثة في إفريقيا، **أنظر:**

**Douin, G.**, *Histoire du regne du Khedive Ismail, L' Empire Africain*, 2 éme Partie (Caire: 1962).

**أيضا: السيد رجب حراز**، الأصول التاريخية للمشكلة الإرترية، سلسلة الدراسات الخاصة١٠ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)، ٥– ٢٠؛ **محمد فؤاد شكري**، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن١٩ (القاهرة: ١٩٥٨)؛ **إلياس الأيوبي**، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، جزءان (القاهرة: ١٩٢٣).

(٢٤) **جمال زكريا قاسم**، الأصول التاريخية، ٢١٥– ٢٥٣؛ **أيضا:**

**Gray, J.**, *History of Zanzibar*, 23.

١٨٦٩ ازدادت أهمية البحر الأحمر كشريان تجاري مائي حيوي يربط بين الشرق والغرب.

وهكذا ازداد الاهتمام بالمنطقة العربية، وتعددت التيارات السياسية المتعارضة تجاه العمل فيه، وأخذت كل الدول الاستعمارية تعمل للحصول على قواعد ومراكز لتأمين مصالحها. وكانت إنجلترا تحتل عدن في سنة ١٨٣٩ وتتخذها قاعدة لتأمين مواصلاتها إلى الهند، فازدادت أهمية هذا الاحتلال بعد العمل في شق القناة، وفي المقابل استولت فرنسا على "أدبوك" حتى لا تقع سفنها تحت رحمة عدن[٢٥].

ويعبر اللورد "سالسبوري" قائلاً: "طريقنا للاتصال بالهند هو شرياننا الشديد الحساسية". أي أن قناة السويس أصبحت الطريق الطبيعي إلى الشرق الأقصى، وهذا ما أدركته بريطانيا، وعملت على إيجاد طريق قصير لها إلى مستعمراتها الهندية، وبعد احتلال عدن ١٨٣٩ استولت على "إيفات"[٢٦] وجزر باب المندب ١٨٤٠، ثم السيطرة على أرخبيل جزر موسى في ٣١ أغسطس ١٨٤١ ثم جزيرة بريم سنة ١٨٥٨ وجزيرة سوقطرة ١٨٧٦.

كما اتخذت فرنسا من "أوبوك" قاعدة للتوسع بعد أن أجبرت مصر على ترك أملاكها في شرق إفريقيا واستولت على "تاجورة" حتى تتمتع بموقع جغرافي يحمي سفنها التجارية وبمعاهدات مع سلطان "تاجورة"، وما لبثوا أن أسسوا في سنة ١٨٨٧ قاعدة في رأس جيبوتي[٢٧]. واستطاعت إيطاليا بعد شق قناة السويس رؤية الجانب الاستراتيجي لشرق إفريقيا، فإرتريا تطل على البحر الأحمر عند بوغاز باب المندب، والصومال الإيطالي له ساحل طويل على المحيط الهندي، وكانت المنطقة التي احتلتها إيطاليا هي كتلة واحدة متماسكة. وقد كان من رأي "موسوليني" أن: "قناة السويس إذا كانت مجرد طريق بريطاني، فهي حياة إيطاليا"[٢٨].

---

[٢٥] **محمد عبد المنعم يونس** ، الصومال وطنا وشعبا (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١)، ٣٤؛ **زاهر رياض**، الاستعمار الأوربي لإفريقيا في العصر الحديث (القاهرة: مكتب الجامعات للنشر، د.ت)، ١٩.

[٢٦] **محمد عبد المنعم يونس**، الصومال وطنا وشعبا، ٣٥.

[٢٧] **نفسه**، ٤٤، ٤٥.

[٢٨] **نفسه**، ٣٦؛ **زاهر رياض**، الاستعمار الأوربي، ٢٤٥، ٢٤٦.

## الصومال في مؤتمر برلين ١٨٨٤م:

كان "بسمارك" قلقا تجاه مصالح الألمان في جنوب غرب إفريقيا، فأرسل رسالة تفيد بذلك إلى حكومة بريطانيا، وفور وصوله الرد على خطابه أرسل "بسمارك" إلى اللورد "جرانفيل" ما يفيد بأن مصالح ألمانيا الحيوية لا يمكن التضحية بها من أجل نوايا بريطانيا. وبالرغم من أن بريطانيا اعتزمت أن تعترف بالمحمية الألمانية في "أنجرايكوينا" إلا أن سياسة "بسمارك" بعد ذلك أدت إلى احتكاك بين الدولتين، ولقد توسعت المستعمرة الألمانية في "أنجرايكوينا" إلى مناطق أخرى على الساحل لم تكن لها أي إدعاءات فيها من قبل[٢٩].

وعندما أدرك اللورد "ديربي" Derby هذه النوايا الألمانية، أرسل إلى السفير البريطاني في برلين يطلب منه أن يؤكد للحكومة الألمانية قرار حكومته الخاص بالتعليمات التي صدرت إلى حكومة الكاب بوضع هذه المناطق من الساحل تحت نفوذ بريطانيا، حيث توجد هناك مصالح للرعايا الإنجليز. وبالفعل قامت حكومة الكاب ببعض الإجراءات التي أغضبت "بسمارك" فأرسل في ٢٤ يوليو ١٨٨٤ إلى السفير الألماني في لندن ما يفيد بالرفض.

وهكذا، ازداد التقارب بينه وبين فرنسا، وساندت ألمانيا فرنسا في مؤتمر لندن ٢٨ يونيو ١٨٨٤، أثناء مناقشة الميزانية المصرية، لكن المؤتمر فشل مع انتصار فرنسا وألمانيا في ربط المسألة المصرية بتلك القضايا في غرب إفريقيا، تأكيداً لوحدة التحالف الجديد بين فرنسا وألمانيا ضد المصالح البريطانية، ومع عقد المعاهدة بين انجلترا والبرتغال، عقد الحلفاء العزم على التعاون ضد هذه المعاهدة[٣٠]. وبتطور الأحداث تم عقد المؤتمر الدولي في برلين ١٥ نوفمبر ١٨٨٤[٣١] وحضره ١٤ دولة أوربية[٣٢]. وتضمن جدول أعمال المؤتمر مناقشة مسألة التقسيم وكيفيته وشروطه،

---

(29) **Hess, R. L.**, "*The 'Mad Mullah' and Northern Somalia*", The Journal of African History (Vol.5, No. 3, 1964), 416.

(٣٠) لمعرفة الأحداث التي مهدت للمؤتمر، **أنظر:**

**Perry, M.**, *Man's unfinished Journey*, A World History (Boston: Houghton Mifflin Company, 1974), 557- 560.

وللمزيد عن العوامل التي أدت إلى عقد المؤتمر، **أنظر: أحمد إبراهيم دياب**، لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، ط١ (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨١)، ١٢٩ – ١٣٢.

(31) **Crowder, M.**, *The Cambridge of Africa, from C.194 to C.1975*, Vol.8 (New York: Cambridge Univ. Press, 1988), 18.

(٣٢) **الأربعة عشرة دولة هم:** "النمسا – المجر – ألمانيا – بلجيكا – الدانمارك – إيطاليا– هولندا – البرتغال – روسيا – إسبانيا – السويد – النرويج – تركيا – الولايات المتحدة الأمريكية – وإنجلترا".

كما تعرض لمشكلة الكونغو والنيجر وتقسيم الملاحة النهرية في المنطقة[٣٣]. ولما كانت لبريطانيا مصالح خاصة في خليج عدن وكينيا، فقد كانت تقيم العراقيل في سبيل الآخرين لأنها كانت تخشى عرقلة مجهوداتها منهم، وكانت تحاول دائماعقد اتفاقيات ودية مع الدول الأخرى[٣٤].

ويمكن أن نجزم بأن تدخل بريطانيا في الصومال جاء بعد أن وقعت معاهدات سرية بينها وبين رؤساء القبائل، معاهدات خداعية كان شيوخ القبائل لا يفهمون مدلول ببعض كلماتها المبهمة التي كتبت بالإنجليزية.

وفي عام ١٨٩٠ عقدت انجلترا مع ألمانيا معاهدة تضمنت اعتراف ألمانيا بحماية انجلترا على زنجبار، وتنازل الألمان عن كل ادعاء بخصوص الحدود الشمالية بحيث تدخل (ويتو) تحت رعاية بريطانيا، وكانت بريطانيا أول من أرادت احتلال الصومال واتخذت التجارة سبيلاً إليه في أول الأمر[٣٥]، وأثناء ذلك احتلت فرنسا جيبوتي ثم دخلت إيطاليا في السباق متأخرة فأيدتها بريطانيا عند احتلالها لعصب ومصوع، ثم أعلنت حمايتها على الحبشة وحاولت غزوها ولكنها هزمت في (عدوة ١٨٩٦)[٣٦].

وهكذا استطاعت هذه الدول احتلال القرن الإفريقي كله من أقصاه إلى أدناه. وكان الإقليم الشمالي من نصيب بريطانيا، وهو الذي يطل على خليج عدن، كما احتلت الإقليم الجنوبي واحتجزت أوجادين لنفسها[٣٧]. واحتلت فرنسا الإقليم الشمالي

---

[٣٣] **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ، ٥؛ ولوصف الجلسات تفصيلياً، **راجع:**

**Stanlcy, H. M.**, *The Congo and Founding its free State*, Vol.2 (London: w.d), 393– 403;

لمعرفة نصوص المؤتمر، **أنظر:**

**Hersslet, M.**, *Map of Africa by Treaty*, Vol. 2 (London: w.d), 463– 486; **Snellgrove, L.E.**, *The Modern World Since1870*, 2nd ed. (London: Longman, 1998), 22.

(34) **Encyclopaedia Britannica**, *East Africa*, Vol. 2, 15th ed., (London: 1998), 528.

[٣٥] **راشد البراوي**، الصومال الجديد، ٢٥؛ **شوقي الجمل**، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، ط١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١)، ٦٥٥؛ **وللمزيد أنظر:**

**Political Science Quarterly**, "*Business and Politics in the Persian Gulf: The Story of the Wönckhaus Firm*", 48 (September, 1933), 367– 85; **and: Stalcy, E.**, *War and the Private Investor* (New York: 1935).

[٣٦] **أحمد إبراهيم دياب**، الاستعمار الأوربي ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية، ط١ (مالطة: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩١)، ١٠٤؛ **أيضا:**

**Hess, R. L.**, "*The 'Mad Mullah'*, 417.

[٣٧] **راشد البراوي**، الصومال الجديد، ٢٥.

الغربي من ساحل الصومال، عند تاجورة احتلالا عسكريا نظرا لموقعها الجغرافي المميز لكي تصبح قاعدة ومحطة لرسو السفن القادمة من زنجبار إلى عدن[٣٨].

وبعد إجراء محادثات طويلة في اجتماع برلين وبحث خطوطها الجوية وحدودها الأرضية اتفقوا على وضع خريطة جغرافية لتقسيم القارة، مما فتح بابا للزحف تجاه الصومال. وفي شهر يناير ١٨٨٧ احتلت الحبشة بمساعدة انجلترا جزءا من أغنى أراضي الصومال وأكبره مساحة، وهو المعروف بهرر بعد عامين من انسحاب المصريين بتحريض بريطاني بعد حرب دموية[٣٩].

## الصومال في مؤتمر بروكسيل ١٨٩٠:

في عام ١٨٩٠ عقدت الدول الأوربية مؤتمرا في بروكسل عاصمة بلجيكا، وبعد بحث أحوال السكان في إفريقيا الشرقية قرر المؤتمر منح السلاح للحبشة وبعض المساعدات السياسية، لأنها بقعة مسيحية أحاطها الإسلام، ونجحت المؤامرة في تدعيم مركز الحبشة في تلك المنطقة.

وفي شهر مايو ١٨٩٧ ضمت بريطانيا إلى الحبشة منطقة "أوجادين" بعد أن اشتركت مع القوات البريطانية في إخماد الثورة المهدية في السودان، واعترفت لإيطاليا بالجنوب الصومالي، ولكن البعض يشير إلى أن الموقف الإنجليزي من الحبشة كان لضمان حيادها في الحروب المهدية[٤٠].

وفي نفس العام عقب هذا الاتفاق أجريت محادثات بين إيطاليا والحبشة في أديس أبابا بشأن أراضي الصومال الخاضعة لهما من ناحية الحدود الفاصلة بينهما، واعترفت إيطاليا بأن يكون إقليم أوجادين خاضعا للحبشة.

---

[٣٨] **جلال يحي**، مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن١٩ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧)، ٦٢١ – ٦٨٢؛ **إلهام محمد علي ذهني**، سياسة فرنسا التوسعية في شرق إفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، د.ت)، ٨٩– ١٢٤؛ **جامع عمر عيسى الصومالي**، تاريخ الصومال من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة (القاهرة: مطبعة الإمام، ١٩٦٥)، ٤٦.

[٣٩] **جامع عمر عيسى**، تاريخ الصومال، ٤٧، ٤٨.

[٤٠] **راشد البراوي**، الصومال الجديد ، ص٢٥؛ **أيضا:**

**Waterfield, G.**, "*Trouble in the Horn of Africa?: The British Somali Case*", International Affaire (Royal Institute of International Affairs: Vol. 32, No.1, 1956), 54.

وفي عام ١٩٠٨ تم توقيع الاتفاقية بين الحبشة وإيطاليا والتخطيط لحدود تفصل بينهما، على أن تكون الحدود خطاً موازياً لشاطئ المحيط الهندي ويبعد عن البحر مسافة ١٨٠ميل[٤١].

## الحرب العالمية الثانية:

إن الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية كان لها دور في شحذ الشخصية الصومالية وتهيئتها للعالمية، وجعلت الصوماليون وبشجاعة يقولون بأعلى صوتهم "نحن موجودون"، "إننا في هذا العالم المتسع"، ولكن ومع ذلك لم تكن الأذهان يقظة أو حتى يفخرون بهذا الشعور، بل كانت بداية.

وكان انتشار الوعي القومي في الصومال بين الحربين قد بدأ في عملية إصلاحية ؛ مما أدى إلى انتشار وعي قومي كثُرَ استخدامه عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. وهكذا حدد البعض العوامل التي ساهمت في رقي وتطور القومية لدى الصوماليين، أكثرها أهمية كان عامل التمرد على الحكومات الظالمة قبل تقسيم القرن الإفريقي. ومن المعروف أن الصوماليين لم يتعرضوا أبداً لحكومات نظامية تساعدهم على الرقي، فقد كانت نظمهم السياسية تمارس باجتماع أكبر أبناء العشيرة الذكور، ولكن النظام الأجنبي الذي لم يفهموه في بعض الأحيان بدأ الميل له وأصبح جزء من حياتهم التقليدية[٤٢].

وحاولت الإرساليات المسيحية نشر المسيحية في القرن الإفريقي وخاصة في الصومال، ولكن عاملاً أكثر أهمية من سابقيه ساهم في ضحض هذه المحاولات، وهو الإسلام الذي ساهم في رقي وسمو الصومالي وشخصيته القومية الحديثة[٤٣].

لقد بدأت الحرب في القرن الإفريقي قبل بداية الحرب العالمية الثانية بأربع سنوات كاملة، وقبل أن تشتعل نارها في أوربا والعالم. ولقد كانت مكاسب إيطاليا في إفريقيا عظيمة، ونجح موسوليني بعد الحرب العالمية الأولى أن يحصل على نصيب

---

(٤١) **جامع عمر عيسى**، تاريخ الصومال ، ٤٩.

(42) **Saadia, T.**, *Somali Nationalism*, (Cambridge: Harvard Univ. Press, 1963), 61.

(43) **Rondot, P.**, *Les Forces Religieuses et le vie Politique l' Islam* (Paris: Universite de Paris, Institue d' Etudes Politiques), 243;

لمعرفة المزيد عن نشاط الإرساليات المسيحية ودور الكنيسة، **أنظر: يوسف عبده يوسف**، الكنيسة والحركات القومية الحديثة في شرق إفريقيا منذ أواخر القرن الـ ١٩ حتى الحرب العالمية الثانية، رسالة دكتوراه (كلية الآداب– جامعة القاهرة، ١٩٦٨).

كبير من صحراء شمال إفريقيا كما حصل على نصيب في السكك الحديدية الفرنسية التي تصل أديس أبابا عاصمة إثيوبيا بميناء جيبوتي قاعدة الصومال الفرنسي، وأن تطلق يد إيطاليا في التوسع بالحبشة كما تشاء ، وحصل كل ذلك بناء على اتفاق عُقِد مع (لافاچي) ممثل فرنسا في روما سنة ١٩٣٥[٤٤].

وبدأت عمليات إيطاليا في الحبشة في ٣ أكتوبر ١٩٣٥، واتخذت من الاشتباك الحادث بين الصومال والحبشة ذريعة للحملة، وفي مارس ١٩٣٦ استطاعت القوات الإيطالية تحطيم قوة إثيوبيا العسكرية. وفي مايو ١٩٣٦ تم اكتساح كل إثيوبيا بعد أن فر الامبراطور إلى إنجلترا[٤٥].

وهكذا، أضيف إلى الملك "فيكتور إيمانويل" لقب (إمبراطور الحبشة)[٤٦]. وبعد أن انتهت الحرب الحبشية، ازداد التقارب بين إيطاليا وألمانيا، وتوترت كل علاقات إيطاليا مع فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، وكانت ألمانيا أسرع الدول إلى الاعتراف بالإمبراطورية الإيطالية، وبعد عدة مباحثات توصل الفريقان (ألمانيا وإيطاليا) إلى اتفاق عام أطلق عليه "موسوليني" اسم المحور Axis [٤٧].

وكانت العملية العسكرية التي قامت بها إيطاليا في الحبشة من الطرق التي قادت العالم إلى حافة الحرب العالمية الثانية، بعد أن ازداد الموقف تأزما في العالم. ولم تكتف إيطاليا بما كسبته في القرن الإفريقي، ولكنها قامت في أغسطس ١٩٤٠ وبعد التصريح الإيطالي بالحرب ضد الحلفاء بغزو الصومال البريطاني، ولكنها فقدته بعد أسبوعين، وبعدها بشهور قليلة اصطدمت مع البريطانيين عند حدود كينيا[٤٨].

وفي يناير ١٩٤١ فتحت بريطانيا النيران بصورة عنيفة على الجنود الإيطاليين، ثم أعقبت ذلك بالاستيلاء على مقديشيو في ٢٥ فبراير من نفس العام، وتبعها الصومال الإيطالي. ثم حصل الإيطاليون على الصومال البريطاني، وتبعته أديس أبابا في ١٦ أبريل ١٩٤١، وفي ٥ مايو ١٩٤١ استعادت بريطانيا الحبشة وحتى

---

(٤٤) **عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم**، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، ط٣ (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٦)، ٢٩٧.

(٤٥) عن تلك العمليات العسكرية، **أنظر: وليم لانجر**، موسوعة تاريخ العالم، ترجمة: أمين شريف، ج٧ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٩) ٥٨٧٢؛ **أيضاً:**

**Birkby, C.**, *It's a long Way to Addis*, Frederick Muller Ltd. (London: 1942); **and:**

(٤٦) أضيف ذلك اللقب يوم ٥ مايو ١٩٣٦.

(47) **Crowder, M.**, *The Cambridge of Africa*, 18.

(٤٨) **عبد الرحيم عبد الرحمن**، التاريخ الأوربي، ٢٩٨.

عودة الامبراطور "هيلي سلاسي" الهارب استمرت انجلترا تحكم الحبشة ولمدة خمس سنوات.

وأخذت السلطة البريطانية تمهد لهيلي سلاسي سبيل الرجوع إلى وطنه بكل الوسائل وعلى مراحل مختلفة، وقبل البت في مصير الصومال في الأمم المتحدة تمت بينه وبين بريطانيا بشأن الصومال الإثيوبي اتفاقيات ووعود، وبعد قليل ضمت إليها (حرر)، ورجع "هيلي سلاسي" بطريقته الرجعية البغيضة في الحكم، وكان العنف لا يزال يجري في عروقه، كان حكمه قائماً على الاستبداد واستعباد الشعوب، واستنزاف دمائها واسترقاق أهلها[٤٩].

وفي خضم الصراعات والمعارك بين قوات الحلفاء والمحور في الحرب العالمية الثانية، راحت الصومال تترقب النتيجة حتى ترى ماذا سيكون مصيرها بعد تلك الحرب الضروس، وانتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة دول المحور. وهكذا، تعين على الدول الأربع الكبرى المنتصرة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا القيام بتقسيم الغنيمة وتحديد مصير كل المستعمرات الإيطالية في إفريقيا، وعقدت المؤتمرات الدولية المتوالية لهذا الغرض دون أن تسفر عن نتيجة[٥٠].

وظهرت تيارات دولية متعارضة وبرزت أطماع سافرة ومستترة، فإذا ببريطانيا تطمع في وصاية على الصومال الإيطالي[٥١]، وإذا بإيطاليا تسعى إلى استعادة مركزها وتؤيدها لفرنسا، بل أن إثيوبيا نفسها راحت تطالب بضم هذا الاقليم إلى أراضيها[٥٢].

وفي سنة ١٩٤٨ قامت بريطانيا مرة ثانية بتسلم المناطق التي تستعمرها الحبشة، ولم تراعي حقوق الشعب الصومالي في هذه المناطق، وهذا العمل كان يعد عملاً انتقامياً من قبل بريطانيا الاستعمارية تجاه الشعب الصومالي، وذلك لأن انجلترا لما فشلت في الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة حينما طالبوا بوحدة الصومال تحت الوصاية البريطانية، وقبل أن تسلم بريطانيا زمام حكم البلاد إلى إيطاليا الوصية، رسمت خطاً بين أراضي الصومال الخاضعة للحبشة والأراضي التي تكون

---

[٤٩] **جامع عمر عيسى**، تاريخ الصومال، ٩٤؛ **أيضا**:
**Oliver, R.; Crowder, M.**, The Cambridge Encyclopedia of Africa (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1986), 186.

[٥٠] **راشد البراوي**، الصومال الجديد، ٢٦.

[51] **Oliver, R.; Crowder, M.**, *The Cambridge*, 461.

[٥٢] **راشد البراوي**، الصومال الجديد، ٢٦.

تحت الوصاية الدولية وسموه (خط إداري مؤقت)، ولم تكتف بذلك بل قامت في عام ١٩٥٤ بإعطاء الحبشة مناطق (هود) التي كانت بريطانيا تحتفظ بها لنفسها(٥٣).

وهكذا، عانى الصومال من الاستعمار الذي عمل على تقسيمه إلى أكثر من قسم، أولهم الاستعمار الفرنسي في عام ١٨٨٣ وكان تحت ستار إنشاء ميناء على مدخل البحر الأحمر للتجارة، وأقامت مستعمرة لها في جيبوتي عرفت بالصومال الفرنسي، وتصل مساحته إلى ٢٢١٠٠ كم٢، وعدد سكانه ٥٧٠٠٠ نسمة. وثانيهم استعمار إنجليزي لتأمين أملاك بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، وحماية طرق مواصلاتها إلى الهند. ولذلك بادر الإنجليز في عام ١٨٨٥ إلى احتلال زيلع وبربرة وعرف بالصومال الإنجليزي على مساحة ٧٦,٩٧٧ ميل٢، بعدد سكان يبلغ المليون وثلث المليون نسمة(٥٤). ثم قسم حبشي بعد استيلاء الحبشة على منطقة أوجادين وتوغلت حتى هرر. وأخيراً كينيا واستولت عليه بمساعدة إنجلترا التي كانت تحتلها في ذلك الوقت، وهو يُمثل جنوب الصومال(٥٥).

وبهذا الشكل، انقطعت أوصال الصومال بين القوى الاستعمارية والدول الطامعة فيه، وكان لزاماً عليه القيام بعمل وطني من شأنه الدفاع عن مصالحه، والحصول على استقلاله الشامل غير المشروط.




(٥٣) **جامع عمر عيسى**، تاريخ الصومال، ٥٠؛ أنظر أيضاً:
**Waterfield, G.**, "*Trouble in the Horn of Africa*, 57– 60.
(٥٤) **الموسوعة العربية الميسرة** (القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩)، ١١٣٨.
(٥٥) **صلاح صبري**، إفريقيا وراء الصحراء، الألف كتاب ٣٠٣ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠)، ٢٩٨؛ **للتفاصيل:**
**Waterfield, G.**, "*Trouble in the Horn of Africa*, 59, 60.

# المبحث الثاني

# تطور الحركة الوطنية الصومالية

من المعروف أن حركات التحرر الوطني ما هي إلا ظاهرة من ظواهر الأزمة العالمية الرأسمالية، التي أنهكت الدول الاستعمارية في حربين متتاليتين لا تفصل أحداهما عن الأخرى أكثر من عشرين عاما، مما ترتب عليه من تصدع النظام الاستعماري بشكله القديم.

وفي غضون اثني عشر ع اما فقط من انتهاء الحرب العالمية الثانية، تحرر سبعة عشر شعباً آسيوياً من الاستعمار، وأخذت الثورات المعادية للإمبريالية تتصاعد شيئا فشيئا في إفريقيا وآسيا كاسحة في طريقها دعائم الاستعمار القديم.

وقد بدأت هذه الثورات في شمال إفريقيا، وانتقلت تدريجيا إلى باقي أجزائها ومن بينها الصومال[1].

وصاحب التطور في الأحوال الاجتماعية والسياسية الداخلية في الصومال تطورات سياسية خارجية هامة، إذ تحول الصوماليون من حيزهم الضيق المحدود إلى نطاق أوسع وأبعد مدى، فالأمة الصومالية المتوثبة لم تقتصر آثارها على أجزاء بعينها، بل تعدت حدودها الضيقة إلى آفاق أوسع في مختلف أرجاء الوطن الصومالي، وتغلغلت في نفوس الصوماليين الذين يسكنون أجزاء أخرى من وطنهم.

وفي كل من الصومال البريطاني والفرنسي، والإثيوبي (الأوجادين)، والكيني يتطلع الصوماليون إلى توحيد الصفوف في دولة صومالية كبرى، ويعتبر الصوماليون هذا الهدف هو غاية أمانيهم القومية المشتركة، ويدعون لهذا الاتجاه في كل وقت ويتحمسون له ويتغنون به قائلين "**شنتا صوماليا.. يا الله يا وطني**" والتي تعني أن وطنه هو دولة الصوماليات الخمس[2].

## حركة الدراويش:

لقد نشأت الحركة الوطنية الصومالية في أحضان الدين الإسلامي، بزعامة العلماء ومشايخ الطرق الصوفية، وقد قام الزعيم الثوري "محمد عبد الله حسن" بحركة الجهاد الوطني ضد الوجود الإنجليزي في الصومال الشمالي منذ عام١٨٩٩، بعد أن

(١) **عبد العظيم رمضان**، تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث، ج٣، ط١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧)، ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) **عبد المنعم عبد الحليم**، الجمهورية الصومالية، الألف كتاب رقم١٠١ (القاهرة: مكتبة الشرق، ١٩٦٠)، ٢٦٧.

هاله قتل مؤذن مسجد في بربرة لأن صوته يقلق حاكم المدينة من نومه، فضلاً عن حركة التنصير التي تقوم بها الإرساليات المسيحية خاصة مع الأطفال المسلمين[٣].

وكانت أول خطة قام بها هي الدعاية الدينية، التي تآخى أصحابها لمصلحة الوطن الصومالي، وأطلق على أتباعه اسم (الدراويش)، وهم الذين شكلوا قوة نظامية ضاربة دربت على لون خاص من فنون الحرب الحديثة. وخشيت الحكومة البريطانية من ثورة البلاد بقيادة هذا السيد، لذلك ألقت القبض على بعض أتباعه تمهيدا للقبض عليه ولكنها فشلت، وبعض مفاوضات قصيرة لم تكسبه إلا مزيداً من الثورة والعناد أمرته السلطات البريطانية بالخروج من البلاد، فخرج إلى البادية واتفق على الجهاد مع السلطان "نور أحمد أمان"، ولكن السلطان مات قبل أن يكمل مشوار الجهاد.

وفي سنة ١٨٩٦، توجه السيد "محمد" نحو (نغال) إقليم أخواله وحمسهم على الجهاد، ومكث بينهم حوالي سنتين جمع فيهما كثير من السلاح والرجال. ولقد كان غرضه هو ربط الشعب الصومالي بعضه ببعض تحت شعار واحد وهو الوحدة والجهاد ضد الاستعمار. وتوالت المعارك والصراعات بينهم وكثيرا ما انتصر السيد "محمد" على الإنجليز، واستمرت الحال خمسة وعشرين عاماً متوالية[٤].

وهكذا، نجح "محمد عبد الله حسين" منذ عام ١٨٩٩ وحتى ١٩٠٤ في هزيمة عدة كتائب بريطانية وحبشية، مما أدى إلى حالة من الرعب في صفوف هذه القوات، ففكرت بريطانيا في التفاوض معه. وما أن حل عام ١٩٠٥ حتى تم التوصل إلى اتفاق إيطالي بريطاني حبشي مع السيد "محمد"، صارت له بمقتضاه حقوق فعلية في إدارة شئون دولته تحت رعاية إيطالية. كما صار له ميناء على المحيط الهندي، وهو ميناء (إيللنج). ولكن بريطانيا انتهزت حالة السلم، وبدأت بالضغط عليه بتحريض أعدائه من الصوماليين على القتال، وتسليحهم كقوات وطنية (مليشيات)، فضلا عن الحصول من أتباعهم على فتاوى بإدانة السيد "محمد".

و لقد دفع ذلك السيد "محمد" إلى اعتبار الاتفاق نوعاً من الحيلة[٥]، ومن ثم نجح في تجاوز الأزمة. وفرض الأمر الواقع عن طريق سلسلة من التحركات العنصرية الناجحة لأنصاره، والتصدي لمحاولات التقدم الإيطالي من الجنوب الصومالي صوب

---

(٣) **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ط١ (القاهرة: دار الأمين للنشر، ١٩٩٤)، ٦٤.

(٤) **جامع عمر عيسى الصومالي**، تاريخ الصومال (القاهرة: ١٩٦٥)، ٥٦ – ٧٧.

(5) **Ward, P.W.**, *The Horn of Africa* (London: 1996), 27.

**وللاستزادة: نخبة من العلماء**، الموسوعة الإفريقية، لمحات من تاريخ القارة، مجلد٢ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٧)، ٤٦٨.

الأوجـادين[٦]، كمـا نجـح فـي دعـم المنطقـة الأخيـرة، وتسـليم أهلهـا لمواجهـة القـوات الحبشية المتحالفة مع بريطانيا في عام ١٩٠٨.

ونجح أخيرا في توجيه أنصاره صوب الزراعة والاستقرار، وفي عام ١٩١٢ هزم القوات البريطانية بقيادة الجنرال "كورفيلد"[٧].

ومن المعروف، أنه عندما تولى الحكم في إثيوبيا الإمبراطور المسلم "ليج إياسو" في عام ١٩١٣، تفاهم معه على عمل مشترك ضد القوى الاستعمارية، ولكنهم نجحوا في عزله سنة ١٩١٧، وقاموا بتهدئة أوضاع كافة الجبهات حتى وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها في عام ١٩١٩، وقاموا بضرب مواقع السيد محمد في "إيلليج" على ساحل المحيط حيث تراجع إلى الأوجادين وتفرق أنصاره، ثم وافته المنية في عام ١٩٢١.

وبعد الحرب العالمية الأولى، عمل الصوماليون على الحفاظ على هويتهم في مواجهة عمليات الطمس التي مارسها المستعمرون لهويتهم، وتجسد عملهم في هذا الصدر في جهود الشيخ "علي الصوفي" في دعم العمل التعليمي لاسيما الديني والعربي في كافة أنحاء الصومال[٨].

ولقد أسس بعض التجار الوطنيين، ومنهم الحاج "ديريه حرس" أيام الاستعمار الإيطالي في مقديشيو مدرسة وطنية يديرها مدرس صومالي يدعى السيد "معلم جامع بلال"، فجعلها متمشية مع المنهج الحديث، وهي المدرسة الوحيدة التي عرفها المجتمع الصومالي في أيام الاستعمار الفاشستي[٩].

كانت لجهود الز عيم الأوجاديني "مختل الظافر" دورا خطيرا في تحريك العامل الوطني في الصومال نتيجة حملة للسلاح ضد المستعمرون في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كما تصدى للحملة الإيطالية على أوجادين في عام ١٩٣٦ وتصدى من بعدهم للإنجليز بعد أن دخلوا المنطقة عام١٩٤٢[١٠].

---

(6) **Hess, R. L.**, *Italian Colonialism in Somalia* (Chicago: Chicago University Press, 1966), 234 – 253; **Lewis, I. M.**, "*Italian Policy in Somalia*", The Journal of African History (Vol. 8, No. 3, 1967), 553 – 554.

(7) **Hess, R. L.**, *Italian Colonialism in Somalia*, 182.

(٨) **نخبة**، الموسوعة الإفريقية، لمحات، ٤٦٩.

(٩) **جامع عمر الصومالي**، تاريخ الصومال، ١٨٠؛ **أيضا:**

**Lewis, I. M.**, *Italian Policy in Somalia*, 554.

(١٠) **نخبة**، الموسوعة الإفريقية، لمحات، ٤٦٩؛ **أنظر:**

(للهامش بقية في الصفحة القادمة ...)

## نشأة الأحزاب الصومالية:

مع ظهور تيارات دولية متنازعة على الصومال، وإزاء مناورات الدول الاستعمارية تشكل عامل خطير في حياة شعب الصومال، يتمثل في تأسيس الأحزاب السياسية التي عملت على محاولة منح الصومال استقلالها عن طريق النشاط السياسي الواسع[١١].

ولقد أعلن (نادي الشباب الصومالي)[١٢] رسمياً في إبريل ١٩٤٧ تحوله إلى حزب سياسي باسم حزب (وحدة شباب الصومال) S.Y.L، وهو الحزب الوحيد الذي أسس له فروعا خارج الإقليم الذي تأسس فيه، وكانت له فروعا في الصومال البريطاني وجيبوتي والأوجادين، فيما عدا إقليم (إنفدي) الصومالي الخاضع لبريطانيا[١٣].

**ويمكننا تلخيص برنامج عمل الحزب في عدة نقاط:**

١) تحرير الصومال من الاستعمار، وتوحيد جميع أجزاءه الخمسة تحت راية واحدة.

٢) محاربة القبلية والطائفية والتحيز الطريقي وجميع أنواع التفرقة أيا كان هدفها.

٣) محاربة الجهل وتعميم التعليم ورفع مستوى التعليم بين أبناء الأمة الصومالية.

واتخذ الحزب عبارة (فليحيا الصومال) شعاراً ليعبر به عن أهدافه وأماني قومه وقوميته. وكان ذلك يمثل نقطة تحول خطيرة بالغة الأهمية في تاريخ الشعب الصومالي، ومنذ ذلك الحين شغل الحزب مركز الأولوية في النشاط السياسي، ويتزعم الحركة القومية من أجل الاستقلال والوحدة.

---

**Ward, P.W.**, *The Horn of Africa*, 33.

(١١) **راشد البراوي**، الصومال الجديد (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣)، ٢٦.

(١٢) ظهر هذا النادي لأول مرة في أبريل ١٩٤٣ باسم S.Y.C .

(١٣) **راشد البراوي**، الصومال الجديد، ٢٦؛ **سعيد عثمان جوليد**، يوميات صومالية، ط١ (عدن: ١٩٦٩)، ٥٠؛ **أيضا:**

**U.S.S.R Academy of Sciences (Eds.)**, *A history of Africa 1918– 1967* (Moscow: Institute of Africa, 1968), 342.

وقد تعرض الحزب لكثير من الاتهامات ، كما كان قيامه سبباً في نشأة عدد من الأحزاب السياسية الأخرى، وبعضها تسانده المصالح القبلية بل إن بعضها تسانده إيطاليا نفسها[١٤].

**ومن تلك الأحزاب:**

- حزب الرابطة الوطنية الصومالية.
- حزب وحدة الشباب.
- الحزب الإفريقي.
- حزب البنادر.
- الحزب العربي.
- حزب دجل ومرقلة .

**كما ظهرت أحزاب موالية لإيطاليا مثل:**

- الحزب الديمقراطي المسيحي.
- الحزب الاشتراكي.
- الحزب الشيوعي[١٥].

وبمراجعة برامج تلك الأحزاب نجد أنه بالرغم من اختلافها، إلا أن الجبهة الوطنية ظلت في الحقل القومي تعالج المشاكل الهامة، فاهتمت بمشاكل الحدود مع الحبشة. وتمسكت الأحزاب في موقفها ففوتت بذلك على الاستعمار ما كان يهدف إليه من القضاء على الاستقرار.

ورأى البعض أن حزب "وحدة شباب الصومال" كان هو الحزب الرائد الذي قاد الحركة الوطنية من أجل الحصول على استقلال ووحدة البلاد، ونظراً لأن هذا الحزب يمثل معظم الشعب الصومالي، فقد دخل في مفاوضات مع السلطات البريطانية منذ عام ١٩٤٦ لتحقيق المطالب الصومالية[١٦].

---

[١٤] **راشد البراوي**، الصومال الجديد، ٢٧ ؛ وقد نشر برنامج حزب الشباب في: **محمد فريد السيد حجاج**، صفحات من تاريخ الصومال، ط١ (القاهرة: د.ت)، ٦١ــ ٦٨.

[١٥] **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٦٥؛ **صلاح صبري**، إفريقيا للإفريقيين، سلسلة كتب سياسية رقم٩١ (القاهرة: د.ت)، ٥٧ــ ٥٩.

[١٦] **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٦٦.

### مؤتمر سان فرانسيسكو ١٩٤٥:

عقد مؤتمر سان فرانسيسكو لوضع ميثاق الأمم المتحدة باقتراح من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "فرانكلين روزفلت" الذي اقترح اسم الأمم المتحدة. ووضع الميثاق وفود خمسين دولة اجتمعوا في سان فرانسيسكو في الفترة من ٢٥ أبريل إلى ٢٦ يونيو ١٩٤٥[١٧].

**وجعلوا أساس بحثهم الآتي:**

١) المستعمرات (بوجه عام).

٢) المستعمرات التي كانت خاضعة للانتداب قبل الحرب.

٣) المستعمرات التي كانت تستعمرها دول المحور[١٨].

وفي يناير ١٩٤٨، أرسلت الأمم المتحدة لجنة رباعية تضم الولايات المتحدة، وفرنسا والاتحاد السوفيتي السابق وبريطانيا لمعرفة رغبة الصوماليين للوصاية البريطانية. وعندما وصلت اللجنة قوبلت بمظاهرات عارمة تطلب الاستقلال للبلاد ووحدة أجزائها الخمسة في ظل علم واحد، وأن تكون الصومال تحت وصاية دولية لمدة ١٠ سنوات على الأكثر تستقل بعدها. ووافقت الأمم المتحدة في دورتها الرابعة لعام ١٩٤٩. وهكذا، أصبحت إيطاليا هي الوصية باسم الأمم المتحدة[١٩]، وأن يكون للأمم المتحدة مجلس استشاري مقيم في الصومال يضم ممثلين من مصر والفلبين وكوبا. وكانت مهمة المجلس مراقبة عملية تحول الصومال من مرحلة الوصاية إلى مرحلة الاستقلال التام[٢٠]. وكان وضع الصومال تحت الوصاية بناء على ما جاء في تقرير اللجنة الرباعية الذي قدمته إلى وزارات الخارجية للدول العظمى في ٣٠ يوليو

---

[١٧] **إدارة الإعلام العام**، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة (القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٠)، ٩؛
**Snellgrove, L.E.**, *The modern World since 1870* (London: 1998), 205.

[18] **U.S. Delegation to the United Nations Staf**, *Report to the President on the Results of the San Francisco Conference*: 1945 Charter of the United Nations (Scholarly Press: 1971); **In Internet (www):** http:// www. un.org/aboutun/charter/preamble.htm.

[١٩] **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٦٦؛ وعن مطالب الأحزاب بالاستقلال **أنظر: رأفت غنيمي الشيخ**، التاريخ المعاصر للأمة العربية، ط١ (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٩٢)، ١٢٥، ١٢٦.

[٢٠] **صلاح صبري**، إفريقيا وراء الصحراء، الألف كتاب رقم ٣٠٣ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠)، ٢٩٤؛ **أيضا:**
**U.S.S.R Academy (Eds.)**, *A history of Africa*, 341.

١٩٤٨، وينص على أن بلاد الصومال غير مؤهلة من وجهة النظر السياسية والاقتصادية لتحكم نفسها بنفسها(٢١).

لا ريب أن هذا التقرير قوبل بالسخط، فالأحزاب الوطنية ساءها الأخذ بنظام الوصاية الفردية، كما تملكها السخط بسبب اختيار إيطاليا بالذات لتتولي الإدارة، ولكنها اضطرت لقبول الوضع لأنه مؤقت، فكأنها مرحلة انتقالية يتم خلالها إقامة الهيئات التمثيلية في المستويات المختلفة وصوملة كل النواحي الإدارية(٢٢).

ولإثبات عكس ما كان سائدا من أن الصوماليين لا يستطيعون حكم أنفسهم وتولي إدارة البلاد كان على الشعب الصومالي بوجه عام وعلى أحزابه السياسية بوجه خاص أن يجتاز هذه التجربة أثناء ممارسته في مدة الوصاية المحددة له، ويثبت فيها أنه وصل إلى درجة النضج والوعي السياسي الذي تتطلبه مسئولية الدولة الحديثة، وذلك عن طريق المشاركة الديمقراطية في مسئولية الحكم الذاتي، وفقا لروح ونصوص معاهدة الوصاية الدولية(٢٣).

وإذا انتقلنا إلى الصومال البريطاني نلاحظ صدور أمر في ١٧ ديسمبر ١٩٢٩ من الملك يقضي بأن يتولى الإدارة في المحمية حاكم عسكري عام في يده كل السلطات التشريعية والتنفيذية. وقد ظل الدستور بطيئا في تطوره ثم بدأ يسير بخطى سريعة ومفاجئة(٢٤).

وكانت بريطانيا تسعى لضم الصومال بعد الاستقلال إلى الكومنولث البريطاني، وكانت لا تمانع من أجل ذلك في منح الاستقلال لإقليم (هرجيسا) الخاضع لها على أن يتحد إقليما الصومال في دولة مستقلة واحدة مع بقاء نفوذها بطبيعة الحال في الدول الجديدة، وقد أجريت أول انتخابات في الصومال الجنوبي عام ١٩٥٦ لتشكيل مجلس تشريعي، وقد أحرز حزب "وحدة شباب الصومال" أغلبية ساحقة(٢٥).

وفي أواخر عام ١٩٥٨ تأسس حزب كان من أهدافه الرئيسية تكوين دولة صومالية وجمع شتات الصومالات الخمس، واتخذ هذا الحزب من اسم الدولة الجديدة في الشمال علما له، وسمى نفسه (حزب وحدة صوماليا الكبرى).

---

(21) **Crowder, M.**, *The Cambridge History of Africa*, Vol. 8 "*from C. 1941 to C. 1945*" (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1988), 43; **Ward, P.W.**, *The Horn of Africa*, 27.

(٢٢) **راشد البراوي**، الصومال الجديد، ٢٧.

(٢٣) **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٦٧.

(٢٤) **راشد البراوي**، الصومال الجديد، ٢٧.

(٢٥) **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٦٨.

والواقع أن الأحزاب الصومالية وإن كانت قد صرفت الصوماليين عن نزاعاتهم القبلية قد اشتد التنافس فيما بينها لدرجة خطيرة، وأخذ التعصب الحزبي يحل محل القبلية القديمة، ذلك التعصب الذي أمضى فيه الصوماليون سنين طويلة وما زالوا يبذلون جهدهم للتخلص منه والقضاء عليه[٢٦].

وأحرزت جبهة الصومال الوطنية، وحزب وحدة صوماليا أغلبية واضحة في انتخابات ١٩٦٠ في الصومال الشمالي، وبناء عليه أعلن استقلال الصومال الشمالي في ٢٦ يونيو ١٩٦٠، بينما أعلن استقلال الصومال الجنوبي في أول يوليو ١٩٦٠[٢٧].

وفي اليوم التالي قامت الاحتفالات بهذه المناسبة، واجتمعت الجمعية الوطنية في الصومال الجنوبي والمجلس التشريعي للصومال الشمالي في قاعة البرلمان بمقديشيو، وتم إعلان الوحدة بين الإقليمين الشمالي والجنوبي لتصبح الجمهورية الصومالية[٢٨].

ومع زيادة المطالب الملحة للشعوب المستعمرة بأن تتحرر من السيطرة الاستعمارية، إلى أن يقرر المجتمع الدولي بأن هناك تباطؤ في تنفيذ مبادئ الاستقلال. وقد أدى ذلك إلى أن تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٠ إعلانا يمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بما فيها الصومال. وهكذا أصبح استقلال الصومال يأخذ الشكل الشرعي في المحيط الدولي[٢٩].

وتم انتخاب رئيس المجلس التشريعي الجنوبي رئيسا للبلاد، وانضم المجلسان الشمالي والجنوبي في مقديشيو لتشكيل مجلس وطني موحد، وصار الحزبان السياسيان المسيطران في الشمال مع الحزب الحاكم في الجنوب يشكلون حكومة تحالفية ثلاثية، وتم اختيار الدكتور "عبد الرشيد علي شرماركي" الزعيم السياسي لحزب شباب الصومال كأول رئيس وزراء، وهو ينتمي إلى عشيرة الدارود Darod، بينما صار الرئيس هو "آدن عبد الله عثمان"[٣٠].

---

(٢٦) **عبد المنعم عبد الحليم**، الجمهورية الصومالية، ٢٦٩.

(27) **Crowder, M.**, *The Cambridge History of Africa*, 473.

(٢٨) **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٦٨.

(٢٩) **حقائق أساسية** عن الأمم المتحدة، ١٧٣.

(٣٠) **عبد الله عبد الرازق إبراهيم**، موسوعة التاريخ والسياسة في إفريقيا (القاهرة: ١٩٩٧)، ٤١١؛ **جلال يحي؛ محمد نصر مهنا**، مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعب الصومال (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ٥٢٧، ٥٢٨.

وهكذا ومع تضاؤل السلطة الإيطالية منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، ومع خوف بريطانيا من أن يكون قرار الوصاية في الصومال الإيطالي حافزا قويا لأهل الصومال البريطاني على المطالبة بوضع مماثل حتى يتسنى لهم الانضمام إلى أشقائهم. ومع قرب موعد استقلال الإقليم الإيطالي أدركت بريطانيا صعوبة البقاء في منطقتها، فرأت أن تأتي الحركة من جانبها أملا في كسب ود الصوماليين.

دفعت عدة عوامل الدول الاستعمارية في القرن الإفريقي إلى عدم الاعتراض على أي إجراء يحدث في الصومال يهدف إلى زيادة وعي الصوماليين سياسيا مما يؤدي إلى الاستقلال.

**ومن تلك العوامل:**

١) تضاؤل أهمية الصومال البريطاني بعد استقلال الهند وباكستان.

٢) رؤية عدن كضمان كاف لتأمين المواصلات البريطانية البحرية.

٣) عدم إغفال الاتجاه العام في إفريقيا بعد عام ١٩٥٨ إلى الاستقلال التام عن السلطة الاستعمارية.

وهكذا، يمكننا القول بأن خوف إنجلترا من ثورة محتملة لأهل الصومال عليها لا تضمن نتائجها، هو ما دفعها إلى محاولة ضمان علاقات مستقبلية جيدة مع النظام الصومالي نظرا لأهمية القرن الإفريقي لديها من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، وحتى لا تفقد هذه العلاقات نتيجة أي تصرف يحسب ضدها.

على أية حال، استقلت الصومالات الخمس، فيما عدا بعض المناطق الصغيرة، وهي التي كانت تسيطر عليها كينيا والحبشة (إثيوبيا) في عام١٩٦٠، فضلاً عن جيبوتي التي كانت تسيطر عليها فرنسا، والذي سيتم إعلان استقلالها في سبعينيات القرن العشرين[٣١].

---

[٣١] **جامع عمر الصومالي**، تاريخ الصومال، ١٨٤.

## فرنسا والوحدة الصومالية:

في أربعينيات القرن العشرين كان الصومال الفرنسي يسمى ساحل الصومال الفرنسي كأحد أقاليم ما وراء البحار في فرنسا، وكان يمثله في البرلمان الفرنسي، عضو في المجلس الوطني، وآخر في مجلس الشيوخ. ونظرا لأهمية الموقع الاستراتيجي لساحل الصومال الفرنسي، تمسكت به فرنسا إلى أقصى حد، وكانت فرنسا قد استخدمت نظاماً استعمارياً صارماً في هذه المستعمرة، وأعطت التعاليم الصارمة إلى جماعات التنصير، ومنعت أي حركة سياسية في البلاد[٣٢].

وفرضت الحركة الوطنية نفسها ابتداء من عام ١٩٤٥، حين انتخب "محمود حربي" رئيسا لفرع (حزب وحدة شباب الصومال) في جيبوتي، ثم نجح في عام ١٩٤٧ في إنشاء أول نقابة للعمال، وسرعان ما تحولت إلى قوة سياسية، ثم تألف منها حزب (الاتحاد الجمهوري) الذي طالب بوحدة الصومال تحت علم واحد. ونجح في نشر قضية الاستقلال بين الأهالي، فاضطرت السلطة الفرنسية في عام ١٩٥٠ إلى السماح بمجلس تشريعي، فاز فيه مرشحي (حزب الاتحاد الجمهوري)[٣٣].

في عام ١٩٥٦ فاز "محمود حربي" بانتخابه عضوا عن ساحل الصومال في مجلس الشيوخ الفرنسي، ولقد أعطت فرنسا مستعمراتها حق تشكيل حكومات محلية، فتم حل المجلس التشريعي، وألف "محمود حربي" أول وزارة صومالية، وهكذا استمرت الحال في تطور النظام الدستوري في المستعمرة حتى أعلن "ديجول" وضع دستوره الجديد[٣٤].

ورفض الصوماليون الدستور الجديد وقام "محمود حربي" بحملة ضده، الأمر الذي أزعج السلطات الفرنسية وعملت على إجراء بعض الإجراءات التعسفية ضد الحزب، ولكن كانت نتيجة الاستفتاء على الدستور قد أعلنت رفض ٨٠% من الشعب، فتم عزل حاكم هذه المستعمرات وقامت المظاهرات وجرح "محمود حربي" وقدم استقالته[٣٥].

---

[٣٢] **جامع عمر الصومالي**، تاريخ الصومال، ١٨٤؛ **أيضاً:**
**Reece, G.**, "*The Horn of Africa*", International Affairs (Vol. 30, No.4, Oct. 1954), 448.

[٣٣] **جلال يحي؛ محمد نصر مهنا**، مشكلة القرن الإفريقي، ٥٢٩.

[٣٤] **جامع عمر الصومالي**، تاريخ الصومال، ١٨٥.

[٣٥] **حمدي طاهر**، جيبوتي أمن البحر الأحمر (القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، ١٩٧٧)،٨٦.

لم تكتف فرنسا باستقالة "حربي" بل طردته خارج البلاد، فاتخذ من القاهرة ومقديشيو مجالا لنشاطه، فشارك بالقاهرة في حركة (التضامن الآسيوي الإفريقي)، وفي الصومال أسس حركة (تجمع توحيد الصومال) في مقديشيو.

هذا التجمع ضم العديد من الأحزاب السياسية في الصومال الفرنسي والإيطالي والإنجليزي بهدف الوصول إلى الاستقلال أولا ثم الوحدة ثانيا، وهو ما حدث في الصومال ورفضته فرنسا في جيبوتي.

وتوفي "حربي" في أكتوبر ١٩٦١ إثر انفجار طائرة كان يستقلها من جنيف إلى القاهرة في وقت تصاعد فيه نشاط حركات التحرر الوطني في إفريقيا، فضلاً عن تصاعد عمليات الثورة الجزائرية.

وقد تردد آنذاك أن عصابة "اليد الحمراء الفرنسية" التي كانت مهمتها اغتيال زعماء حركات التحرر الإفريقية كان لها يد في هذا الحادث، خاصة وأن "حربي" كان قد بدأ في عمل نشاط واسع في جنيف والقاهرة وبكين يتعلق بتعبئة الموارد المادية لإنشاء قوة وطنية لتحرير جيبوتي. وكانت نهاية "محمود حربي" كسبا سياسيا كبيرا لفرنسا، إذ انتكست قضية التحرر لأكثر من عشر سنوات[٣٦].




---

(36) **Reece, G.**, "*The Horn of Africa*", 440 – 449.

# المبحث الثالث

# ثورة أكتوبر ١٩٦٩

منذ عام ١٩٦٠، تسعى الجمهورية الصومالية بقيادة الرئيس "آدن عبد الله عثمان" لتوحيد بقية الأقاليم الصومالية، الخاضعة للنفوذ البريطاني في شمال كينيا، وللسيطرة الحبشية في إقليم الصومال الغربي، وفي مستعمرة الصومال الفرنسي. وقد دخلت في مفاوضات مع الحبشة للوصول إلى حل عادل يضمن التئام شمل الصوماليين في الصومال الغربي مع أهلهم في جمهورية الصومال، ولكن المفاوضات السلمية لم تأت بنتيجة. وكانت كل المؤشرات السياسية في ذلك الوقت تشير إلى أن الصومال تتجه نحو الثورة.

## الحالة السياسية قبل ثورة أكتوبر ١٩٦٩:

عندما وجد الصومال نفسه بعد الاستقلال واقعاً في مشاكل سياسية مع جيرانه المتفوقين عنه عُدة وعتاداً، اضطر أن يعطي الأهمية القصوى لتطوير الجيش، ومن ثم أصبحت التنمية الاقتصادية هدفاً ثانوياً وذلك من أجل الزيادة المطردة في تسليح الجيش، وبالتالي لم ينجز الصومال منذ استقلاله أية مشاريع اقتصادية تُذكر[١].

وقامت الحكومة الصومالية المستقلة الجديدة، خلال العام الأول لتكوينها (١٩٦١) بتوقيع اتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفيتي، وبدأ تنفيذ الاتفاقية وإمداد الصومال لأول مرة بالأسلحة بشكل واضح وفعال في عام ١٩٦٣. ومنذ استقلال الصومال بدأ وضع دستور ديمقراطي صومالي يعطي للمواطن حريات وحقوق أساسية[٢]، كما أقر الدستور الحق في تأسيس وإنشاء أحزاب سياسية، ومنظمات اجتماعية تمارس الديمقراطية على النمط الغربي. كما ورد في الدستور نص صريح بأن تعمل الجمهورية الوليدة على استعادة سيادتها ووحدتها، بأن تضم باقي الأقاليم الخمسة، أي أن الصومال ستضم بالفعل (الصومال الفرنسي "العفر والعيسى"، وإقليم الصومال الغربي، و"أبو" من إثيوبيا، والأقاليم الشمالية الشرقية لكينيا)، وأصبح هذا النص نذير سوء لكل من كينيا وإثيوبيا[٣].

---

[١] **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ط١ (القاهرة: دار الأمين للنشر، ١٩٩٤)، ٦٩.

[2] **Jeffrey, A.L.**, "*The United States, Ethiopia and the 1963 Somali-Soviet Arms Deal: Containment and the Balance of Power Dilemma in the Horn of Africa*" (Vol.36, No.4 , Dec.1998), 611– 643;

**أيضاً: خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٦٩.

[٣] **نفسه**.

وكان على كينيا وإثيوبيا أن يستعدا للمتاعب التي سيواجهونها، والتي طال انتظارها كثيرا. ففي عام ١٩٦١ سارع الصومال إلى اختبار قوته العسكرية في صدام مباشر - وإن كان محدودا – على الحدود مع إثيوبيا[٤]. وجاء ذلك بعد أن تمكنت الصومال من إحكام روابطها مع الغرب، على الرغم من الرابطة القوية التي تربطها بمصر التي تتسم بعدم الانحياز، وقبلت قروضاً من الاتحاد السوفيتي (السابق) بلغت ٦٣ مليون دولار لبناء اقتصاد البلاد.

وزادت خيبة الأمل في الغرب، بعد أن منحت بريطانيا الاستقلال لكينيا في عام ١٩٦٣، دون الموافقة على أي تعديل في الدستور بشأن ذلك. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت في أول عام ١٩٦٤، بعد حدوث بعض الاشتباكات على الحدود منذ عام ١٩٦١، فتجدد قتال عنيف بين الصومال وإثيوبيا انتهى بهزيمة ساحقة للصومال.

أما عن موقف فرنسا فقد اتضح من مسألة جيبوتي، فقد آثرت البقاء. ويلاحظ أن جميع تلك القوى قد صموا الآذان عن مطالب الصومال بمساعدات عسكرية وبناء جيش يصل تعداده إلى ٢٠ ألف مقاتل على مستوى معقول من التدريب العسكري[٥]. وبالطبع كان من جراء ذلك أن توجهت سياسة الصومال إلى أمرين، **أولهما:** اتجاه مقديشيو إلى الاتحاد السوفيتي طلبا للمعونة العسكرية، وذلك ما تحقق بالفعل في عام ١٩٦٣[٦]. **وثانيهما:** مراجعة الماضي والعودة إلى حظيرة الدول العربية.

ووجدت مقديشيو أن معارضة إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية للصومال كانت لاعتبار أن الصومال هي القوة التي يمكن استغلالها ضد إثيوبيا عدو الصومال الإقليمي[٧]. وأعلن وزير الدولة الصومالي أن بلاده ضد إسرائيل، وأن الصومال أنشأ لجنة خاصة لمنع التسلل الصهيوني الإسرائيلي إلى إفريقيا[٨].

ومن المعروف أن إسرائيل حاولت لعب دور في القرن الإفريقي، لما يمثله من موقع استراتيجي هام للسياسة الإسرائيلية. وتعتبر إسرائيل هي المحركة الرئيسية لبعض القطع على رقعة الدبلوماسية الدولية هناك. وخاصة بعد حملة سينا ١٩٥٦،

---

[٤] **نفسه**، ٧٠.

[5] **Donald, N.L.**, *Greater Ethiopia*, Univ. of Chicago Press (Chicago: 1975), 77– 80.

[6] **Ward, P.W.**, *The Horn of Africa*, State Politics and international relations (London: 1996), 67.

[٧] **جلال يحي؛ محمد نصر مهنا**، مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعب الصومال (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ٥٩٤.

[٨] **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد ٥ (يوليو)، س٢ (القاهرة: ١٩٦٦)، ٢٠٣.

وما أدت إليه من زيادة رغبة إسرائيل في وجود صلات مباشرة بينها وبين بعض الدول الإفريقية عن طريق البحر الأحمر وخليج العقبة.

و كانت الأهداف الإسرائيلية تتبلور تجاه إفريقيا عموماً، والقرن الإفريقي والصومال تحديداً في ثلاثة اتجاهات، **أولهم:** الاتجاه السياسي، والذي يتجه نحو كسر الحصار العربي حول إسرائيل، وتدعيم وضعها الدولي واكتساب تأييد الرأي العام. **وثانيهم:** الاتجاه الاقتصادي، ويتمثل في فتح أسواق إفريقية أمام الاقتصاد الإسرائيلي، فضلاً عن استيراد الخامات الرخيصة. أما **الثالث:** فهو الاتجاه الاستراتيجي، من خلال خلق وجود قوي راسخ لإسرائيل في المنطقة تستطيع به تحقيق النفاذ في القرن الإفريقي، لتتسبب في متاعب للعرب، وتحقيق وجود عسكري فعال لها في البحر الأحمر مما يكفل لها الحماية الواجبة.

ومكنت فرنسا لإسرائيل في القرن الإفريقي، وأعطتها قاعدة عسكرية في جيبوتي – الصومال الفرنسي – تستطيع من خلالها الحصول على ما تحتاجه من مواد أولية وخامات واحتياجات تفيد إسرائيل كالماشية والموز والذرة. ولكن الجهود الإسرائيلية قوبلت بسخط شديد من الصوماليين، وتجلى ذلك في موقف الصوماليين من البعثة الاقتصادية الإسرائيلية التي ذهبت إلى الصومال في عام ١٩٥٥، واضطرت البعثة تحت ضغط الرأي العام الصومالي إلى العودة. ثم أعادت إسرائيل المحاولة مرة أخرى في عام ١٩٥٨، فأرسلت بعثة لدراسة تصدير الموالح والأسمنت والمنسوجات، وإقامة مصنع لحفظ اللحوم، والأخطر من ذلك أنها نظمت خطاً بحرياً بين إيلات وشرق إفريقيا.

وفي حين رفض "سياد بري" الوجود الإسرائيلي في المنطقة تضامناً مع القضية العربية طيلة فترة حكمه، وجدت إسرائيل في إثيوبيا الحليف الجيد حتى بعد قطع العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل بعد حرب ١٩٧٣، وتمثل ذلك طوال عام ١٩٧٧ وحتى مطلع ١٩٧٨، وأثناء الصراع الصومالي الإثيوبي في الأوجادين، فقد ركزت الدعاية الإسرائيلية على أن الدول العربية مغرمة بمحاولات زعزعة الاستقرار في المناطق الآمنة المستقرة، وأنها مغرمة بمحاولة تغيير الأمر الواقع والاعتداء على قدسية الحدود الدولية القائمة بما يلائم مصالحها وتطلعاتها الإمبريالية.

إن إسرائيل في دعوتها بوحشية العرب كانت تهدف إلى عودة الثقة في سياستها من جانب إثيوبيا حتى تتمكن من استعادة السيطرة على اقتصاديات المنطقة. وبظهور الدعوة العربية الملحة لغلق البحر الأحمر أمام إسرائيل بدأت المطالب الإسرائيلية تظهر أغراضها الفعلية. وأصبحت مشكلة إسرائيل الفعلية هي البحر

الأحمر، وتحديدا في مضيق باب المندب لأهميته الإستراتيجية، وإثيوبيا تعتبر البحر الأحمر شريان حياة لها.

وهكذا، تتلاقى دائما أهداف إثيوبيا وإسرائيل، وكان لزاماً عليهما التنسيق لتحقيق الهدف المشترك، ومن هنا اتضحت المساعدات الإسرائيلية لإثيوبيا أثناء حرب الأوجادين مع الصومال.

ومما أثار مخاوف "سياد بري" أيضاً أن إريتريا رغم خلافاتها الكبيرة مع إثيوبيا، إلا أنها حاولت تدعيم النفوذ الإسرائيلي في القرن الإفريقي، فراح "بري" يدعوا بمحاولة قطع النفوذ الإسرائيلي في القرن الإفريقي[٩].

وفي المؤتمر الأول لرؤساء الدول الإفريقية (أديس أبابا – مايو ١٩٦٣) تعرض الصومال لموقف محرج بسبب رفض المؤتمر للطلب الصومالي بالاعتراف بحق تقرير المصير للمناطق الصومالية الواقعة تحت سيطرة كينيا وإثيوبيا، بسبب إقرار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي نص على عدم المساس بالحدود الراهنة بين الدول الإفريقية[١٠].

وفي عام ١٩٦٤ اشتعل قتال على الحدود الصومالية الإثيوبية، ونجحت خلاله حركة التحرير الصومالية في إعلان حكومة مستقلة في الأوجادين. وسرعان ما امتدت نيران القتال إلى أكثر من مكان[١١]. وعلى هذا النحو سلمت كل من إثيوبيا والصومال مذكرة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية فور وقوع الاشتباكات بين الطرفين[١٢].

وشهد العام ١٩٦٤ المزيد من المواجهات المسلحة بين الدولتين، ابتداء من اختراق الطيران الصومالي للمجال الجوي الإثيوبي عدة مرات، إلى هجوم صومالي

---

(٩) **جلال يحي؛ محمد نصر مهنا**، مشكلة القرن الإفريقي، ٦٧٩، ٦٨٠؛ **محمد عبد المنعم يونس**، الصومال وطنا وشعبا (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١)، ٨؛ **مجدي حماد**، إسرائيل وإفريقيا "دراسة في إدارة الصراع الدولي"، ط١ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ٨٣؛ **محمد حسنين هيكل**، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط١ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ٦١٦؛ **أيضا:**

**Albright, D.E.**, *The horn of Africa and Arab-Israel Conflict* (New York: Pergamon Press, 1979), 148, 149.

(١٠) **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٧٠؛ **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ والسياسة في إفريقيا (القاهرة: ١٩٩٧)، ١٢– ١٤.

(١١) **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٧١؛ **أيضاً:**

**Jeffrey, A.L.**, "*The United States*", 461.

(١٢) **جلال يحي؛ محمد نصر مهنا**، مشكلة القرن الإفريقي، ٦٦٤.

مكثف على مدينة (جيكجيكا) إلى هجوم آخر على (توج وجالي) وعلى مدينة (ديرجوريالي).

ومع اشتعال الموقف تدخلت منظمة الوحدة الإفريقية الوليدة وأوقفت القتال بينهما بعد أن امتد بشريط طوله ٩٠٠ ميل على الأقل في قتال شامل[١٣]. وبعد اجتماعي ١٢– ١٥ فبراير ١٩٦٤ و ٢٤– ٢٩ فبراير ١٩٦٤ في لاجوس، اقتصر الأمر على تبادل الاتهامات من خلال الإذاعة والصحف والمجلات السياسية[١٤]. وبذلت منظمة الوحدة الإفريقية جهودها لحل الموقف بين الدولتين كعمل منطقة منزوعة السلاح على الحدود بينهما[١٥]، ولكنها فشلت في مسعاها وتركت باب الحرب مفتوحا يؤكد حدوث قتال مستقبلي بينهما.

وفي انتخابات ١٩٦٤ صار رئيس الوزراء الجديد "عبد الرازق الحاج حسين"[١٦]، وهدأت الضغوط السياسية الخارجية بعد انتهاء المواجهات العسكرية مع إثيوبيا، مما أحيا الانقسامات السياسية التي بدأت مع الحكم الوطني في الصومال منذ الاستقلال، فقد حصل الجنوبيون على ٦٧% من مقاعد البرلمان والمناصب القيادية في مجلس الوزراء، وأعلنوا أنهم حصلوا على أعلى منصبين في الجيش والشرطة[١٧]. وشعر الصوماليون الشماليون بالاضطهاد، مع أن بعضهم صدّق منذ البداية مسألة تبادل القيادات بين الشمال والجنوب، إلا أن ممارسات النظام الحاكم قد دعمت الإحساس بأن الشمال أصبح منطقة مهملة. وكان الاندماج السريع بين الشمال والجنوب ينطوي على مشكلات أخرى نبعت من الميراث الاستعماري المتمثل في اختلافات اللغة والنظم الإدارية والتشريعية، التي شكلت عامل انقسام قوي بين الإقليمين، كما أن ضعف المؤسسات السياسية التي تسلمت الحكم بعد الاستقلال قد ساهم في تقوية الصراع الطبقي والاجتماعي في الصومال[١٨].

---

(١٣) **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٧١.

(14) **Samatar, S. S.**, "*The Ethio-Somali Conflict and its Regional Implications*", **In:** Proceedings of the First Conference on the Horn of Africa (New York: 1987), 48.

(١٥) **جلال يحي؛ محمد نصر مهنا**، مشكلة القرن الإفريقي، ٦٦٥.

(١٦) **عبد الله عبد الرازق إبراهيم**، موسوعة التاريخ والسياسة، ٤١١؛ **أيضاً:**

**Crowder, M.**, *The Cambridge History of Africa*, Vol.8 "*from C. 1941 to C. 1945*" (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1988), 475.

(17) **Ward, P. W.**, *The Horn of Africa*, 66.

(١٨) **نجوى إبراهيم الفوال**، انهيار الدولة في الصومال، السياسة الدولية، عدد١١٢، س٢٩ (القاهرة: أبريل ١٩٩٣)، ١٠.

## بواعث الثورة الصومالية:

بعد قراءة متأنية عن المجتمع الصومالي، وما لحق به من أحداث، يمكننا الجزم بأن بعض الأمور هيأت البلاد للتغيير في كل نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان أهمها مسألة الصومال الفرنسي، التي تقاعست عنها كل القيادات الصومالية، فضلا عن الفساد السياسي الذي استشرى في كل أرجاء المجتمع الصومالي، مما جعل الشعب الصومالي يتصور أنه لا سبيل للخلاص سوى بثورة على النظام الحاكم الموجود، وتبديل الحكم المدني الفاسد بالعسكري الصارم، لأن البلاد بعد انسحاب القوى الاستعمارية أصبحت مطمعاً للجيران ومحطة نزول لكل دولة أجنبية تريد فرض الهيمنة، وخاصة أن القرن الإفريقي بصفة عامة ذو حيثية خاصة، والموقع واستراتيجيته يفرض نفسه.

**ومن أهم تلك البواعث التي هيأت الصومال للثورة:**

### أولاً: مسألة الصومال الفرنسي:

كان الصومال الفرنسي هو الإقليم الوحيد من الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الذي فضَّلَ البقاء كإقليم فيما وراء البحار، ورفض أن يصبح جمهورية متمتعة بالحكم الذاتي أو أن يترك الاتحاد الفرنسي. وفي عام ١٢ ديسمبر ١٩٦٤ وافقت الجمعية الإقليمية في جيبوتي على قرار يقضي بأن الصومال الفرنسي سوف يحتفظ بوضعه هذا دون تغيير[١٩].

وفشلت القيادة السياسية الصومالية في الضغط على فرنسا لكي ينال الصومال الفرنسي استقلاله، فبعث الصوماليون بمذكرة إلى "لجنة مناهضة الاستعمار" التابعة للأمم المتحدة في يوم ١٢ يونيو ١٩٦٥ وطلبوا فيها أن تتولى الأمم المتحدة إدارة الحكم في الإقليم بدلاً من فرنسا لمدة عامين قبل دعوة المجتمع الصومالي إلى استفتاء شعبي لتقرير مصير الإقليم[٢٠].

وهكذا، ومن جراء الضغوط على الحكومة الفرنسية وافق مجلس الوزراء الفرنسي على إجراء استفتاء عام في الصومال الفرنسي قبل يوم ١ يوليو ١٩٦٧

---

[١٩] **وليام لانجر**، موسوعة تاريخ العالم، ترجمة: أمين شريف، ج٨ (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٩)، ٣٣١٥.

[٢٠] **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد ٢، س ١ (القاهرة: ١٩٦٥)، ٢١٢؛ **جلال يحي؛ نصر مهنا**، مشكلة القرن الإفريقي، ٦٦٥.

لاستطلاع الرأي العام هناك حول موضوع حصوله على الاستقلال. كما أعلن "هيلي سلاسي" في أديس أبابا مطالبة إثيوبيا بهذا الإقليم لأنه جزء لا يتجزأ منها[٢١].

ووافقت لجنة الوصاية على قرار بإشراف الأمم المتحدة على عملية الاستفتاء المنتظر في الصومال الفرنسي[٢٢]. فقررت الحكومة الفرنسية في يوم ١٨ يناير ١٩٦٧ أن يكون الاستفتاء يوم ١٩ مارس ١٩٦٧ [٢٣]، ولكن أربعة من وزراء المجلس الحكومي الجيبوتي قدموا استقالتهم بسبب الخلاف في داخل حزبهم حول الاستفتاء المزمع إجراءه لتقرير مصير الصومال الفرنسي، وهم وزراء الداخلية والتعليم والإدارة والعمل[٢٤].

ورفضت الصومال الاستفتاء وأرسلت مذكرة بهذا المعنى إلى السكرتير العام للأمم المتحدة وسكرتير منظمة الوحدة الإفريقية[٢٥]. وهكذا أدلى سكان الصومال الفرنسي (٣٩ ألف ناخب منهم ٦ آلاف مستوطن فرنسي) بأصواتهم في الاستفتاء، وأعلنت السلطات الفرنسية أن ٤٧.٦٠% من جملة السكان بدأوا الاحتفاظ بروابط الصومال الفرنسي بفرنسا، وكان لذلك ردة فعل قوية في جميع أرجاء الصومال. لكن أهل الصومال رفضوا تلك النتيجة، وأعلن "حسن جولد" (سكرتير حزب الحركة الشعبية في الصومال الفرنسي) أن حزبه لا يعترف بنتيجة الاستفتاء، ولن يشترك في أي حكومة جديدة، أو مناقشات في الدستور الذي وعدت به فرنسا إذا ما اعتمدت تلك النتيجة التي لا يرضى عنها الشعب الصومالي[٢٦].

وبعد الاستفتاء شكلت السلطات الفرنسية مجلس وزراء مكونا من ثمانية وزراء (سبعة من العفارين، وواحد من المستوطنين الأوربيين) للقيام بمهام الحكم المحلي وبرئاسة "على عارف" رئيس حزب عفار الديمقراطي. وفي ٢٤ إبريل ١٩٦٧ أعلن فوز المرشح العفاري عن منطقة جيبوتي من أجل عضوية الجمعية الوطنية في باريس[٢٧]. وهكذا زاد السخط على الأوضاع وبدأت الدعوة لضرورة تغيير هذا الوضع السياسي في كل أنحاء الصومال.

---

[٢١] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ٢، س١، ٢١٢.
[٢٢] **نفسه**، شهريات، عدد ٨، س٣ (القاهرة: ١٩٦٧)، ١٨٦.
[٢٣] **نفسه**، ١٩٣؛ **مجلة الدفاع**، عدد ١٤٩ (القاهرة: ديسمبر ١٩٩٨)، ٦٢.
[٢٤] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ٨، س ٣، ١٩٥.
[٢٥] **نفسه**، عدد ٩، س ٣ (القاهرة: ١٩٧٦)، ٧٧.
[٢٦] **نفسه**، ٧٩.
[٢٧] **نفسه**، ٨٤.

## ثانياً: فساد النظام الحاكم:

ومن أهم دوافع ثورة ١٩٦٩ الفساد السياسي الذي عمّ كل مؤسسات الصومال الحكومية. ومع استقطاب الحزب الحاكم للعناصر النفعية نشأ ١٨ حزباً سياسياً تصارعوا على السلطة في انتخابات عامي ١٩٦٤ و١٩٦٧، وتبادلوا الاتهامات بالفساد والتزييف.

وانضم الكثيرين من النواب المنتخبين من أحزاب المعارضة إلى الحزب الحاكم الذي فاز بالأغلبية، بسبب نفعية القيادات السياسية، وذلك سعيا وراء إمتيازات مادية ومعنوية، ومن ثم أصبح الحزب مرتعا خصبا للانتهازية الباحثة عن المصالح الذاتية[٢٨]. ووصل الانقسام إلى أشده حين تم انتخاب "عبد الرشيد شارامركي" رئيسا للجمهورية في ١٠ يونيو ١٩٦٧[٢٩].

كما زاد السخط على الحكومة الصومالية عندما ترددت الأقوال بإمكانية استئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، وكانت الصومال قد قطعت هذه العلاقات منذ عام ١٩٦٣ عندما أيدت بريطانيا الموقف الكيني في نزاعها مع الصومال على الحدود[٣٠].

في يوليو ١٩٦٧ شكلت وزارة صومالية جديدة، وتولى "محمد حاج إبراهيم إيجال" رئاسة الوزراء، وصرح بأن حكومته ستتبع سياسة عدم الانحياز وتأييد الدول العربية. كما تعهد باستعادة الأراضي المجاورة بالطرق السلمية، وهي الأراضي الخاضعة لفرنسا (جيبوتي، إثيوبيا، وكينيا)[٣١]، وأعادت الحكومة علاقاتها التجارية مع إثيوبيا رغم ما حدث منها من اعتداءات على حدود الصومال، وقام وزير خارجية إثيوبيا بزيارة الصومال وأجرى محادثات مع المسئولين في الصومال حول تسوية الخلافات[٣٢].

كما اتفق "محمد إبراهيم إيجال" رئيس الوزراء الصومالي على تنمية التعاون الثقافي والفني بين البلدين، وتسوية الممتلكات العامة والخاصة على الحدود التي كانت

---

(28) **Lewis, I. M.**, *A Modern History of Africa "Nation and state in the Horn of Africa"* (London: Longman, 1979), 206;

**أيضا: خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٧٤.

(٢٩) **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد١٠، س٣ (القاهرة: ١٩٦٧)، ١٩٣.

(٣٠) **نفسه**، ٢٠٣.

(٣١) **نفسه**، ٢١١.

(٣٢) **نفسه**، عدد ١٢، س ٤ (القاهرة: ١٩٦٨)، ٤٧٩.

معلقة منذ عام ١٩٦٤. ووافقت حكومة إثيوبيا على رفع حالة الطوارئ في الأقاليم المجاورة للحدود الصومالية في نفس الوقت ولأسباب لا يمكن التكهن بها[٣٣].

وكان من الممكن أن تبهج هذه المراحل السلمية أي شعب عاني من كثر الحروب والصراعات الدموية، إلا أن الشعب الصومالي أعماه التعصب القبلي فضلا عن السياسي، فقد تعود على الحروب والانتصار في معاركه، وكره الشعب الصومالي إثيوبيا وحكومتها. ولم تستطع الحكومة الصومالية إقناع الجماهير بالعدول عن أفكار الحرب والإرهاب، فكان اتفاق الحكومة مع إثيوبيا – أيا كان الاتفاق – يزيد من سخط الشعب الصومالي على الوضع الداعي إلى الاستسلام للأمر الواقع. وعلى الرغم من منع قيام أحزاب سياسية على أسس قبلية، إلا أن ألف مرشح يمثلون ٦٨ حزبا سياسيا يعتمد على الأساس القبلي، قد تنافسوا على ١٢٤ مقعدا برلمانيا في انتخابات عام ١٩٦٩.

وانتهت الانتخابات بفوز حزب (وحدة شباب الصومال) مرة أخرى، حيث لجأت قيادات الحزب إلى استخدام التزوير والرشوة لشراء الأصوات.

كما أن الحملة الانتخابية قد خلت من أي مناقشات حول القضايا القومية، بل سعى المرشحون لجذب الناخبين إلى استخدام قضية الدفاع عن مصالح جماعته الفرعية. وأدت تلك الممارسات إلى دعم العشائرية، حيث استخدمت اللغة القبلية في الدعايات السياسية، ونتيجة لشدة الغضب الشعبي على الأسلوب الذي تمت به الممارسة الديمقراطية البرلمانية[٣٤]. وتصاعدت الأحداث باغتيال "عبد الرشيد شارامركي" رئيس الجمهورية الصومالية في ١٥ أكتوبر ١٩٦٩، وكادت الحرب الأهلية أن تشتعل[٣٥].

## النظام العسكري في الصومال:

لقد نال الشعب الصومالي استقلاله بعد نضال طويل، متفائلين بمستقبلهم، وتحدوهم الآمال الكبيرة في تحقيق الاستقرار والتقدم والكرامة الإنسانية، وهي أمور كانت مفقودة في ظل الإدارة الاستعمارية، غير أن الأنظمة المدنية التي جاءت على الأثر انحرفت عن هذه الأهداف، فأدى ذلك إلى زيادة الرشوة والفساد، ونشوء حالة من الفوضى العامة وفقدان الأمن.

---

[٣٣] **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد١٥، س١٥ (القاهرة: ١٩٦٩)، ٢٥٠.
[٣٤] **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٧٤.
[٣٥] **جلال يحي**، مشكلة القرن الإفريقي، ٦٦٧؛ **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد ١٩، س ٦ (القاهرة: ١٩٧٠)، ١٧٧.

وهكذا، كان على الجيش أن يتحرك بناء على ما تقدم من دوافع وأسباب، وكانت الثورة العسكرية بيضاء غير دموية استولى بها الجيش على حكم البلاد. وبناء على ذلك حلّ مجلس قيادة الثورة الصومالية جميع الأحزاب في البلاد واستبدل الاسم القديم – جمهورية الصومال باسم (الجمهورية الديمقراطية الصومالية)[٣٦]. وأعلن القائد الأعلى للثورة في بيان سياسي إنشاء مجالس ثورة إقليمية تساعد في حكم البلاد[٣٧].

وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٦٩، قرر مجلس قيادة الثورة مزاولة اختصاصات رئيس الجمهورية، والجمعية الوطنية ومجلس الوزراء والقضاء العالي والمحكمة العليا[٣٨]. وفي نوفمبر ١٩٦٩، تم تشكيل المجلس الأعلى للثورة الصومالية من اللواء "محمد سياد بري" رئيساً، و٢٤ عضواً من ضباط الجيش والشرطة[٣٩]. ونعلم أن "محمد سياد بري" هو الرجل الذي سافر يوماً إلى روما لكي يصبح ضابط بوليس، والذي توقع النظام الفاشستي الإيطالي أن يكسب ولائه، وسرعان ما كشف عن روح وطنية أهلته لأن يكون أول رئيس أركان لجيش الصومال يوم أعلن استقلاله في أول يوليو ١٩٦٠ رفيقاً للجنرال (داود) قائد الجيش في ذلك الحين[٤٠].

وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة اللواء "محمد سياد بري"، على أن تظل شئون الدفاع من اختصاص مجلس قيادة الثورة وبرئاسته[٤١]. وبثورة ١٩٦٩ تجددت الحياة في الصومال المترهلة الكهلة، وكانت الثورة ذات تأثيرات وفلسفة خاصة. وعلى سبيل المثال، **كان من أهم مبادئها:**

١) خلق قومية صومالية مستقلة وشخصية دولية جادة.
٢) سيادة القانون.
٣) القضاء على الاستعمار وأعوانه.
٤) تحقيق الاستقلال الكامل اقتصادياً وسياسياً.
٥) بناء اقتصاد قومي على أساس التخطيط والعلم.
٦) توفير فرص عمل لأكبر عدد من الشباب.
٧) الحرية والأمان.

---

(٣٦) **نفسه**، ١٧٩.

(٣٧) أذاع هذا البيان اللواء "محمد سياد بري" على الشعب الصومالي في يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٦٩؛ **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد١٩، س٦ (القاهرة: ١٩٧٠)، ١٧٧.

(38) **Ward, P.W.**, *The Horn of Africa*, 67.

(٣٩) **رسالة إفريقيا**، الجمعية الإفريقية، عدد ٦ (القاهرة: يونيو ١٩٧٤)، ٩.

(٤٠) **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد١٩، س٦ (القاهرة: ١٩٧٠)، ١٨١.

(41) **Ward, P.W.**, *The IIorn of Africa*, 67.

٨) تقديم لا يقابل بأخذ[٤٢].
٩) تنشيط التجارة[٤٣].
١٠) تنظيم أجهزة اتخاذ القرار في الاقتصاد والسياسة[٤٤].
١١) خلق الادخارات العامة المتوفرة للاستثمار.
١٢) تنمية الصناعات الوطنية.
١٣) تخفيض الوارد وتنشيط الصادر[٤٥].

ومجلس قيادة الثورة شأنه شأن أي نظام عسكري يفتقد إلى الهوية الأيديولوجية والمشاركة الجماهيرية، لذلك فإنه يحتاج إلى غطاء أيديولوجي يؤمن له تضليلا سياسياً للجماهير، ويبرر استيلاءه على السلطة، ويضمن له في الوقت نفسه المساعدات الخارجية من النظام الذي يعلن انتمائه له[٤٦].

وعلى هذا النحو قرر مجلس قيادة الثورة الصومالية تبني النظام الاشتراكي على النمط السوفيتي، وهكذا تم إلغاء جميع الأحزاب وتأكيد صلاحيات مجلس القيادة، والتأكيد على تأييد المجلس لحركات التحرر في العالم، والعمل من أجل بناء صومال كبير بكل الوسائل المتاحة[٤٧].

ولاكتساب الشرعية كان ضرورياً مهاجمة النظام الحاكم السابق واتهامه بالخيانة وتبديد ثروة البلاد[٤٨]. وقد خطب الرئيس "سياد بري" في أول يوليو ١٩٧٠ بمناسبة الذكرى الأولى للثورة، وكانت كلماته شديدة الوقع على سامعيها، فقال: "إن أول يوليو هو اليوم الذي خرج فيه الشعب الصومالي من ظلام الحكم الأجنبي، وانفتح عليه عهد جديد من الآمال والتطلعات وتسلم مقاليد البلاد بشرف وعزة..."[٤٩].

وكان حتمياً أن تنتهي الصورة التي رسمت في أذهان الشعب، ولزم تغييرها فهي صورة تختلط فيها الألوان بشكل مشوه، وينتفي منها كل ما يمكن أن يبعث على

---

[٤٢] خطاب سياسي لسياد بري، ٢١ نوفمبر ١٩٦٩.
[٤٣] **نفسه**، ٣١ ديسمبر ١٩٦٩.
[٤٤] **نفسه**.
[٤٥] **راشد البراوي**، الصومال الجديد (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣)، ٤٤.
[٤٦] **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٧٥؛ **أيضا**:
**Ward, P.W.**, *The Horn of Africa*, 77.
[47] **Ibid ..; And See: Robert, G. P.**, *The Soviet Union In The Horn of Africa: The Diplomacy of Intervention and Disengagement* (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1990).
[٤٨] **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٧٥.
[٤٩] خطاب سياسي لسياد بري، ١ يوليو ١٩٧٠.

الأمل والطمأنينة في مستقبل زاهر. وهذا التغيير المطلوب هو ما قامت به من أجل تحقيقه ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٩. ويتبادر إلى ذهننا سؤال هام، هل قامت تلك الثورة بتحقيق أهدافها التي نادت بها وظهرت في خطاب "سياد بري"؟ وهل ثورة ٢١ أكتوبر هي ثورة بالمعنى المعروف أم مجرد انقلاب عسكري؟

إن تلك الثورة قامت لكي يتم محو التركة الغربية الاستعمارية في جميع أشكالها المختلفة، والغرض منها هو الإرشاد إلى خصائص الأمة الصومالية ولكي نفهم من هم وماذا يمثلون[٥٠].

ولقد بدأت الصومال تمارس حياة سياسية كاملة وأصبح أهل الصومال هم المسيطرون على كل مرافق البلاد من موانئ ومطارات، وعلى الهيئات الحكومية.

وكانت الثورة في مستهل حكمها للبلاد قد استولت على شركة الخطوط الجوية الصومالية في ١ يناير ١٩٧٠، وكانت تديرها في السابق شركة الخطوط الجوية الإيطالية[٥١]. كما قرر مجلس قيادة الثورة في السابع من إبريل تأميم جميع البنوك وشركات البترول الأجنبية في البلاد، وتعيين مسئولين صوماليين للإشراف على إدارتها[٥٢].

واشتركت في مؤتمر وزراء خارجية الأمم الإسلامية الذي انعقد في جدة [٢٣ – ٢٦ مارس ١٩٧٠ ] فزاد بذلك ارتباط الصومال بالعرب، وبدأت تضع لها قدماً في السياسة الخارجية[٥٣]، ولكن المعارضة زادت ضد الثوريين الذين سيطروا على زمام الأمور في الصومال، وحاولت المعارضة الإطاحة بمجلس قيادة الثورة ولكنهم فشلوا[٥٤].

ولكسب ثقة الشعب والمعارضين قرر المجلس في إبريل من عام ١٩٧٣ الإفراج عن ١٨ عضو من أعضاء الحكومة الذين اعتقلتهم ثورة أكتوبر، ومن بينهم "آدن عبد الله عثمان" رئيس الجمهورية الأسبق والحاج "حسين" رئيس الوزراء الأسبق[٥٥]، وجعلت الحكومة كل إمكانياتها تحت سيطرة الشعب الصومالي أثناء موسم الجفاف، مثلما حدث في ديسمبر ١٩٧٥ وأعلن المجلس حالة الطوارئ[٥٦]،

---

[٥٠] **نفسه**، ٨ نوفمبر ١٩٦٩.
[٥١] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ٢٠، س٦ (القاهرة: ١٩٧٠)، ٤٧٩.
[٥٢] **نفسه**، عدد ٢١، س٦ (القاهرة: ١٩٧٠)، ٢٢٢.
[٥٣] **نفسه**، ١١٢.
[٥٤] **نفسه**، عدد ٢٥، س٧ (القاهرة: ١٩٧١)، ٢٢٣.
[٥٥] **نفسه**، شهريات، عدد ٣٣، س٩ (القاهرة: ١٩٧٣)، ٢١٣.
[٥٦] **نفسه**، عدد ٤٠، س١١ (القاهرة: ١٩٧٥)، ٢٠٦.

وشن حملات لتعبئة الجماهير من خلال سيطرته على وسائل الإعلام المختلفة، حيث اتخذ عدة قرارات شعبية كقرارات التأميم وتخفيض إيجار المساكن وتحديد الأسعار، فضلا عن دخول الصومال للجامعة العربية(٥٧).

وفي عام ١٩٧٥ أممت أراضي الصومال وحصل الفلاحون على أنصبتهم بعقود لمدة خمسين عاما تجدد من الدولة(٥٨).




(٥٧) **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ٧٧.
(٥٨) **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ والسياسة، ٤١٢.

# المبحث الرابع
# مشاكل الحدود الصومالية

## استقلال جيبوتي:

في عام ١٩٧٦، أذاعت وكالة الأنباء الصومالية أن القوات الفرنسية هاجمت مدينتين على الحدود الصومالية بعد ١٢ كم من جيبوتي، وطلب المندوب الصومالي الدائم في الأمم المتحدة عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لبحث العدوان المسلح الذي قامت به فرنسا ضد الصومال. وبالمثل طلبت فرنسا عقد اجتماع لمجلس الأمن لبحث شكوى فرنسا من اعتداء القوات الصومالية على قواتها في (نوبلدا) بإقليم عفار وعيسى[1]. وقررت الصومال العمل على إجبار فرنسا على سحب قواتها من جيبوتي بعد أن طال بهم الأمد وماطلوا في منح الإقليم استقلاله، وأصبحت تتخذ سياسة الهجوم على فرنسا سياسياً وحربياً وتكبيدهم أكثر الخسائر لإجبارها على منح جيبوتي الاستقلال وسحب قواتها العسكرية منها.

ومع ازدياد عنف المقاومة الصومالية على فرنسا، ودعمها للنضال الوطني في جيبوتي، وافقت فرنسا على إجراء استفتاء من شأنه تحديد نقطتين هامتين، **أولهما:** منح الإقليم الاستقلال، و**ثانيهما:** تحديد عروبة الإقليم وما يدور حولها[2].

وفي الجلسة رقم ١٠٨٢، نص رئيس اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان المستعمرة مشروعاً يتعلق بنيل الإقليم استقلاله يوم ٢٧ يونيو ١٩٧٧، بعد أن أعلنت نتائج الاستفتاء لصالح الإقليم. وقدمت خلال الجلسة بيانات من طرف الرئيس وممثلي اتحادات الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وإثيوبيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وسوريا وساحل العاج وسيراليون والصين، فضلا عن العراق وفيجي وكوبا والنرويج والهند. واعتمد النص وأحيل إلى ممثل فرنسا الدائم في الأمم المتحدة لإحالته إلى حكومته لتنفيذه.

ومُنح الاستقلال لجيبوتي، وصارت العضو رقم (١٤٨) في الأمم المتحدة، والعضو رقم (٤٩) في منظمة الوحدة الإفريقية, والعضو رقم (٢١) في جامعة الدول العربية, وصار "حسن جوليد" رئيساً للجمهورية، وأكد بدوره عروبتها[3].

---

[1] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد٤٤، سنة ١٢ (القاهرة: ١٩٧٦)، ١٩٥.

[2] **حمدي الطاهري**، جيبوتي أمن البحر الأحمر (القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، ١٩٧٧)، ١٣٩- ١٤١.

[3] **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ والسياسة في إفريقيا (القاهرة: ١٩٩٧)، ٢٧٦؛ **مفيد شهاب**، جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ٣٩٣؛ **حمدي الطاهري**، جيبوتي أمن البحر الأحمر، ١٤١.

وهكذا وفي يوم ٢٤ يونيو صدر بيان أعربت فيه المجموعة المكلفة بمراقبة تنفيذ القرار عن ارتياح لاستقلال الصومال الفرنسي في ٢٧ يونيو ١٩٧٧ , كما أعربت عن ثقتها في أن يقدم المجتمع الدولي كل المساعدة إلى حكومة وشعب جيبوتي لتعزيز استقلاله[٤].

## الحدود الصومالية الإثيوبية:

يعتبر الأوجادين جزء صومالي حصلت عليه إثيوبيا بمساندة الاستعمار, وهو الإقليم الذي اتخذته إثيوبيا كرأس حربة ضد الصومال، رغم أن أهله من الصوماليين. ويمثل هذا القطاع الجنوبي من دولة إثيوبيا منطقة صومالية واضحة فى شخصيتها ولغتها وطريقة حياتها, ويعتبر أهله من مواطني الدرجة الثانية[٥], قال عنهم "هيلي سلاسي" أنهم: "رعاة جمالنا في الجنوب"[٦]. ولأقل سبب أو حادث، تأتى القوات الإثيوبية لتأديب المتمردين، وهذه العملية تشمل الضرب واستخدام كل أنواع السلاح الأبيض والناري، فضلاً عن السلب والنهب.

وتقع تلك الاعتداءات بشكل متكرر، ولكن الذي أزم الموقف بين الطرفين هو حصول إحدى الشركات الأمريكية، وهى شركة روجرز على تصريح من إثيوبيا بالقيام بأعمال التنقيب والبحث في أوجادين عن البترول، وهكذا بدأت القضية تمس منتجات استراتيجية هامة فى الوقت الذي تزايد فيه التواجد الأمريكي الاقتصادي في إثيوبيا والصومال[٧]، ومن البديهي أن نلمس ذلك التحول فى أهداف الصراع من هدف سياسي بحت إلى هدف اقتصادي، مما أشعل الموقف بين الطرفين، وكان من الضروري إيجاد حل.

وعندما اشتبكت القوات الإثيوبية والصومالية فى نزاع مسلح سنة ١٩٦٤، ناقش مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية فى اجتماعه غير العادي الثاني الذي انعقد في دار السلام فى ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤[٨] هذا الموضوع الذى أدرج على جدول الأعمال بعنوان "التسوية السلمية للنزاع على الحدود بين إثيوبيا والصومال"

---

[٤] **السياسة الدولية**, طريق جيبوتي إلى الاستقلال, عدد ٤٧, سنة١٣ (القاهرة: يناير ١٩٧٧), ٤٠ - ٥٨.

[٥] **جلال يحي, محمد نصر مهنا**, مشكلة القرن الإفريقى وقضية شعب الصومال (القاهرة: دار العارف, ١٩٨١), ٥٣٣.

[6] **Marcus, H. G.**, *Ethiopia* (Los Angelos: Univ. Of California Press, 1994), 164– 180.

[٧] **جلال يحيي، محمد مهنا**، مشكلة القرن الإفريقي، ٥٣٤.

[٨] **رسالة إفريقيا**، الجمعية الإفريقية، عدد٧، سنة ١ (القاهرة: يوليو١٩٧٣)، ٨.

وأصدر مجلس الوزراء قرارا يطالب الدولتين بوقف إطلاق النار، كما طالبهما بالدخول فى مفاوضات لتسوية هذا النزاع سلميا، وأعيدت مناقشة هذا الموضوع فى الدورة العادية الثانية لمجلس الوزراء الذى انعقد فى بلاجوس (٢٤ فبراير ١٩٦٢) وأصدر قرارًا يؤكد القرار السابق، ويدعو الطرفين إلى التفاوض بغية الوصول إلى حل سلمي للنزاع على الحدود[٩].

وقد انتهى مؤتمر القمة الإفريقي الحادي عشر كما بدأ بالنسبة لنفس المشكلة وبعكس ما كان متوقعا من أن تكون هذه المشكلة هى القضية الأساسية التى تستقطب وتجذب انتباه ووقت المؤتمر، فقد نوقشت بهدوء وسرية كاملة فى جلسة خاصة استغرقت أكثر من ٤ ساعات بين الرئيس الصومالي "سياد بري" والإمبراطور "هيلي سلاسي"[١٠].

وقد صرح "سياد بري" بقوله: "للأسف الشديد أن المشكلة لم تجد حلا بعد، لقد حاولنا أثناء الإجتماع ألا تخرج الأمور من أيدينا، فقد سألنا إخواننا من الأفارقة أن يتفهموا معنا هذه المشكلة للوصول إلى حلها.

وقد حدث كل هذا فى جو إفريقي بحت، وبهذا الشعور الصافي تناولنا المشكلة ونحن نريد أن نعيش فى سلام، ورغبتنا أن يسود السلام فى المنطقة، ولكن من الطبيعى أن تتحرك الحوادث، والوقت كفيل بأن يطورها وأما لنا فلا تزال قائمة وستظل قائمة"[١١].

إن كلمات الرئيس "سياد بري" تعكس مرارة دفينة، لأن استعمار الصومال وهدم كيانها كل هذه السنوات جاء من جانب غير منطقى على حد تعبيره، والواقع فى رأيى أن الصومال تجنب إلقاء الضوء على القضية خلال جلسات المؤتمر، ولم يشأ بقدر الإمكان تفجيراها، وكان محكوما فى ذلك بعدة أمور:

**أولاً:** إن المؤتمر منعقد فى أرضها وهى الدولة المضيفة، لذلك لم تشأ تعكير جو المؤتمر أو تحيله إلى خلافات، فقد كانت ترغب فى النجاح بالظهور أمام

---

[٩] **نفسه؛ وللاستزادة عن الصراع (الصومالي/ الإثيوبي):**

**Yonas, K.**, "*The Legal Aspect of the Ethiopian-Somali Dispute*", *Horn of Africa* (No. 1, January - March 1978), 26- 31.

[١٠] **رسالة إفريقيا**، عدد ٧، س ١ (القاهرة: يوليو ١٩٧٣)، ٩؛ **أيضاً:**

[10] **Marcus, H. G.**, *Ethiopia*, 170.

[١١] **رسالة إفريقيا**، عدد ٧، س ١ (القاهرة: ١٩٧٣)، ٨؛ وحول المحادثات المختلفة وآراء أطراف النزاع **راجع**، **السياسة الدولية**، يوميات الصراع في الأوجادين، عدد ٥٤، س١٤ (القاهرة: أكتوبر ١٩٧٨)، ٤٧- ٥٠.

المجتمع الدولى أنها دولة سلام ، حتى لو جاء هذا على حسابها، وتريد أيضا أن تظهر بمظهر من يؤمن ويحترم قرارت منظمة الوحدة.

**ثانيا:** إيمانها بأن الخلافات لن تصل إلى حد الإشتباك الحربي في الوقت الذي لا تزال تبنى لنفسها جيشاً واقتصاداً بشيء يدعو إلى الإعجاب.

**ثالثاً:** شعورها بأزمة النظام الإثيوبي، والذي سنحاول إظهاره في الصفحات التالية، أيضا رغبتها ألا تخرج بالمشكلة فى هذا الإضطراب الداخلى، فستنتظر حتى ترى ما تسفر عنه الأحداث الإثيوبية، ربما تأتى بنتائج فى صالح الصومال وأوجادينه.

**رابعاً:** إهتمام الصومال بانتخاب السكرتير العام للمنظمة وترشيحها وزير خارجيتها لهذا المنصب، وقد حاولت الصومال عدم إثارة المشكلة لكسب ود إثيوبيا وغيرها من الدول الصديقة.

**خامساً:** أن المشكلة تعرض على المنظمة منذ تفجرها عام١٩٦٤، ولم تتقدم خطوة فى طريق حل المشكلة فآثرت الصومال حلها بنفسها وبأى وسيلة غير التوحُل الدولى حتى ولو كان هذا آتياً من منظمة إقليمية هدفها الأساسى منذ أن أنشأت حل المنازعات الإقليمية.

إن رأي أي باحث في تلك الإشكالية بعد أن يتابع أعمال المؤتمر، ورؤية ما كانت تراه الحكومة الصومالية من مدى صلاحية وزير خارجيتها لمنصب السكرتير العام، ومدى التساهل فى حل بعض المشاكل التى تفجرت فى كواليسه، ومحاولة الصومال التقرب إلى إثيوبيا خلال أعماله لن يختلف كثيرا عن تلك الآراء لأنها بديهية واضحة وخاصة فى الفترة التى كانت تمر بها الصومال حينئذ والمشاكل السياسية التى كانت تمر بها[١٢].

---

(١٢) **راجع أعمال المؤتمر: عبد العاطي محمد**، منظمة الوحدة الأفريقية وحرب الأوجادين، **السياسة الدولية**، عدد٥٤ (القاهرة: ١٩٨٧)، ٢٧- ٣٠.

## الصومال على حافة الحرب:

في عام ١٩٧٢ تجددت مشكلة الحدود عندما أثير وجود حشود عسكرية إثيوبيا صومالية على جانبي الحدود، وكان ذلك في اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، وطلب وفد الصومال إدراج بند في جدول أعمال الإجتماعات بعنوان (قيام منظمة الوحدة بحل النزاع الإقليمي بين الصومال وإثيوبيا). ولكن اعترضت إثيوبيا على هذه الصياغة، فقد رأت فيها مساس بسيادتها، فهي ترى في ذلك النزاع نزاعاً حدودياً لا أكثر ولا أقل.

وبفشل جهود مجلس الوزراء الذي حاول جاهداً إيجاد صيغة ملائمة، أحيل الموضوع برمته إلى جمعية الرؤساء التي قررت تشكيل لجنة للتوفيق بين الصومال وإثيوبيا تتكون من ثمان دول هي (نيجيريا- ليبريا- السنغال- السودان- الكمرون- تنزانيا- موريتانيا- ليسوتو).

ولكن الأحداث التي مرت على إثيوبيا في عام ١٩٧٢ حالت دون تمكين اللجنة من زيارة إثيوبيا[١٣].

وإلى جانب جهود المنظمة، حاولت الصومال من جانبها أن تتوصل إلى حل للمشكلة، ففي يونيو ١٩٧٠ حمل وزير خارجيتها إلى الإمبراطور "هيلي سلاسي" بعض المقترحات، وفي يونيو ١٩٧١ حضر الرئيس الصومالي مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية وتفاوض مع الإمبراطور على تسوية سلمية، وفي أكتوبر ١٩٧١ حضر الإمبراطور مؤتمر شرق ووسط إفريقيا الذي عقد في العاصمة مقديشيو، وعُلِقتْ على هذه الزيارة آمال كبيرة تطلعاً إلى حل عادل لهذه المشكلة المزمنة. وفي مايو ١٩٧٢[١٤]، تجددت الجهود من جانب الصومال لإقناع إثيوبيا بالتوصل إلى حل مناسب للمشكلة. وفي يونيو ١٩٧٣ طرحت الحكومة الصومالية هذه القضية أمام منظمة الوحدة مرة أخرى ولم تجد لها حل.

وفي الواقع، فإن تلك المشكلة فريدة من نوعها ، فلا نجد بلداً إفريقيا آخر يعاني من استعمار نفسه بتلك الصورة التي توجد في الصومال. والصومال المحتل مساحته

---

(١٣) **نفسه**، ٢٨؛ وانظر أيضاً:
**Laitin, D. D.**, "*The War in the Ogaden: Implications for Siyaad's Role in Somali History*", Journal of Modern African Studies, 17, No.1, (Cambridge: March 1979), 95– 115.

(١٤) **رسالة إفريقيا**، س٢ (القاهرة: يوليو ١٩٧٤)، ١١.

تقرب من نصف مساحة الإمبراطورية الإثيوبية، وتعداد سكانه فى حينها كان ما بين ٦ إلى ٧ ملايين نسمة، أي أكثر من تعداد جمهورية الصومال الديمقراطية.

ولعل هذه الحقيقة هى ما تدعو جمهورية الصومال بالتروي في معالجة القضية، ولكن هذا الهدوء السطحى من جانب أهالى الأوجادين لا ينبىء بالهدوء الباطني، فوجهة نظرهم أنه لا خلاص إلا بالحرب المسلحة ونحن لا نستبعد هذا عن شعب عرف طوال تاريخه طعم الحرب، وهكذا بدأ ميقات قنبلة موقوتة شديدة التفجير والدمار يعمل.

في هذه الظروف أصدرت الجبهة المتحدة لتحرير الأوجادين بياناً وُزِعَ في مؤتمر القمة قالت فيه:

"إن شعبنا مصمم على استرجاع كامل حقوقه المسلوبة بقوة السلاح مهما يكن من أمر، فلديه من التجارب المحلية والعالمية ما يدعوه لانتهاج هذا الطريق، وكل ما نريده من إخواننا الإفريقيين وغيرهم هو الاعتراف بحقوقنا وقضيتنا العادلة"[١٥].

## الثورة الإثيوبية (يونيو ١٩٧٤):

في عام ١٩٧٤ تحرك الجيش الإثيوبي ليثور ضد الإمبراطور الطاغية "هيلي سلاسي". ولا شك أن هذه الثورة كانت نتيجة صراع طويل ومستميت ضحى في سبيله أبطال هذه الأمة والطبقات المضطهدة[١٦].

وتحركت القوات الإثيوبية ضد الإمبراطور الإثيوبي ثلاث مرات خلال عام ١٩٧٤ وكانت المرة الثالثة هى التى تحركت فى أواخر يونيو ١٩٧٤ بهدف ضمان تحقيق المطالب والإصلاحات التى عبرت عنها القوى الشعبية المختلفة منذ فبراير ١٩٧٤، وذلك باحتلال الإذاعة، وفرض حظر التجول والقيام بحركة اعتقالات واسعة النطاق، علاوة على تقديم عريضة للإمبراطور تتضمن مطالبها السياسية.

ويلاحظ أن هذا التحرك وإن كان قد جاء عقب محاولة بعض العناصر ممارسة الضغط للإفراج عن الوزراء المعتقلين[١٧] ، إلا أنه كان موقفاً سياسياً استفادت به القوات المسلحة لتؤكد مرة أخرى سيطرتها على الموقف باتخاذ بعض الإجراءات المناسبة لتنفيذ مطالبها دون خشية التعرض لمراكز السلطة التقليدية حيث قامت

---

[١٥] **نفسه**، ١٣.

[١٦] **محمود على توريارى**، قضية القرن الإفريقي، كتاب الساعة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ١٨٣.

[١٧] **رسالة إفريقيا**، عدد ٧، س ٢ (القاهرة: يوليو ١٩٧٤)، ١٣.

بحركة اعتقالات واسعة شملت عدداً كبيراً من الشخصيات الهامة، من أبرزها "الرأس أسرات كاسا" رئيس مجلس التاج، وهو يُعد من أخطر الشخصيات في البلاد، و"أبى أبيني" وزير الدفاع في حكومة "ماكويني"؛ هذا علاوة على أعضاء مجلس التاج من النبلاء، وعدد من مستشاري الإمبراطور والمقربين إليه بما فيهم أحد كبار رجال الدين كما تردد أنباء عن اعتقال حفيد الإمبراطور "إسكندر دستا"(١٨).

وقد اضطرت هذه الأحداث الحكومية إلى المسارعة بتشكيل لجنة وزارية للتباحث مع اللجنة العسكرية الممثلة للقوات المسلحة والحرس الإمبراطوري والبوليس والجيش الوطني حول الأوضاع في البلاد. ووافق الإمبراطور على العريضة التي تقدم بها الجيش، والتي تضمنت مطالب على رأسها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والعفو عن اللاجئين السياسيين خارج البلاد وإقرار الدستور المعدل في أقرب فرصة.

وعلاوة على ذلك، أعلن عن نزوله على رغبات الجيش بتعيين الميجور جنرال "أمان مندوم" رئيساً للأركان.

إن التطورات التي تم ذكرها لا توحي إلا بأن القوات المسلحة تسعى جاهدة لكي تصبح العنصر الحاكم في تحديد سياسة البلاد بعزل القوى التقليدية صاحبة المصلحة التي ظلت ما يقرب من قرن تعيش في ظل رعاية الإمبراطور. إلا أنه رغم ذلك فإن تجميد الموقف في إثيوبيا، وعدم الاستيلاء الكامل على السلطة من جانب الجيش حتى ذلك الوقت، ورغم توفير الظروف الظاهرية إنما يرجع إلى عدة عوامل يمكن إبرازها فيما يلي:

١) الانقسام في موقف القوات المسلحة بالنسبة لبعض المسائل بين جناح راغب في الإصلاح، ولكنه موال للإمبراطور بحكم بعض الانتماءات الطبقية وطبيعة مصالحة، وبين جناح من صغار الضباط والجنود الراغبين في التغيير وان كان تحركهم بهذا الشكل يستهدف تدارك أية انعكاسات سلبية تنتج عن اندفاعهم نحو تحقيق مطالبهم.

٢) الفارق بين حجم وطبيعة مطالب القوات المسلحة، وبين مطالب الشعب وقواه المختلفة في تحقيق التغير الشامل.

٣) عدم توفر الزعامات البديلة سواء داخل القوات المسلحة أو خارجها، والتي يمكنها اكتساب ثقة كل القوى الإجتماعية واستيعاب المطالب الإقليمية

(18) **Marcus, H. G.**, *Ethiopia*, 182.

والعنصرية المتعددة في البلاد مثل (إرتريا– الأوجادين– الجالا– الدناكل)(١٩).

وهكذا، فإن الإمبراطور "هيلي سلاسي" - رغم تقلص سلطاته - حافظ على مكانه رمزاً لوحدة البلاد، وتتوقف عنده كل التحركات المتطلعة للتغيير، الأمر الذي يجعل التطورات في المراحل اللاحقة تتوقف على مدى تجاوبه مع مطالب الجيش وقوى الشعب المختلفة.

ذلك الأمر أدى بالفعل إلى زيادة طغيانه بعد أن تقلص دوره في الحياة السياسية الإثيوبية تحديداً، والعالمية بصفة عامة، وتحول من إمبراطور يحمي البلاد إلى رجل طاغية يدفعها إلى الهاوية، كما كان يدفع البلاد إلى حرب أهلية نتجت بوادرها عن التخلف الاجتماعي والتفرقة، مما دعا الجيش بكل فئاته لإحداث انقلاب عسكري شامل في عام ١٩٧٧ ليُسقط حكم ذلك الإمبراطور، ويُعلن حكماً جمهورياً ينتهج الاشتراكية السوفيتية نهجاً جديداً للحياة السياسية الإثيوبية(٢٠).

## الحرب في أوجادين:

إن عمليات القتال في إقليم أوجادين ١٩٧٧ جعلت الرئيس الصومالي "محمد سياد بري" يحذر بأن بلاده على استعداد لدخول حرب مع إثيوبيا، إذا ما قررت حكومتها شن هجوم على إقليم جيبوتي بعد حصوله على استقلاله، وأن الصومال مستعدة لتلبية نداء شعب جيبوتي في هذا الشأن(٢١).

وأثار هذا التصريح والتحذير القيادة الثورية الجديدة في إثيوبيا فبدأت المعارك العنيفة بين جبهة تحرير غرب الصومال والقوات الإثيوبية في إقليم أوجادين(٢٢)، وامتدت إلى معظم مناطق شرق إثيوبيا في الوقت الذي أعلنت فيه الجبهة، أنها حررت ٦٠% من أراضي الإقليم(٢٣). ورأت الصومال أنها تحتاج إلى دعم بشري

---

(١٩) **رسالة إفريقيا**، عدد ٧، س ٢ (القاهرة: يوليو ١٩٧٤)، ١٣.

(20) **Marcus, H. G.**, *Ethiopia*, 181– 201.

(٢١) **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد٤٩، س١٣ (القاهرة: ١٩٧٧)، ١٩٣.

(22) **The Encyclopaedia Britannica**, Vol. 11, 15th ed (London: 1998), 4.

(٢٣) **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد٥٠ ، س١٣ (القاهرة: ١٩٧٧)، ٢٣٣، **أيضاً: فايز صالح أبو جابر**، التاريخ السياسي والعلاقات الدولية المعاصرة، ط١ (القاهرة: دار البشر، ١٩٨٩)، ٣٥٩.

يساعد الثوريين في غرب الصومال، ففتحت في ٢ يوليو ١٩٧٧ أبوابها أمام شعب جيبوتي دون جواز سفر(٢٤).

وفي ٢٩ يوليو ١٩٧٧، أعلنت جبهة تحرير الصومال الغربي أن قواتها استولت على ما يقرب من ١٠٠ مدينة في أقاليم (هرر- وبيل- وسيدامو)، الممتدة عبر الجزء الجنوبي من غرب الصومال، الذي تسيطر عليه إثيوبيا، وبالتالي أعلنت الحكومة الصومالية أن الحرب لن تنتهي قبل استعادة كل المنطقة المتنازع عليها.

وفي أغسطس، عرضت الحكومة الصومالية مساعداتها في بدء مفاوضات لتسوية الخلافات بين إثيوبيا وثوار ساحل الصومال الغربي(٢٥)، وجاء في بيان أصدرته حكومة الصومال بعد أن توقفت جهود الوساطة، التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية أن الحل الوحيد لتلك القضية هو السماح لشعب الإقليم بممارسة حريته في تقرير مصيره(٢٦).

وفي ١١ و١٤ أغسطس، أعلنت كثير من الإنتصارات الصومالية على إثيوبيا، كما أعلن "سياد بري" أن إثيوبيا تستعد لغزو الصومال، وهدد بأن الصومال ستتدخل في النزاع القائم في أوجادين إذا اشترك جنود أجانب في المعارك. وفي يوم ١٦ أغسطس ١٩٧٧ حذرت الصومال مرة أخرى من تدويل الصراع الدائر في إقليم أوجادين، لأن ذلك يهدد بنشوب حرب عالمية ثالثة تبدأ من القرن الإفريقي، واشتدت الحرب بالمدافع والصواريخ، وتوالت الاتهامات بين الطرفين بارتكاب المذابح الجماعية في الفترة ما بين ١٨ إلى ٣٠ أغسطس ١٩٧٧(٢٧).

وفي ٥ سبتمبر ١٩٧٧، أعلنت جبهة التحرير في الصومال الغربي أن قواتها تمكنت من اقتحام مدينة (جيجيجا)، أحد المعاقل الثلاثة الأخيرة لحكومة إثيوبيا في أوجادين، وأن القوات الإثيوبية هربت إلى التلال المحيطة بالمدينة. وفي يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٧، اتهم الكولونيل "أحمد محمد فرح" عضو الحزب الاشتراكي الثوري الحاكم في الصومال، خمس دول بمساعدة إثيوبيا في القتال الدائر في أوجادين، وهي (كوبا، ليبيا، ألمانيا الشرقية، اليمن الجنوبية، وتشيكوسلوفاكيا).

---

(٢٤) **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد٥٠، س١٣ (القاهرة: ١٩٧٧)، ٢٣٦.

(٢٥) **نفسه**، ٢٤٠؛ **أيضا:**

**Tareke, G.**, "*The Ethiopia – Somalia War of 1977 Revisited*", The International Journal of African Historical Studies (Vol. 33, No.3, 2000), 635 – 667.

(26) **The Encyclopaedia Briyannica**, 4.

(٢٧) **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد٥٠، سنة١٣ (القاهرة: ١٩٧٧)، ٢٤٠.

كما أعلنت جبهة التحرير في يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٧٧، رفضها القاطع لفكرة إجراء أي نوع من المفاوضات مع الحكومة العسكرية في إثيوبيا، حتى يتم تحرير كل الأراضي المحتلة[٢٨]. وأعلن "عبد الله حسن محمد" سكرتير عام الجبهة أن القوات ستواصل القتال في جنوب شرق إثيوبيا حتى تنسحب لمسافة ١٦٠ كيلو متر من أديس أبابا، كما أعلن أن قوات التحرير تخوض المعارك النهائية للاستيلاء على منطقتي (هرر، وديرداوا)، واخترقت القوات الصومالية ممر (كاراماردا) في سبتمبر ١٩٧٧، وكان آخر مواقع الدفاعات الإثيوبية كتأمين لهرر[٢٩].

وأعلنت إثيوبيا بدورها في ٧ سبتمبر ١٩٧٧، قطع العلاقات الدبلوماسية مع الصومال، وأعطيت مهلة للجالية الصومالية لمغادرة البلاد خلال ٤٨ ساعة[٣٠]. وفي نفس الوقت اقتربت القوات الصومالية من هرر بمسافة ١٥ ميل، وأضحى الموقف خطيرا[٣١]. وفي بداية عام ١٩٧٧، تم طرد الخبراء السوفيت من الصومال، وكان عددهم ١٥٠٠ خبير عسكرى سوفيتي، وجاء هذا القرار مترتبا على ما أعلنه "عبد الرحمن جاما" وزير خارجية الصومال من أن القوات الإثيوبية تلقت مساعدات عسكرية ، تتضمن قوات ومعدات حديثة جدا من حلف وارسو[٣٢]. وبناء على ذلك

---

[٢٨] **نفسه**، عدد ٥١، سنة ١٤ (القاهرة: ١٩٧٨)، ٢٢٣؛ **أيضا:**

**Tareke, G.**, "*The Ethiopia – Somalia War*", 636.

[٢٩] **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد٥٠، سنة١٣ (القاهرة: ١٩٧٧)، ٢٢٣.

[٣٠] **نفسه**، ٢١٩.

[٣١] **نفسه**، ٢٢١.

[٣٢] من المعروف أنه منذ يوليو ١٩٧٤، شهد العالم أكبر تصعيد في التورط السوفيتي في الصومال. ففي أثناء زيارة الرئيس السوفيتي "بودجورني"، وقعت الدولتان معاهدة صداقة وتعاون، والتي كانت تعني في جوهرها المزيد من التعاون العسكري القائم على أساس اتفاقيات غير محددة بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بالتدريب الإضافي وتجهيز القوات الصومالية.

ووافق الاتحاد السوفيتي ظاهريا على شطب الديون الاقتصادية والعسكرية المتراكمة على الصومال والتي كانت تقارب ١٢٥ مليون دولار، كما قررت روسيا إرسال الخبراء الروس إلى الصومال لكي يساعدوا في رفع مستوى التدريب القتالي على المعدات.

ونتيجة لفشل النظام الصومالي في الجبهة الداخلية، وصعوبة موقفه على المستوى الداخلي، اتجه النظام الصومالي إلى الخارج في محاولة لتحقيق انتصار على الجبهة الخارجية يرفع به شعبيته المنهارة، ويدعم به موقف الثورة، ويجدد شبابها ليذكر الناس بالمبدأ الثاني للثورة وهو تحقيق وحدة الصومالات الخمس، الأمر الذي مهد بالفعل لحرب الأوجادين.

ولما بدأت الحرب تدهورت العلاقات [السوفيتية – الصومالية]، ففي ديسمبر ١٩٧٧ أعلن "عبد الرحمن جاما" وزير خارجية الصومال أن قوات وأسلحة حديثة من حلف وارسو قد أرسلت لمساعدتها ضدهم، ولذلك أعلن "سياد بري" علنا أن علاقة بلاده والاتحاد السوفيتي قد بلغت مرحلة خطيرة من التدهور، نتيجة للإمدادات الضخمة من الأسلحة السوفيتية

(للهامش بقية في الصفحة القادمة ...)

طالب "محمد سياد بري" في رسالة وجهها إلى "عمر بونجو" رئيس جابون ومنظمة الوحدة الإفريقية يوم ٥ فبراير ١٩٧٨، باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للتصدي لغزو الصومال من جانب إثيوبيا، والتي تدعمها إسرائيل وكوبا والاتحاد السوفيتي(٣٣).

وهكذا، تم إعلان التعبئة العامة للجيش الصومالي يوم ٩ فبراير ١٩٧٨، تخوفاً واستعداداً للدفاع عن البلاد ضد أي غزو إثيوبي على البلاد، وتصعد الموقف حين تم إرسال عربات نقل الجنود من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى متنها جنود أمريكيين إلى إثيوبيا يوم ٢٥ فبراير ١٩٧٨، وسط نقد عنيف من المجتمع الدولي(٣٤).

وإزاء ذلك الموقف الغير متوقع من الولايات المتحدة أعلنت الصومال في ٩ مارس ١٩٧٨ بدء انسحاب قواتها من إقليم أوجادين، مقابل ضمان من إحدى القوات العظمى بأن كل القوات الكوبية والسوفيتية سيتم سحبها من منطقة الصراع فور إتمام انسحاب القوات الصومالية.

وبالفعل، أعلنت الصومال رسمياً في ١٥ مارس ١٩٧٨ إنها أنهت انسحابها من الصومال الغربي، كما دعت القوتين العظمتين لتنفيذ تعهداتهما من أجل الصومال إلى تسوية سلمية للنزاع في القرن الإفريقي، وأعلن متحدث باسم وزارة الخارجية

---

لإثيوبيا. كما تدفقت أعداد كبيرة من الجنود الكوبيين إلى أديس أبابا، واستمراراً للتدهور قرر "بري" طرد ١٥٠٠ خبير سوفيتي في الجيش الصومالي من الصومال وقطع العلاقات الدبلوماسية نهائياً.

وكان تدهور الموقف بهذا الشكل قد جاء نتيجة اتخاذ أديس أبابا للنظام اليساري ١٩٧٤، مما حقق للاتحاد السوفيتي الهدف الذي كانت ترمي إليه من علاقاتها العسكرية مع الصومال، فقررت نقل رقعة الشطرنج إلى إثيوبيا والتخلي عن الصومال؛ **أنظر: السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد ٥٢، سنة ١٤ (القاهرة: ١٩٧٨)، ٢١٨؛ **أيضاً:**

**Crowder, M.**, *The Cambridge History of Africa, Vol.8, From C. 194 to C. 1975* (Cambridge: 1988), 136; **Farer, T.J.**, *War Clouds on the horn of Africa* (New York: 1976), 19 – 36; **Schwab, P.**, "*Cold War on the Horn of Africa*", African Affairs (Vol. 77, No. 306, Jan. 1978), 6– 20; **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد ٥٤، سنة ١٤ (القاهرة: ١٩٧٨)، ٢٣٧؛ **التقرير الاستراتيجي العربي** (١٩٩٣)، القيمة الإستراتيجية والصراع الدولي، ١١٣.

(٣٣) **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد ٥٢، سنة١٤ (القاهرة: ١٩٧٨)، ٢٢٩، ٢٣٠؛ **Laitin, D. D.**, *"The War in the Ogaden*, 100.

(٣٤) **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ٥٢، سنة ١٤ (القاهرة: ١٩٧٨)، ٢٠٥.

الصومالية أن إقرار السلام في أوجادين مسألة ممكنة بشرط أن تسحب جميع القوات الأجنبية منها، وإعطاء مواطنيها حق تقرير المصير[٣٥].

وهدأ الموقف نسبياً في الحرب بين الصومال وإثيوبيا، نتيجة انشغال القيادة الصومالية في بعض المشاكل الداخلية، من بينها محاولة انقلاب عسكري فاشل في الصومال ضد الرئيس "محمد سياد بري" يوم ٩ أبريل ١٩٧٨. ولتدعيم نفوذه وكلمته في السياسة الإفريقية أعلن دعم بلاده لحركات التحرر في الصومال الغربي وإريتريا[٣٦]. و كان يجب على إثيوبيا أن تقدم رداً على إعلان الرئيس "سياد بري"، وفي يوم ٢٦ يونيو ١٩٧٨ ردت إثيوبيا بغارات جوية شنتها طائراتها من طراز (ميج ٢١)، وقصفت قرى صومالية على الحدود الشمالية الغربية[٣٧].

وفي ظل هذا المناخ اندلعت الحرب الصومالية الثانية [١٩٧٧– ١٩٧٨]. وبما أن تلك الطائرات سوفيتية الصنع، فقد شن "سياد بري" بعد ما رأى ما أحدثته الطائرات من دمار حملة عنيفة على الغرب، احتجاجاً على ما وصفه في التباطؤ في مواجهة خطة روسيا للسيطرة على موارد القرن الإفريقي بضرب القوى في شرق إفريقيا بعضها ببعض[٣٨]. كما أعلن في ٢١ يناير ١٩٧٩ استعداده لفتح حوار مع النظام الحاكم في إثيوبيا، بهدف تحسين العلاقات بين البلدين قبل أن تبتلعهم القوى الغربية[٣٩].

ومن ٨ حتى ٢٣ مايو ١٩٧٩ كان الإلحاح الصومالي شديد على المجتمع العربي في طلب المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية، خوفاً من أى احتمال للهجوم على البلاد من إثيوبيا[٤٠]. ولكن وكأن القدر يريد أن يحقق مخاوفهم، فسرعان ما استعاد الثوار الصوماليون سيطرتهم على ريف الأوجادين في ١٢ يونيو ١٩٨٠ ، وفرضوا حصاراً شديداً حول القوات الإثيوبية التي يدعمها المستشارون الروس والكوبيين[٤١].

---

[٣٥] **نفسه**، شهريات، عدد ٥٣، س ١٤ (القاهرة: ١٩٧٨)، ١٩١، **أيضاً: مجلة النصر** (العسكرية)، عبد الستار أمين، إثيوبيا ودورها الإستراتيجي فى إفريقيا، عدد ٧٠١ (القاهرة: نوفمبر ١٩٩٧)، ٣٠.

[٣٦] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ٥٣، س ١٤ (القاهرة: ١٩٧٨)، ٢٠٥.

[٣٧] **نفسه**، شهريات، عدد ٥٣، س ١٤، ٢٢٨.

[٣٨] **نفسه**، ٢٣٥.

[٣٩] **نفسه**، شهريات، عدد ٥٦، س١٥ (القاهرة: ١٩٧٩)، ٢٤٦.

[٤٠] **نفسه**، عدد ٥٧، س ١٥ (القاهرة: ١٩٧٩)، ٢٥٠.

[٤١] **نفسه**، عدد ٦٢، س ١٦ (القاهرة: ١٩٨٠)، ٢٤٣، **أيضاً: فايز صالح أبو جابر**، التاريخ السياسي، ٣٥٩.

ونتيجة لبيان مشترك (كيني/ إثيوبي) شمل تهديدات للصومال، فقد أعلنت الصومال حالة الطوارئ القصوى للمجلس الثوري الحاكم في ٧ ديسمبر ١٩٨٠[٤٢]. وكان هذا البيان يعتبر بمثابة إعلان بالحرب ضدها.

ورغم ذلك، فإن الصومال أعلنت في ٢٢ يونيو ١٩٨٢ استعداداً قوياً لإجراء حوار مع إثيوبيا، لحل مشاكل القرن الإفريقي[٤٣]، وكان رد إثيوبيا قاطعاً على تصريح الحكومة الصومالية فقد غزت الصومال بالمدرعات والطائرات يوم ٧ يوليو ١٩٨٢. وفي يوم ١٢ يوليو، أعلن الصومال أن إثيوبيا توغلت في أراضيه وطلبت يوم ١٣ يوليو مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة لصد هجمات إثيوبيا، وأكد السفير الصومالي في كينيا أن الهجوم كان بمساعدة الروس، كما أعلن الرئيس "سياد بري" أن الهجوم استهدف الصومال كله. وهكذا، تم إعلان حالة الطوارئ القصوى لتفاقم الوضع في الصومال[٤٤].

وفي عام ١٩٨٣ كان الموقف أكثر خطورة فرحب الرئيس "سياد بري" في ٤ مايو ١٩٨٣ بالمساعي السلمية المصرية الإيطالية لحل النزاع الصومالي الإثيوبي[٤٥]، وأبدى استعداده لمقابلة الرئيس الإثيوبي في أي مكان وزمان دون قيد أو شرط مسبق بمجرد انسحاب قواته من الصومال[٤٦]. ولكن القتال استمر بشدة، ولكنه انحصر عند منطقة الحدود فاقترح الرئيس "بري" في ٢١ أكتوبر ١٩٨٤ إجراء مفاوضات مع إثيوبيا بشرط انسحابها من قريتين احتلتهما في الصومال[٤٧].

وهدأ الموقف بينهما إلى حين، وراح يتجدد من آن لأخر حتى اشتد مرة أخرى ولكن بصورة أخف، نتيجة انصراف الصومال عن القتال لحدوث أكبر مجاعة، وأعلنت حالة الطوارئ من أجلها بسبب الجفاف الذي أدى إلى وفاة أكثر من ٥٨٩ شخصاً[٤٨].

وفي النهاية، ومع هدوء الموقف وقعت الصومال مع إثيوبيا اتفاقية سلام في عام ١٩٨٨، بعد دراسة مشكلة الأوجادين في جيبوتي بين الرؤساء المتصارعين.

---

[٤٢] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ٦٤، س ١٧ (القاهرة: ١٩٨١)، ١٩٠.
[٤٣] **نفسه**، شهريات، عدد ٧٠، س١٨ (القاهرة: ١٩٨٢)، ٢٧٠.
[٤٤] **نفسه**، ٢٧٤- ٢٧٨.
[٤٥] **جهاد عودة**، السياسة المصرية في حل أزمة الحدود الصومالية الإثيوبية، **السياسة الدولية**، عدد ٥٤، س ١٤ (القاهرة: ١٩٧٨)، ٤٤- ٤٦.
[٤٦] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد٧٣، س ١٩ (القاهرة: ١٩٨٣)، ٢٢٣.
[٤٧] **نفسه**، شهريات، عدد ٧٩، س ٢١ (القاهرة: ١٩٨٥)، ٢٧٠.
[٤٨] **نفسه**، شهريات، عدد ٨٩، س ٢٣ (القاهرة: ١٩٨٧)، ٣١٢.

وتم عقد اجتماع بين رئيسي البلدين في مقديشيو والاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية ، وانسحاب قوات الدولتين معاً على مناطق الحدود في منتصف مايو وتبادل الأسرى، كما تعهد كل طرف بعدم استخدام القوة ضد الوحدة الإقليمية، أو الاستقلال السياسي للدولة الأخرى[٤٩].




[٤٩] **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ والسياسة، ٤١٣؛ **أيضاً:**
**Marcus, H.G.**, *Ethiopia*, 180.

## المبحث الخامس

# الحرب الأهلية الصومالية ١٩٩١

لقد تسبب اعتماد الصومال على الغرب في إجراء بعض التعديلات في الهيكل السياسي للدولة، رغم أن الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي الذي تأسس في عام ١٩٧٦ تحت الإشراف السوفيتي قد واصل نشاطه، وأعد هذا الحزب دستوراً جديداً تمت الموافقة عليه في استفتاء أغسطس ١٩٧٩، وقد نص على وجود مجلس وطني منتخب يضم ١٧٧ عضواً، ولكن هذا المجلس لم تكن له سلطات فعلية حقيقية وكان "سياد بري" يطمح في جعل كل السلطات في يده[١].

**على أية حال، بدأت الحركة الوطنية في النمو...**

وفي عام ١٩٨١ تكونت الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال (**D**emocratic **F**ront for the **S**alvation)، والتي عرفت بـ D.F.S ، وتكونت من اندماج ثلاثة من الحركات الصغيرة التي جذبت إليها عدداً من عشيرة (الميجارتين) Migerteyn، وصارت قوية في منطقة "مودوة الوسطى"، وحصلت على دعم كل من ليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية، وأيضا في إثيوبيا حيث تواجد المقر الرئيسي لها، وكان لها رئيس وحكومة برلمانية وجهاز شرطة ونواة جيش وطني[٢].

وفي لندن ظهرت الحركة الوطنية الصومالية (**S**omali **N**ational **M**ovement) وعرفت بـ S.N.M ، وكان أتباعها من عشيرة "إسحق" في الشمال ومن الجماعات الصومالية في دول الخليج[٣]، وكانت قاعدتها العريضة في الشمال، حيث قاسى التجار كثيراً في الإجراءات الحكومية الصارمة.

## مقدمات الحرب الأهلية:

نتيجة للإجراءات الصارمة التي فرضتها الحكومة على المواطنين والتجار، حدث تمرد واسع المدى في عام ١٩٨٢، وخلال هذا العام انتقلت الحركة إلى إثيوبيا حيث ساعد من هناك على زيادة أعمال الشغب في الشمال، ثم بدأت في شن هجومها على الأهداف العسكرية، وحققت أول انتصاراتها الكبرى في يناير ١٩٨٣ بهجوم على سجن "ماندرا" Mandeia ، وأطلقت سراح المئات من المسجونين، وهروب أكثر من اثنا عشر من المسجونين السياسيين، وأعلنت بهذه الحالة الطوارئ في البلاد

---

(١) **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ والسياسة (القاهرة: ١٩٩٧)، ٤١٤.

(٢) **التقرير الإستراتيجي العربي** (١٩٩٣)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٤)، ١٢٠.

(٣) **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ والسياسة، ٤١٥.

لمدة ٤٠ يوماً، واستمر بعد ذلك الهدوء النسبي حتى منتصف عام ١٩٨٦ حيث زار "سياد بري" الشمال في شهر فبراير ١٩٨٣، وأعلن العفو عن كل المنشقين. ورغم ذلك، لم تساعد الزيارة على إعادة الثقة في الرئيس.

وخلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ زادت المساعدات للشماليين في البلاد الغربية المختلفة وخاصة إيطاليا وبعد البلاد العربية، كما واصل فريق عسكري البقاء في الشمال فترة من الزمن لإصلاح الأحوال هناك. ولكن في مايو ١٩٨٦ أصيب "سياد بري" في حادث طريق تطلب منه إجازة لمدة خمسة أسابيع للعلاج في المملكة العربية السعودية، وطوال هذه الفترة تولى نائبه "محمد علي سامارتا" السلطة مؤقتاً، وأعلن عن حالة الطوارئ المؤقتة، لمواجهة أى حالة من عدم الاستقرار[٤].

وفى ديسمبر أجريت الإنتخابات للرئاسة، وكان "سياد بري" هو المرشح الوحيد، ولذا أكد استمراره لفترة ثانية لمدة سبع سنوات، وحصل على ٩٩.٩٣٪ من الأصوات، وفي يناير ١٩٨٧ أعلنت الحركة الوطنية الصومالية أنها نجحت في عزل مدينة هارجيسا، وعطلت طريق المواصلات بين الصومال وجيبوتي.

وعندما حدث تغيير وزاري في فبراير ١٩٨٧، عُين "ساماتارا" في منصب رئيس الوزراء الجديد، ورغم ذلك واصل الرئيس "بري" سيطرته على الحياة السياسية الصومالية.

وفي أبريل ١٩٨٧ تم تعيين الكولونيل "عبد القادر حاج محمد" مساعداً للرئيس، وكان يشغل وظيفة السكرتارية المساعدة للحزب الحاكم، وأثار هذا التعيين ردود أفعال عن أحوال الدولة وعن صحة الرئيس وعن الآمال في اعتزاله الحياة السياسية، ووضح أمام الجميع عجز الحكومة عن السيطرة على الحياة السياسية مع ازدياد الغضب الشعبي تجاه ذلك[٥].

في الوقت نفسه، أصيب الصومال بأعنف مجاعة شهدتها البلاد بسبب الجفاف الذي أصاب الصومال، وأعلنت بسببها حالة الطوارئ القصوى[٦].

وفي شهر يوليو تم القبض على أربعة من القيادات الرئيسية فى الجيش بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم، وكان ذلك أثناء غياب الرئيس "بري" في الخارج. وفي أغسطس ١٩٨٧ بدأت الاضطرابات في مقديشيو عندما عانى سكان العاصمة من نقص الوقود والمؤن. وأشارت التقارير المختلفة عن صراع حول من يخلف الرئيس

---

[٤] **التقرير الإستراتيجي** (١٩٩٣)، بين التفكك وإعادة الاندماج، ١٢٠.
[٥] **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ، ٤١٤، ٤١٥.
[٦] **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد ٨٩ ، سنة٢٣ (القاهرة: ١٩٨٧)، ٣١٢.

"سياد بري" من بين أقاربه، وأعلن السفير الصومالي في الولايات المتحدة الأمريكية أن الرئيس "بري" لا يعتزم أبدا اعتزال الحياة السياسية.

وقبل بداية العام الجديد حدث تعديل وزاري جديد، وشغل منصب وزير المالية أخو الرئيس "بري" ويدعى "عبد الرحمن جام بري"، الذي كان يشغل قبل ذلك منصب وزير الخارجية، وفي فبراير ١٩٨٨ حكم بالإعدام على اثنين من الوزراء السابقين من بين ستة قبض عليهم في عام ١٩٨٢ دون محاكمة بتهمة الخيانة العظمى، وتمت تبرئة الباقين لعدم وجود أدلة كافية[٧]. وفي مايو ١٩٨٨ ادعت الحركة الوطنية أنها استولت على هرجيسا مع مدن بورو Byrao وميناء بربرة على ساحل البحر الأحمر، وفي يوليو صار من الواضح أن الحكومة بدأت في القيام بحملة عسكرية على نطاق واسع لإعادة السيطرة على المنطقة, ونجحت القوات الحكومية في استعادة مدينة بورو في منتصف يوليو بعد قصفها بالمدافع كما استولت على هارجيسا في منتصف أغسطس[٨].

وهكذا، لم ينته عام ١٩٨٨ إلا وبدأت الاضطرابات المسلحة تجتاح الصومال, ولم يكد يأتي ٥ يونيو ١٩٨٨ حتى أعلن الرئيس الصومالي "بري" بأن القوات الحكومية قد استعادت السيطرة على كل الأمور, وإعادة النظام في شمال الصومال وإنهاء التمرد الذي تزعمته الحركة الوطنية الصومالية المعارضة للحكومة[٩].

وأعلن في يناير ١٩٨٩ عن برنامج للإصلاحات الاقتصادية والسياسية في المناطق الشمالية ، كما أصدرت الحكومة الصومالية عفوا عاما عن جميع المسجونين السياسيين. ومع ذلك، فإن تعيين مدني خلال عشرين عاما في منصب وزير الدفاع كان دليلا على رغبة الحكومة في البحث عن حل سياسي بعيد عن الحلول العسكرية للحرب في الشمال.

على أية حال، أعلنت الحركة الوطنية الصومالية أنها لا تزال تسيطر على ٩٥٪ من الشمال، وفي فبراير أذاعت أنها استولت على مدينة أودوين، وقتل حوالي ٥٠٠ من القوات الحكومية قبل شن الهجوم على مدينة أونابو Oynabo التى تبعد ١٢٠ كيلو مترا عن بورو[١٠]. ووسط تلك الاضطرابات تمرد جنود جنوب إقليم الأوجادين في مارس واحتلوا كل مدينة أفمادو Afmadu وما حولها من ضواحي، وأعلن المتمردون عن غضبهم بسبب زيادة سلطات أسرة الرئيس "بري" في الجيش،

---

[٧] **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ والسياسة، ٤١٤.

[٨] **نفسه**، ٤١٦.

[٩] **السياسة الدولية**, شهريات, عدد ٩٤، س٢٤ (القاهرة: ١٩٨٨), ٢٩٨.

[١٠] **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ والسياسة، ٤١٦.

وطُرد العميد "آدن عبد الله نور" وزير الدفاع السابق وأحد أفراد الأوجادين، وانتهى التمرد بعد عدة مفاوضات مع كبار المسئولين العسكريين[١١].

وقرر الرئيس الصومالي تشكيل لجنة ثلاثية للإشراف على الأقاليم الشمالية في البلاد، وفوضها في إجراء اتصالات مع أبناء الإقليم لإنهاء التمرد المستمر منذ ٨ أعوام[١٢]، وفي أبريل ١٩٨٩ حدث تعديل وزاري آخر شمل عودة "محمد الشيخ عثمان" كوزير للمالية. وفسر البعض ذلك التعديل بأنه محاولة جديدة للوصول إلى حل مع البنك الدولي، وفي اجتماع المؤتمر السنوي للحزب الحاكم (S.R.S.P) تمت مناقشة موضوع تعدد الأحزاب، ولكن اللجنة المركزية للحزب رأت تأجيل هذا الأمر لأن البلاد ليست مستعدة لهذا التغيير[١٣].

وفي هذه الظروف السياسية الاقتصادية التي تمر بها الصومال كانت أعمال الشغب والعنف تجتاح العاصمة مقديشيو، وقتل عدد كبير من سكانها، كما استولت الحركة على المنطقة الحدودية بين الصومال وجيبوتي، ولكن أعلنت الحكومة الصومالية أكثر من مرة عودة الأمور إلى نصابها، إلا أنها فرضت حظر التجوال، وتواترت الأنباء على قبض القوات المسلحة على الكثيرين وإيداعهم السجون وإعدام بعضهم. وازدادت أعمال العنف في نهاية عام ١٩٨٩، مما أدى إلى اشتباكات مع القوات الحكومية والسلطات المحلية[١٤]. كما تجدد القتال في جنوب الصومال، ونزح مئات اللاجئين إلى كينيا هرباً من المعارك والنزاعات القبلية.

وفي ١٩ أكتوبر ١٩٨٩، ذكر راديو "صوت أمريكا"، نقلاً عن مسئولين أمريكيين أن الولايات المتحدة ستخفض مساعداتها العسكرية، احتجاجاً على ممارسات قوات الأمن الصومالية، وأنه سيتم تخفيض الوجود العسكري الأمريكي فيها، وفى ٣٠ أكتوبر أعلن رئيس الصومال قراراً بالتعددية الحزبية[١٥].

ولذلك شكل الرئيس الصومالي (لجنة تعديل الدستور)، وسمح بوجود أحزاب المعارضة يوم ٦ نوفمبر ١٩٨٩[١٦]، وتلك الخطوة من وجهة نظري كانت محاولة لتخفيف ضغط الرأي العام على النظام الصومالي، ومحاولة منه لمعالجة الأوضاع الرديئة التي مرت بها البلاد في ظل هذا الحكم المطلق.

(١١) **نفسه**، ٤١٤.
(١٢) **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ٩٧، س ٢٥ (القاهرة: ١٩٨٩)، ٢٨٤.
(١٣) **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ والسياسة، ٤١٤.
(١٤) **نفسه**، ٤١٥.
(١٥) **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ٩٨، س ٢٥ (القاهرة: ١٩٨٩)، ٣١٣.
(١٦) **نفسه**، عدد ٩٩، س ٢٦ (القاهرة: ١٩٩٠)، ٣٠٩.

وفى ٢٣ يناير ١٩٩٠، كلف الرئيس الصومالي ساعده الأيمن "محمد علي سمنتر" بتشكيل وزارة جديدة[١٧]. وتلت هذه الإجراءات حملة اعتقالات ضد معارضي الرئيس "سياد بري" الذين أطلقوا على أنفسهم اسم (مجلس المصالحة والإنقاذ الوطني) في يونيو ١٩٩٠ بعد أن أرسلوا إليه رسالة احتجاج على الأوضاع. واهتز موقف الرئيس "بري" بشدة حينما كشفت سفارة الصومال في كينيا أن الرئيس "سياد بري" اجتمع مع ٤٥ من معارضيه المفرج عنهم، وأبلغهم بأن التعددية الحزبية آتية كما حثهم على التعاون مع الحكومة[١٨]. وكان ذلك تناقض واضح في موقف الرئيس تجاه المعارضة، فهو معهم أم عليهم؟

لقد زادت التعقيدات الداخلية في الصومال بعد أن أقال الرئيس "سياد بري" في سبتمبر ١٩٩٠ وزارة "محمد علي سمنتر" بكاملها، وكان ذلك بسبب عجزها في حل مشكلات البلاد السياسية والاقتصادية، وتم تعيين "محمود عواد المدر"، وهو من أبناء الشمال رئيساً لوزارة جديدة كلفه الرئيس بتشكيلها[١٩].

وأعلن الصومال أنه يتجه إلى الموافقة على الدستور الجديد، وإدخال قوانين للانتخابات وتعددية الأحزاب، وفى ١٢ أكتوبر ١٩٩٠ استقال "سياد بري" من رئاسة الحزب الحاكم ليتفرغ لمهام الرئاسة[٢٠]. وأعلن "سياد بري" تغييرات شاملة في الجيش، كان من أبرزها عزل ابنه "مُصلح" من الرئاسة الرسمية للأركان في ديسمبر ١٩٩٠، في الوقت الذي أعلن فيه المتمردون سيطرتهم على معظم أنحاء العاصمة مقديشيو[٢١].

---

[١٧] **نفسه**، عدد ١٠٠، س ٢٦ (القاهرة: ١٩٩٠)، ٣٢٤؛ **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ط١ (القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٤)، ١١٣.

[١٨] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد١٠٢، س٢٦ (القاهرة: ١٩٩٠)، ٢٦٨؛ **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ١١٣.

[١٩] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد١٠٣، س٢٧ (القاهرة: ١٩٩١)، ٣٠٦.

[٢٠] **نفسه**، ٣١٤.

[٢١] **نفسه**، عدد ١٠٤، س ٢٧ (القاهرة: ١٩٩١)، ٢٦٧.

## إسقاط نظام "سياد بري":

في بداية عام ١٩٩١ حدثت عدة أمور كان لها أثر في تغيير المسار السياسي للصومال، ففي يوم ٤ يناير أعلن "سياد بري" قبوله لإجراء مفاوضات مع المعارضين، وتعهد بالالتزام بنتائج هذه المفاوضات أياً كانت، كما دعا مصر وإيطاليا إلى الإشتراك كمراقبين دوليين للمفاوضات.

وتم توجيه النداء لإحلال السلام في البلاد، بينما أعلنت مجموعات المتمردين في مقديشيو رفضهم للمبادرة الإيطالية الداعية لإبقاء "سياد بري" رئيساً شرفياً للصومال، وأكدوا إصرارهم على تنحيته عن منصبه بالكامل، ومن الغريب أن البعض وصف ذلك الانقلاب بأنه عمل من أعمال الإرهاب[٢٢].

وأعلنت المعارضة الصومالية أنها متأكدة من أن الرئيس الصومالي "سياد بري" هرب فعلاً إلى الإمارات العربية المتحدة، وأذاع راديو مقديشيو أن الرئيس الصومالي عين "عمر غالب" رئيساً جديداً للحكومة خلفاً لمحمد مُدر[٢٣]. كما ذكر أن الحكومة والمؤتمر الصومالي الموحد - أكبر فصائل المعارضة - قد توصلا إلى اتفاق هدنة بين الطرفين، وفي يوم ٢٥ يناير أعلن المنسق الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، أن أكثر من ٢٤ ألف صومالي قد فرو إلى إثيوبيا، نتيجة استمرار القتال بين قوات الحكومة والمعارضة.

وسرعان ما أكد المؤتمر الصومالي استيلائه على السلطة بعد معارك دامية، وعين يوم ٢٩ يناير "علي مهدي محمد" رئيساً جديداً للصومال بصفة مؤقتة خلفاً لسياد بري، وأدى الرئيس الصومالي الجديد اليمين الدستورية على أسس العدالة والديمقراطية والمساواة[٢٤].

كل ذلك لم يأت من فراغ، ولكنها التفرقة بين الشعب الصومالي في الحقوق والواجبات، فكان ذلك عاملاً لازدياد التمرد الشعبي في المطالبة بالمساواة في الامتيازات والحقوق السياسية والتنمية الاقتصادية، وكان فشل الحكومة في قمع قبائل الشمال، وحركتهم المسلحة عاملاً في قيام الانتفاضة الشعبية التي عمت كل البلاد،

---

(22) **Dagne, T.**, "*Africa and the War on Terrorism: The Case of Somalia*", Mediterranean Quarterly (2002), 63.

(٢٣) **السياسة الدولية**، شهريات، عدد١٠٣، س٢٧ (القاهرة: ١٩٩١)، ٢٧٢، **أيضا:**
**Collier, P. F.**, Collier's Encyclopedia, *Somalia*, Vol. 21 (New York: 1994), 202.

(٢٤) **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ١١٤.

وانتهت بالإطاحة بذلك النظام الفاسد، نظام "سياد بري" القائم على الحكم الأتوقراطي المنفرد.

## انفصال الشمال الصومالي:

لم يكن تعيين "علي مهدي محمد" رئيساً للصومال ما يرضي جميع أطراف النزاع في الصومال، ولم يُقابل هذا التعيين بالترحاب من الحركات الأخرى. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فلم يلبث أن احتدم القتال بعد مطالبة "محمد فارح عيديد" قائد قوات المؤتمر بأحقيته بالرئاسة، لأنه الذي تحمل كل العقبات أثناء تعقبه قوات "سياد بري" في الجنوب, ومن ثم اشتعلت المعارك في المناطق المحيطة بمقديشيو وجنوبها[٢٥].

واندلعت المواجهات القبلية المسلحة بين الفصائل الصومالية، واتخذت شكل الحرب الأهلية. وكانت الخلافات الأساسية بينها تدور حول الكيفية التي يتم بها تشكيل حكومة انتقالية ذات قواعد وطنية عريضة, وكذلك صياغة دستور جديد, ووضع للدولة يضمن لها استقراراً وديمقراطية بعد أن عانت طويلاً من ويلات الحرب[٢٦].

وبدأ قادة الدول العربية يدعون قادة الجبهات الصومالية للجلوس على مائدة المفاوضات للتباحث حول مستقبل البلاد والتوصل إلى اتفاق موحد لتقرير المصير, ولكن هذا لم يكن من الممكن حدوثه[٢٧].

وفي مايو ١٩٩١، أعلن المتحدث باسم متمردي الشمال في الصومال استقلال الشمال عن الجنوب باسم (جمهورية أرض الصومال)[٢٨] برئاسة "عبد الرحمن علي نور"، وتم تعيين "حسن عيسى جاما" نائباً له واتخذوا هرجيسا عاصمة لهم. ورغم رفض باقي الفصائل لانفصال الشمال إلا أن الشماليين اعتبروه قراراً لا رجعة فيه[٢٩].

ووصف حزب (المؤتمر الصومالي المتحد) الحاكم في الصومال إعلان عدد من قبائل الشمال إقامة دولة مستقلة بأنه غير مقبول، وأنه مخالف للاتفاقيات بين

---

[٢٥] **خالد رياض**, الصومال الوعي الغائب, ط ١ (القاهرة: دار الأمين, ١٩٩٤), ١١٤؛ **أيضا:**
**Collier, P. F.**, *Collier's Encyclopedia, Samalia*, Vol. 21 (New York: 1994), 202.

[٢٦] **عبد الله عبد الرازق**, موسوعة التاريخ والسياسة في إفريقيا (القاهرة: ١٩٩٧), ٤٣٩.

[٢٧] **السياسة الدولية**, شهريات، عدد١٠٥، س٢٧ (القاهرة: ١٩٩١), ٢٧١.

[٢٨] **نفسه**, ٢٨٥.

[٢٩] **خالد رياض**, الصومال الوعي الغائب, ١١٥.

الحزب والحركة الوطنية الصومالية التي أيدت الاستقلال, وطالبت الحكومة المؤقتة يوم ٢٧ مايو بإلغاء إعلان دولة مستقلة في الشمال الصومالي[٣٠].

ورداً على هذه التصريحات رفعت الحركة أعلامها الخاصة في القرى والمدن التي سيطرت عليها بعد طرد القوات الحكومية, وعلى هذا رفع المؤتمر نداءات بضرورة المحافظة على وحدة تراب الصومال وعدم تفتيته إلى دويلات متناحرة, ورفض أشكال الانفصال بكافة صورها[٣١].

على كل الأحوال، أعلنت حركة الانفصال في شمال الصومال في يونيو ١٩٩١ أنهم شكلوا حكومة في الشمال تضم رئيساً و ١٧ وزيراً، وأن هذه الحركة بدأت في ممارسة مهام رسمية في الجمهورية التي أسموها (أرض الصومال) Somaliland، واعتبروا أن تلك الحكومة هي الحكومة الشرعية الوطنية الوحيدة في البلاد, خاصة بعد أن وافق عليها ستة من الحركات المتنافسة في مؤتمر المصالحة الصومالية[٣٢].

## مؤتمرات المصالحة الوطنية:

### ١- جيبوتي [٥ – ١١ يونيو ١٩٩١]:

في ظل هذه الظروف والصراعات بين الفصائل الصومالية، وجه رئيس جمهورية جيبوتي "الحاج حسن جوليد" دعوة موجهة إلى جميع الفصائل الصومالية للاجتماع لأجل المصالحة الوطنية في جيبوتي, ولم تشترك الحركة الوطنية الصومالية في هذا المؤتمر الذي عقد في ٥ يونيو ١٩٩١[٣٣]. وافتتح رئيس جمهورية جيبوتي مؤتمر المصالحة وناشد في كلمته المشاركين أن يوحدوا جهودهم من أجل إيجاد الحلول المناسبة للأزمة التي تتعرض لها الصومال وأن يعملوا بحكمة في اتجاه الصالح العام ومستقبل الصومال. وفي أعقاب جلسة الافتتاح اختير "أدن عبد الله عثمان" - أول رئيس لجمهورية الصومال المستقل - لرئاسة الاجتماعات وعاونه كل من: "عبد الرازق حاج حسين" و"محمد حاجي إبراهيم إيجال", وهما رئيسا وزراء في الحكومات السابقة لعام ١٩٦٩.

---

[٣٠] **السياسة الدولية**, شهريات, عدد١٠٥، س٢٧، ٢٨٥.

[٣١] **عبد الله عبد الرازق**, موسوعة التاريخ والسياسة, ٤١٧.

[٣٢] **السياسة الدولية**, شهريات, عدد١٠٦، س٢٨ (القاهرة: ١٩٩٢), ٢١٤.

[٣٣] **مجلة قراءات إفريقية**، أوضاع الصومال في القرن الإفريقي، عدد٢، س١ (لندن: سبتمبر ٢٠٠٥).

**وكان جدول أعمال المؤتمر كالآتي:**

١) مناقشة الإجراءات الواجب اتخاذها ضد "سياد بري" مع أنصاره، واتخاذ قرار بالإجماع في هذا الشأن.

٢) مناقشة الوسائل التي بمقتضاها يمكن إعادة السلام الصومالي.

٣) مناقشة جدول زمني لتحديد ميعاد لعقد مؤتمر المصالحة التالي.

٤) مناقشة مشاكل شمال الصومال.

٥) مناقشة فكرة حكومة وحدة وطنية انتقالية في الصومال.

وبعد أن تمت المناقشات باستفاضة وأبدت الجبهات الالتزام من جانب حسن النية, وقرروا أنه في البداية يجب توجيه نداء سلمي لسياد بري لمغادرة البلاد, أما في حالة الرفض فيجب العمل معاً لاستخدام القوة ضده، ومحاكمته أمام سلطة قضائية مختصة هو وأنصاره.

ووجه مؤتمر السلام نداء إلى جميع العناصر الوطنية[٣٤]، كما ناشد الحركات المتصارعة بوقف إطلاق النار فوراً منعاً لإهدار دماء الشعب الصومالي, وتقرر أن تكون تسمية الاجتماع المقبل هي (مؤتمر المصالحة الوطنية للشعب الصومالي), وأن يعقد أيضاً في جيبوتي, وألا يتعدى عدد الأعضاء سبعة لكل حركة, وأن يشمل جدول أعماله إقامة دستور مؤقت، وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية مؤقتة, واختتم المؤتمر أعماله في يوم ١١ يونيو ١٩٩١[٣٥].

### ٢- جيبوتي [١٥ – ٢١ يوليو ١٩٩١]:

تنفيذاً لقرارات المؤتمر الأول تم الاجتماع ثانياً في جيبوتي لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية الثاني, وقد اشترك في هذا المؤتمر كل من الرئيس "دانيال أراب موي" رئيس جمهورية كينيا والرئيس "يوري موسيفيني" رئيس جمهورية أوغندا, ووفود دول ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا والمملكة العربية السعودية ومصر وليبيا ونيجيريا وإثيوبيا والسودان وعمان والاتحاد السوفيتي والصين, كذلك جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجماعة الاقتصادية الأوربية ومنظمة إيجاد.

---

[٣٤] **خالد رياض**, الصومال الوعي الغائب, ١١٥.

[٣٥] **بيان ختامي**، مؤتمر المصالحة الوطنية الأول، جيبوتي [٥– ١١ يونيو ١٩٩١]، وزارة الخارجية, جمهورية جيبوتي.

وبعد مناقشات عديدة تقرر وقف إطلاق النار بصفة عامة بين الجبهات المتقاتلة في الحرب الأهلية الصومالية, وذلك ابتداء من الجمعة الموافق ٢٦ يوليو ١٩٩١[٣٦]. وتقرر أن تقوم لجنة صومالية مكونة من حكماء ا لمصالحة الوطنية والجبهات وأيضاً الحكومة المؤقتة بالإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وتثبيت الاستقرار في جميع أرجاء البلاد, وعلى الحكومة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان استتباب الأمن في الصومال.

وتقرر العمل مؤقتاً بدستور ١٩٦٠ لمدة لا تزيد عن عامين، وتتشكل حكومة على أساس اتفاق يقوم على تشكيل مجلس تشريعي يتكون من ١٢٣ عضواً على أساس المحافظات التي كانت قائمة حتى عام ١٩٦٩، ويكون له رئيس ونائبان, وأن يكون الحكم على أساس الحكم الذاتي للإقليم, وأن تكون اللغتان العربية والصومالية لغتان رسميتان للبلاد.

وتقرر أن الوحدة الصومالية مقدسة, ويجب المحافظة عليها من قبل الحكومة الجديدة . وقد قرر المؤتمر أن يكون "علي مهدي محمد" رئيساً مؤقتاً لمدة عامين، وله نائبان على النحو التالي:

١) واحد من الحركة الديمقراطية الصومالية.

٢) واحد من الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال، أو من الحركة القومية الصومالية[٣٧].

وهكذا، قوبلت القرارات والتصريحات في الصومال بالترحاب, وتوالت تلك التصريحات في صالح الصومال والصوماليين. وفي نهاية المؤتمر تقرر تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الخسائر التي لحقت بالأرواح والممتلكات بسبب الحرب الأهلية, وأن تعد تقريراً حول هذه المسألة, وعلى الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد[٣٨].

## استمرار الأزمة الصومالية:

ومع أن قرارات مؤتمري المصالحة الأول والثاني كانت في صالح الصوماليين, إلا أن "عيديد" اعترض عليها , رغم أنه رفض مسبقاً المشاركة في أي

---

[٣٦] **خالد رياض**, الصومال الوعي الغائب, ١١٦.

[٣٧] **نفسه**، ١١٨.

[٣٨] **بيان الختامي**، مؤتمر المصالحة الصومالية الثاني, جيبوتي [١٥– ٢١ يوليو ١٩٩١], وزارة الخارجية, جمهورية جيبوتي.

منها, وساندته في ذلك الحركة الوطنية الصومالية بحجة أنها في مجملها قرارات تخص الجنوب الصومالي فقط , وهكذا أصبح انفصال الشمال معوقاً رئيسياً لحركة المصالحة الوطنية , ورفع "عيديد" يديه معترضاً على قرار تعيين "علي مهدي محمد" في منصب الرئيس وقال أنه هو والمؤتمر الصومالي الموحد لهما الحق في اتخاذ هذا القرار وليس مؤتمر جيبوتي, وبدأ "عيديد" في إعداد جيش لمواجهة عدوه الجديد "علي مهدي محمد"[٣٩].

وهكذا، تعذر على المتصالحين تنفيذ ما اتفقوا عليه في ظل هذه المعارضة القوية من قبل أكبر فصائل الجيش الصومالي برئاسة "عيديد", وفي ١٨ أغسطس ١٩٩١ أدى الرئيس المؤقت "علي مهدي" اليمين الدستورية لتولي رئاسة الصومال لفترة محدودة, كما ناشد الأمين العام للجامعة العربية كل الحكومات العربية والصديقة المسارعة بمد يد العون له، وخاصة وأن بلاده تعاني من المجاعة في كافة أرجائها[٤٠].

وأول ما واجهته الحكومة الجديدة من تحديات، كان إنقاذ الشعب من تلك المجاعة, والسيطرة على البلاد لبث الأمن والاستقرار, وللأسف تظل تلك الطموحات بعيدة عن التحقيق في ظل التدخل الدولي والإقليمي[٤١] المتمثل في دعم إيطاليا للقبائل الجنوبية عموماً, وتعاطف بريطانيا معنوياً مع الشمال, ومساندة فرنسا للدور الجيبوتي في خلق مراكز نفوذ لها في الشمال ودعم كينيا للقبائل الداروتية عموماً[٤٢].

في تلك الأثناء كان مجلس الأمن منعقداً, وأثيرت ضمن قضاياه مشكلة الصومال, فوصف الصومال بالدولة المنهارة بسبب الحرب الأهلية الدائرة هناك وتم استصدار قرار بدعم هيئة الإغاثة العاجلة في الصومال لضمان نجاحها في مهمتها.

ودارت المعارك في أنحاء الصومال، حتى أطيح بعلي مهدي محمد, بعد سيطرة الجنرال "محمد فارح عيديد" على معظم مقديشيو, واستمرت المعارك العنيفة في العاصمة بين أنصار الرئيس المؤقت والمعارضة حتى قسمت بينهما[٤٣].

---

(٣٩) **خالد رياض**, الصومال الوعي الغائب, ١١٩؛ **السياسة الدولية**, شهريات, عدد ١٠٧, س ٢٨ (القاهرة: ١٩٩٢), ٢٩٩.

(٤٠) **نفسه**, عدد ١٠٦، س ٢٧ (القاهرة: ١٩٩١), ٢٢٢.

(٤١) **خالد رياض**, الصومال الوعي الغائب, ١١٩.

(٤٢) كانت أهداف تلك الدول تتمثل في مجملها على محاولات الهيمنة على المناطق التي كانت مستعمرة منها؛ **أنظر: خالد رياض**, الصومال الوعي الغائب، ١١٩.

(٤٣) **السياسة الدولية**, شهريات, عدد ١٠٧, س ٢٨ (القاهرة: ١٩٩٢), ٣٠٧.

ومع كل هذه الاضطرابات بدأ الشعب الصومالي يمل من استمرار القتال، فقرر "عمر عبد الرحمن أحمد علي" زعيم الشمال الصومالي السفر إلى بعض الدول المعنية بحل المشكلة للتشاور معهم حول الأوضاع في الصومال، والعمل على وقف القتال, وإجراء المصالحة الوطنية الفعالة.

كان ذلك في الوقت الذي انتهت فيه فترة وقف إطلاق النار بين المتصارعين في مقديشو، وبدأ القتال بعدها يتجدد, فدعا مجلس جامعة الدول العربية في ختام جلسته الطارئة في ٥ يناير ١٩٩٢ جميع الأطراف المتصارعة لوقف إطلاق النار تمهيداً لحل الخلافات دبلوماسياً. وفرض مجلس الأمن حظراً على مبيعات السلاح للصومال ودعا إلى وقف الحرب الأهلية حتى يمكن تأمين تدفق الإمدادات الإنسانية[٤٤].

لقد وجد "على مهدي محمد" أنه في موقف ضعيف, رغم أن مقررات مؤتمر جيبوتي نصبته رئيساً مؤقتاً للبلاد, لذا عمل على جمع الفصائل المناهضة لعيديد تحت قيادته, وهي في معظمها فصائل هامشية تشكلت عقب سقوط نظام "سياد بري" بهدف الوصول إلى مكاسب سياسية.

ولم يستمد "مهدي" عناصر قوته المحدودة من هذه الفصائل فقط ولكن ساعدته على ذلك قبيلته (الأبجال)، وفئة من رجال الأعمال وبعض المثقفين والمتعلمين الذين درسوا في الجامعات الأوربية والأمريكية، بالإضافة إلى مساندة القوات الأمريكية العاملة في الصومال له رغم عدم اعترافها بحكومته المؤقتة بصورة رسمية، حيث لوحظ عدم تعرض العمليات التي كانت تقوم بها القوات الأمريكية للأماكن التي تقع تحت سيطرة "مهدي" في شمال مقديشيو، مما ما دفع "عيديد" إلى لملمة عدد من الفصائل القوية ذات الانتماء القومي لتنطوي تحت قيادته سميت بـ (التحالف الوطني), وأعطاه ذلك بعض القوة في السيطرة على جنوب مقديشيو[٤٥].

وهكذا، تحول الصراع بين "عيديد" و"مهدي" إلى صراع بين قبيلة (الهادية) وقبيلة (هيرجيدر) التي ينتمي إليها "عيديد"، وقبيلة (الأنجال) التي ينتمي إليها "على مهدي محمد"، وأغلبية المنتمين إلى (هيرجيدر) قادمون من (مودونج) غرب مقديشيو، بينما أهل (الأبجال) هم الأغلبية في سكان مقديشيو، واستمر القتال حتى مارس ١٩٩٢ حيث تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار[٤٦].

---

[٤٤] **نفسه**، عدد ١٠٨، س ٢٨ (القاهرة: ١٩٩٢)، ٢٠٩.

[٤٥] **التقرير الاستراتيجي العربي** ١٩٩٣، القرن الإفريقي بين التفكك وإعادة الاندماج (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٤), ١١٩.

[٤٦] **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ١١٩.

ومع اشتداد القتال نجح "بطرس غالي" في توقيع قرار بوقف تلك الحرب الأهلية الدائرة في الصومال رسمياً في أواخر شهر فبراير ١٩٩٢، ودعا يوم ١٩ فبراير ١٩٩٢ مُمثل اللواء "محمد فارح عيديد" وطلب منه السفر فوراً إلى مصر وإبلاغ "عيديد" بضرورة وقف إطلاق النار[٤٧] والالتزام الدقيق بذلك تنفيذاً للاتفاق الموقع في الأمم المتحدة، وفي ٢٤ مارس ١٩٩٢ أرسلت الأمم المتحدة بعثة دولية تشرف على وقف إطلاق النار في العاصمة والإعداد لتنفيذ خطة واسعة لنقل مواد الإغاثة[٤٨]. وتصور العالم أن المشكلة الصومالية بدأت طريقها إلى حل قاطع...




[٤٧] **السياسة الدولية**, شهريات, عدد ١٠٦, س ٢٨ (القاهرة: ١٩٩٢), ٢٢٠.

[٤٨] **نفسه**، عدد ١٠٩, س ٢٨ (القاهرة: ١٩٩٢)، ٢٢٣؛ **أيضاً:**

**The United Nations Blue Books Series**, "*The United Nations and Somalia 1992 1996*", Vol. VIII, United Nations (New York: 1996).

# المبحث السادس
# الموقف العسكري الدولي
# في الصــومال

كان عام ١٩٩٢ من أهم الأعوام في التاريخ الصومالي، فقد شهد أكبر اهتمام دولي بمحاولة حل الأزمة الصومالية التي أحدثت بدورها اهتزازات في سياسات القرن الإفريقي والدول المجاورة له, فمنذ يناير ١٩٩١ مع سقوط نظام "سياد بري" انتهى الحكم العسكري في إثيوبيا, وأعطي لإريتريا حق تقرير المصير. كما اشتدت المعارضة في كل من جيبوتي وكينيا, ودخل النظام الحاكم في الخرطوم في مواجهة عسكرية مفتوحة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان[١]، وهي جذور قريبة للمشكلة الحالية في دارفور.

جعلنا ذلك نستشعر أن ما حدث كان بفعل تدبير قوة معينة أرادت أن تثير البلبلة في تلك المنطقة، لتحقيق أهداف معينة تنعكس بدورها على مصالحها في القرن الإفريقي، والدول المجاورة له من قريب أو بعيد. وعلى أية حال، فلم يلبث عام ١٩٩٢ أن ينتهي، إلا و صار الصومال منقسماً إلى خمسة أجزاء منفصلة عن بعضها البعض[٢], فخضعت المحافظات الشمالية لسيطرة أجنحة الحركة الوطنية الصومالية, وكان مركزها مدينتي بربرة, وبرعو, والمحافظات الشرقية والوسطى خضعت تحت سيطرة الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال.

وكانت العاصمة وما حولها تحت السيطرة المتنازعة لحركة المؤتمر بين "عيديد" و"مهدي", أما المحافظات الجنوبية والجنوبية الغربية فكانت تنقسم بين الحركة القومية الصومالية في مدينة كسمايو, والحركة الديمقراطية في بيدوا, بالإضافة إلى القوات الموالية لنظام "سياد بري" القديم ومركزها بارديرا[٣].

ورغم هذه الحالة المأساوية إلا أن تجارب المجتمع الدولي لم تكن لتتناسب معها, حيث يمكن اعتبارها صورة مصغرة لما يمكن أن تكون عليه غالبية دول القارة الإفريقية خلال عقود من الزمان. ولم يتعد دور كل من (جامعة الدول العربية - منظمة المؤتمر الإسلامي- منظمة الوحدة الإفريقية) شكل القرارات، والتي تؤكد الحرص على وحدة الأمة الصومالية دون أن توضع آلية معينة يتم تنفيذها. وقد يرجع

---

(١) **التقرير الإستراتيجي العربي** ١٩٩٢, القرن الإفريقي بين الفوضى وإعادة الترتيب "طبيعية الأزمة" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٣), ١٥٩.

(2) **Dagne, T.**, "*Africa and the War on Terrorism: The Case of Somalia*", Mediterranean Quarterly (2002), 64.

(٣) **خالد رياض**, الصومال الوعي الغائب، ط١ (القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٤)، ١٢٠؛ ومع توزيع كل تلك التكتلات السياسية في الصومال ظهرت حالة من الفوضى عمت أرجاء البلاد, بدأت معها الجهات المعنية في البحث عن حل مناسب للأزمة.

ذلك إلى تعقد الأوضاع الداخلية وفقدان الاتزان القبلي, كما أن عدم تجاوب الأطراف المحلية مع مبادرات هذه المنظمات يعد سبباً مباشراً في ضعف محاولات السيطرة على الأوضاع[٤]. وكان موقف الدول العربية من تلك الأزمة سلبياً, بل يمكننا القول أن بعض هذه الدول قد لعب دوراً معوقاً أمام إمكانية الوصول إلى حل[٥].

وكان الدور الذي قامت به بعض الدول العربية استطلاعياً, وإنسانياً أكثر من كونه دوراً فاعلاً, فتعددت زيارات وفود كل من مصر والسعودية وليبيا والإمارات وجيبوتي واليمن في محاولة لحل الأزمة والوصول إلى تسوية.

## المبادرة الأمريكية لحل الأزمة:

لقد تطور دور الأمم المتحدة من مرحلة اللامبالاة والاقتصار على تأمين معونات الإغاثة إلى مرحلة التدخل المباشر تحت القيادة الأمريكية. وفي يناير ١٩٩١، أصدرت الأمم المتحدة قراراً بفرض حظر شامل على الأسلحة لجميع أطراف النزاع, وضمان وصول معونات الإغاثة إلى المتضررين. وذلك لمحاولة لحل الأزمة ومنع استفحالها، ولكنها لم تضع آليات خاصة بذلك، كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار[٦].

وعُقِد في نيويورك مؤتمراً للمصالحة الوطنية الصومالية [١٢– ١٤ فبراير ١٩٩٢] بحضور ممثلي الرئيس المؤقت "علي مهدي محمد" والجنرال "عيديد", وممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وعلى أثر هذا المؤتمر، وقع ممثلوا الرئيس "علي مهدي" والجنرال "عيديد" على وثيقة اتفاق وقف إطلاق النار، وإرسال خمسين مراقباً دولياً للإشراف على ذلك، وتبع هذه الخطوة إصدار قرار من مجلس الأمن في يوليو ١٩٩٢ نص على إرسال بعثة فنية عاجلة للصومال، تهدف إلى توسيع عمليات الأمم المتحدة، والموافقة على اقتراح الأمين العام بإقامة أربع مناطق عمليات تغطي كل أنحاء البلاد, وتضمن وصول معونات الإغاثة.

---

[٤] **التقرير الاستراتيجي العربي** ١٩٩٢, ١٥٩.

[٥] **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب, ١٢٦.

[6] **The United Nations Blue Books Series**, "*The United Nations and Somalia 1992– 1996*", Vol. VIII, United Nations (New York: 1996), 70– 78.

وأكد مجلس الأمن هذه الخطوة بقراره في أغسطس ١٩٩٢، بإرسال ثلاثة آلاف جندي لتأمين هذه المعونات, لكن القرار لقي معارضة قوية من جانب الصومال وخاصة "عيديد" الذي اتهم تلك القوات بالعمل لحساب منافسة "علي مهدي محمد"[٧].

على أية حال، تركز دور الأمم المتحدة خلال عام ١٩٩٢ على تقديم المعونات العاجلة وتأمينها دون التدخل المباشر لوقف القتال بصورة فعالة, وهذا ما انعكس على الأطراف المحلية من حيث قلة تجاوبهم مع محاولات الأمم المتحدة, وعدم وجود خطط ودراسات لكيفية التدخل, والحرص على عدم التدخل والتعدي على السيادة الوطنية في الصومال.

وفي هذا المبحث، سوف يتم التركيز على الدور الأمريكي في محاولات حل الأزمة الصومالية، ومعرفة المراحل التي استطاعت فيها الإدارة الأمريكية التي مثلت الأمم المتحدة في الصومال تحقيق بعض النجاح.

وقد يرجع ذلك، إلى عدد من المتغيرات والظروف الدولية، التي واكبت الأزمة وألقت بظلالها على الأوضاع في الصومال، فالعدوان العراقي بقيادة الرئيس الراحل "صدام حسين" على الكويت جعل الولايات المتحدة تحاول تهدئة الموقف في مدخل البحر الأحمر حتى تؤمن الحشود التي تدفقت على الخليج من جنود المشاة البحرية ا لأمريكية والقوات متعددة الجنسيات, فضلاً عن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى جمهوريات مستقلة وتلاشي نفوذه في القرن الإفريقي, وظهور إرهاصات النظام الدولي أحادي القطبية.

كما تم إهمال الموقف في الصومال نتيجة لترتيبات مؤتمر السلام في مدريد بين العرب وإسرائيل , وأيضا تجهيز الدول الأوربية لسوقها المشتركة, فضلاً عن ابتعاد فرنسا وإيطاليا عن المشكلة, كما كان المجتمع الأمريكي والعالم كله في حالة ترقب لنتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية التي تشكل حدثاً هاماً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية[٨].

كل تلك العوامل نراها سبباً في خلق جو من اللامبالاة من جهة المجتمع الدولي بالأزمة الصومالية, وفي رأينا أن التحرك الدولي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في الصومال

---

[٧] **التقرير الإستراتيجي العربي** ١٩٩٢, ١٦٠.

[٨] في أغلب الأحيان يهمل الوضع في الصومال نتيجة تصاعد حدة الأحداث العالمية، مثلما يحدث الآن مع زيادة الموقف حدة في العراق وفلسطين، وكأن الصومال لا تعني شيء بالنسبة للسياسة الدولية، مع أنها من أهم القضايا التي يلزم إيجاد حل مناسب لها، حتى لا يفاجأ العالم بحرب إقليمية يمكنها أن تزعزع الاستقرار في المنطقة.

قد جاء متأخراً وكنتيجة مباشرة لسياسة المصالح الواسعة وتأمين منطقة الخليج العربي ومدخل البحر الأحمر، ومحاولة جعل القرن الإفريقي [منطقة تهديد للعالم العربي], وخاصة مع ظهور بعض القوى التي يمكنها التحرك ضد مصالح الغرب مثل العراق وإيران وأفغانستان.

وفي أغسطس ١٩٩٢، جاء قرار الإدارة الأمريكية برئاسة "جورج بوش" George Bush ، بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري في الصومال تحت مظلة الأمم المتحدة, وهو التدخل الذي لقي ترحيباً واسعاً على المستوى الدولي[9]. وفي نفس الوقت أثار هذا القرار علامات استفهام عديدة، من أن يكون الهدف الحقيقي ليس تأمين الصومال ووصول الإمدادات الإنسانية, وإنما التدخل بهدف إعادة ترتيب التوازنات الداخلية في الصومال, وبالتالي التأثير على التوازنات الإقليمية في القرن الإفريقي, والدولية في المنطقة كلها، خاصة إذا ما ربطنا شبكة القواعد العسكرية الأمريكية واتفاقيات استخدام القواعد والمطارات في الدول المحيطة, وذلك لإيجاد قوس يحيط بـ (المنطقة العربية) وتأمين السيطرة على البحر الأحمر[١٠].

وفي الحقيقة وبعيداً عن سياسة الإغاثة الإنسانية، التي تبرر بها الولايات المتحدة الأمريكية عملياتها العسكرية، فإن أطماعها في منطقة القرن الإفريقي تعود إلى بداية الحرب الباردة في الستينيات، حينما كان التنافس على أشده بينها وبين الاتحاد السوفيتي في كسب الحلفاء ومناطق النفوذ. وعلى أية حال، وافق الرئيس الأمريكي "جورج بوش" على قيام القوات الأمريكية بنقل الجنود التابعين للأمم المتحدة إلى الصومال لحماية معونات الإغاثة الدولية، بعد أن كانت الإدارة الأمريكية تتحفظ على ذلك الإجراء[١١].

---

(9) **John L. H.; Robert B. O.**, *Somalia and Operation Restore Hope*: Reflections on Peacemaking and Peacekeeping, USIP (Washington: 1995), 43.

(١٠) **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ١٣٦؛ وقد استخدم الكاتب هنا تعبير (الشرق الأوسط)، وعلى الرغم من صحة المصطلح السياسي إلا أنني أعترض عليه، لأن بسببه لا يذكر تعبير (المنطقة العربية) حالياً في الأوساط السياسية إلا فيما ندر، الأمر الذي سيؤدي إلى طمس هويتنا العربية بعد عدة سنوات أمام الأجيال القادمة، وسط ذلك الطوفان من العادات الغربية الذي بدأ يغزو عقول شبابنا العربي، ولذلك غيرت تعبير (الشرق الأوسط) بتعبير (المنطقة العربية).

(١١) **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢**, ١٦٠؛ **أيضا:**

**Manuszak, J.T.**, *United States Army in Somalia* (New York: 1994), 9.

وأصدر مجلس الأمن القرار رقم (٧٣٣)، الذي يقضي بوقف إطلاق النار في الصومال، وإرسال مساعدات بقيمة ١٢ مليون دولار من الأمم المتحدة، ولكن القرار لم يُنفذ, وتأزم الموقف في الصومال حينما أجبرت التهديدات المنظمات الإنسانية على الانسحاب من كسمايو. ورأت مصر أن من واجبها إرسال قوة لمحاولة حل الأزمة ضمن القوة الدولية هناك، في الوقت الذي استعادت فيه قوات "سياد بري" مدينة إستراتيجية من قوات "عيديد"، فزاد الموقف اشتعالاً وتعقيداً، واستحال حل الأزمة دون تدخل خارجي.

وفي نوفمبر ١٩٩٢، رفضت واشنطن طلب "عيديد" بانسحاب القوات الدولية من مطار مقديشو, وفي تطور خطير للأزمة ازداد الموقف سوءاً في الصومال حينما هاجمت بعض مليشيات "عيديد" قوات الأمم المتحدة في مطار مقديشيو[١٢]. وبدا في الأفق ضرورة عمل شيء يساهم في حل الأزمة، لأنها أصبحت تشكل بعداً دولياً هاماً, ولهذا طرح "بطرس غالي" خمسة بدائل أمام مجلس الأمن للتعامل مع الأزمة الصومالية, وذلك على النحو الآتي:

١) نشر ٤٢٠٠ جندي من قوات في الصومال بالكامل دون استخدام القوة, مع موافقة كافة أطراف النزاع على أماكن انتشار القوات.

٢) سحب العناصر المسلحة من قوة الأمم المتحدة وإعطاء الوكالات الإنسانية فرصاً للتفاوض.

٣) إظهار القوة في مقديشيو, لإجبار المتنازعين على التعاون مع قوات الأمم المتحدة[١٣].

٤) تتولى الدول الكبرى عملية توزيع المساعدات بالقوة.

٥) تشكيل قوة ضخمة وفقاً لترتيبات جديدة بعيداً عن التقليد المتبع[١٤].

وأوصى الأمين العام للأمم المتحدة "بطرس غالي" على اختيار أحد البدائل الثلاثة الأخيرة لأن الأوليين يفترضان التعاون من كل الأطراف, وهذا ما ترفضه القوى المتنازعة[١٥].

---

(١٢) **السياسة الدولية**, شهريات الأحداث، عدد١١٢, س٢٩ (القاهرة : ١٩٩٣), ٢٦٢.

(13) **The U.N. Blue Books**, "*The United Nations and Somalia*", 20– 28.

(14) **Manuszak, J. T.**, *The United States Army*, 11.

(١٥) **خالد رياض**, الصومال الوعي الغائب، ١٣٧؛ **علي إسماعيل محمد**، الصومال والحركة الوطنية والأطماع الدولية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب, ١٩٩٦), ١١٣؛

(للهامش بقية في الصفحة القادمة..)

## عملية استعادة الأمل:

كان مجلس الأمن يراقب الأحداث الصومالية مستقلاً، بعد أن تبعث له تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، فيتخذ بدوره القرارات التي يراها مناسبة.

وفي ضوء الأزمة الصومالية استصدرت الولايات المتحدة القرار رقم ٧٥١ في ١٩٩٢[١٦], وبموجبه شكل المجلس ما عرف باسم عملية (استعادة الأمل) Restore Hope، وأخذت الرقم [١] فيما بعد لتكرار العمليات تحت اسم Unosom(I), وكانت هي العملية الرسمية للأمم المتحدة في الصومال, وتشكلت بدورها من خلال احترام الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة، الخاص بأعمال تهديد السلم، والإخلال به ووقوع العدوان[١٧].

وقد ارتدت العملية ثوب القوات الخاصة بالأمم المتحدة لحفظ السلام، وتمثلت وظيفتها الأساسية في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وسميت تلك القوات باسم UNITAF (United Task Force)، وهي القوة التي كان لها السوابق التاريخية في كوريا (١٩٥٠ – ١٩٥٣) , والكويت (١٩٩٠- ١٩٩١)[١٨].

وتشكلت عملية استعادة الأمل، واكتملت أركانها بتحرك الجيش الأمريكي للمشاركة، آملين النجاح في مد نفوذهم الحقيقي إلى تلك المنطقة، وتعتبر تلك العملية هي أول عملية ضخمة تقوم بها الأمم المتحدة بعد عملية عاصفة الصحراء في الخليج العربي. وتحركت القوة البحرية السريعة من معسكر (بندلتون) بكاليفورنيا بقيادة الجنرال "روبرت جونستون"، الذي انضم إلى باقي القوات المتحالفة بقواته العسكرية، ووسط حرج أمريكي يجبرها على الاشتراك في تلك العملية في ظروف لم تكن الولايات المتحدة على استعداد لها، نظراً لتأزم العمليات في الخليج العربي.

---

**Collier, P. F.**, *Somalia*, Colliers Encyclopedia, Vol. 21 (New York: 1994), 203.

[١٦] القرار ٧٥١، المؤرخ ٢٤ إبريل ١٩٩٢، الجلسة ٣٠٦٩:

(Distcr. Central , S/RES/751/1992) **[الطبعة العربية]**

[17] **U.N.**, *Charter of the United Nations and Statute of the International Court of Justice* (Chapter VII, New York).

[١٨] **علي إسماعيل محمد**, الصومال والحركة الوطنية, ١١٥؛ ولشرح الظروف الإنسانية التي حاول مجلس الأمن عرض أسباب التدخل العسكري في الصومال من خلالها، **أنظر:**

**Lewis, I. M.**, "*Misunderstanding the Somali Crisis*", Anthropology Today (Vol. 9, No. 4, Aug. 1993), 1 – 3.

و قرر الرئيس الأمريكي "بوش" تعيين السفير "روبرت ب. أوكلي" مبعوثاً خاصاً في الصومال، وسارع الجنرال "جونستون" بعمل علاقات وثيقة معه لتفادي أية طوارئ في المستقبل[١٩]. وقامت البحرية الأمريكية بنقل جنود مشاة البحرية، ووصلوا إلى سواحل الصومال في ٩ ديسمبر ١٩٩٢، أما قوات المارينز فقد نقلو جواً إلى مطار مقديشيو. ومهدت الدبلوماسية الأمريكية لوصول القوات بمحاولة الوصول إلى مصالحة ولو مؤقتة بين المليشيات الصومالية المسلحة، ومن جانب المليشيات فقد غيرت مواقعها، وانتقلت إلى أماكن آمنة كي تتجنب المصادرة والتدمير[٢٠].

وهكذا، استعدت الولايات المتحدة، وجهزت نفسها على نطاق واسع, وأعدت خططها العسكرية بعد أن استصدرت القرار رقم (٧٩٤) من مجلس الأمن في ٣ ديسمبر ١٩٩٢[٢١]، الذي يخول لها التدخل العسكري تحت مظلة الأمم المتحدة بكامل الحرية[٢٢]. وفي حين أن الرأي العام العالمي اعتبر الصومال – على حد قولهم – "حفرة عميقة" Bottomless Pit كان الجنرالات في الجيش الأمريكي يرددون أمام الرئيس الأمريكي: "نستطيع أن نقوم بالمهمة *We Can do the Job*" [٢٣].

وبموجب قرار الأمم المتحدة، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القوة في الصومال، لضمان وصول مواد الإغاثة الإنسانية في عملية إستعادة الأمل. وكان من أهم ما اشتمل عليه ذلك القرار:

١) أن الحالة في الصومال لها طابع فريد، ويجب إدراك أن الحالة بطبيعتها آخذة في التدهور، ومعقدة وغير عادية بما يتطلب الاستجابة السريعة.

٢) يجب أن تتوقف جميع الأطراف في الصومال عن القيام ببعض الأعمال العدائية.

---

[19] **Klarevas, L.J.**, "*Trends: The United States Peace Operation in Somalia*", The Public Opinion Quarterly (Vol. 64, No. 4, Winter 2000), 523.

[20] **Manuszak, J. T.**, The United States Army, 10; **Eribo, F.**, "*Russian Newspaper Coverage of Somalia and the Former Yugoslavia*", A Journal of Opinion (Vol. 22, No. 1 , Winter – Spring 1994), 30.

[٢١] القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، المؤرخ ٣ ديسمبر ١٩٩٢، الجلسة ٣١٤٥: (Dister. Central , S/RES/794/1992) **[الطبعة العربية]**

[٢٢] **التقرير الاستراتيجي العربي** ١٩٩٢, ١٦٠؛ **السياسة الدولية**، شهريات, عدد ١١٢، س٢٩ (القاهرة: ١٩٩٣), ٢٦٦.

[23] **Washington Post**, "The Path to Intervention: *A Massive Tragedy We Could Do Something About*" (6 December 1992), 1.

٣) المطالبة بتسهيل المتنازعين للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتقديم المساعدات الإنسانية لكل الصوماليين.

٤) يجب أن تتخذ جميع الأطراف كافة التدابير لكافة سلامة أفراد الأمم المتحدة(٢٤).

**وأوضح القرار رقم ٧٩٤ أن خطة التدخل ستنقسم على مرحلتين:**

**المرحلة الأولى:** تقوم بها القوات الأمريكية وقوات الدول المشتركة، وتتركز في وضع السبل الكفيلة بتوزيع المعونات الإنسانية, وإنشاء بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية.

**المرحلة الثانية:** تتعلق بانسحاب القوات الموجودة بالصومال، لتفسح المجال لبعثات الأمم المتحدة للسلام، التي ستحاول تحقيق مصالحة وطنية على أمل إعادة بناء الصومال لاحقا(٢٥).

* * *

(٢٤) **علي إسماعيل**, الصومال والحركات الوطنية، ١١٦.

(٢٥) **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢, ١٦٠؛ أيضا راجع:**

**John, H.L.**; **Oakley, R.B.**, *Somalia and Operation Restore Hope: Reflections on Peacemaking and Peacekeeping*, United States Institute of Peace Press (Washington: 1995).

## الإنزال المسلح للقوات المشتركة:

بعد التجهيز الجيد للعملية بدأت عمليات إرسال القوات المشتركة إلى الصومال، وشاركت فيها ١٢ دولة أشهرهم على الإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا, وقد رسمت الإدارة الأمريكية التي كانت تقود العملية Unosom(I) خطة عسكرية لا تقل في إتقانها عن خطط البنتاجون في عملية عاصفة الصحراء في الخليج.

### حجم التسليح:

١) ٢٣ طائرة هليوكوبتر عسكرية من نوع (Hoy) و(C130).

٢) ثلاث سفن (سفينة قتال Trypoly ، وسفينة نقل قوات برمائية Gonyo، وسفينة إنزال Roshmor).

### أما حجم القوات:

١) ١٨٠ من مشاة البحرية: وهي قوة ضاربة تنحصر مهمتها في القيام بعمليات التأمين والإغاثة.

٢) ٥٠٠ تابعين للقوات الجوية: ومهمتهم نقل المواد الغذائية[٢٦].

أما أعداد القوات المشتركة الأخرى، فقد ذكرت بعضها صحيفة "إزفستيا" Izvestia الروسية بناء على تقارير المخابرات على حد زعمها، وهي كالتالي: "فرنسا ٢.٠٠٠ جندي مشاة، إيطاليا ٢.٠٠٠ من صاعقة البحرية، كندا ٩٠٠ جندي مشاة، بلجيكا ٥٥٠ جندي مشاة، مصر ٧٥٠ من أسلحة مختلفة، أما الإمارات العربية المتحدة فقد تراوحت ما بين [٧٠٠ – ٩٠٠] جندي، وموريتانيا ٣٠٠ جندي، وأخيرا تركيا فتراوحت القوة ما بين [٤٠٠ – ٥٠٠] جندي"[٢٧].

**وكانت المهمة**: إنقاذ الصومال من المجاعة وليس التدخل العسكري, ولكننا نراها في بداية المهمة وبموجب هذه القوة الدولية تؤمّن مدينة (بيداوة) ومدينة

---

(26) **Stevenson, J.**, "*Hope Restored in Somalia?*", Foreign Policy (No. 91, Summer 1993), 138.

(27) **Izvestia**, 7 December 1992; **Eribo, F.**, "*Russian Newspaper Coverage of Somalia*", 32.

(أودور) وبلدة (بيليت) وبلدة (هوين), وتم إحكام القبضة عليهم كلية كما تم تطهير (أودور) من الألغام[٢٨], والسيطرة على (بارديو) بمعاونة القوات الفرنسية[٢٩].

وعندما علمت المليشيات الصومالية المسلحة أن بالقوة المشتركة قوات أمريكية, أخذت الأطراف المتنازعة تلملم قواتها، وتتوقف عن إطلاق النار. وظهر بعض الترحيب الرمزي بالقوات الدولية وخاصة الأمريكية. وللمرة الأولى، التقى الرئيس المؤقت "علي مهدي محمد" والجنرال "عيديد" بإشراف واشنطن في مبنى شركة النفط الأمريكية (كونوكو), وكانت هي المقر المؤقت للسفارة الأمريكية في الصومال, وأعلنا فيه بياناً مشتركاً يوم ١١ ديسمبر ١٩٩٢, وفيه خطة لتهدئة الموقف من عدة نقاط:

١) وقف إطلاق النار فوراً في مقديشيو وانسحاب المليشيات التابعة لكل طرف.
٢) مناشدة كل الأطراف الصومالية لوقف إطلاق النار، ووقف الحملات الدعائية[٣٠].
٣) إزالة الخط الأخضر الفاصل بين شطري مقديشيو الشمالي والجنوبي، وفتح الطريق المعبد بينهما.
٤) تشكيل لجنة من الجانبين تكلف بتنفيذ الخطة[٣١].

في يوم ١٩ ديسمبر ١٩٩٢، اتفق كل من مهدي وعيديد على سحب قواتهما من مقديشو[٣٢], كما اتفق الطرفان بإشراف واشنطن على حل جميع النزاعات القبلية بين أطراف النزاع الرئيسية الثلاثة: (الأبطال) ثم (الهبرجدر) و(الدارود), بالطرق التقليدية مع الأخذ في الاعتبار المطالب المتعلقة بالملكيات التي لم تدمرها الحرب، فضلاً عن تكليف لجنة سياسية لحل جميع المشكلات السياسية في أقرب وقت، ثم وقف عمليات القتال, داخل مقديشيو وخارجها، وكذلك في المناطق المشتعلة[٣٣].

---

[٢٨] **التقرير الاستراتيجي العربي** ١٩٩٢, ٢٦٦.
[٢٩] **السياسة الدولية**, شهريات, عدد١١٢، س٢٩ (القاهرة: ١٩٩٣)، ٢٦٥.
[30] **Western, J.**, *"Sources of Humanitarian: Beliefs, Information, and Advocacy in the U.S. Decisions on Somalia and Bosnia"*, International Security (Vol. 26, No. 4, 2002), 112– 142.
[٣١] **التقرير الاستراتيجي العربي** ١٩٩٢, ١٦٠، ١٦١.
[٣٢] **السياسة الدولية**, شهريات, عدد١١٢, س٢٩ (القاهرة: ١٩٩٣)، ٢٣٩.
[٣٣] **التقرير الاستراتيجي العربي** ١٩٩٢, ١٦١؛ **السياسة الدولية**, شهريات, عدد١١٢, س٢٩ (القاهرة: ١٩٩٣), ٢٦٦.

واستمرت أعمال القوة الدولية كما نصت الخطة الأمريكية تحت قيادة الجنرال "روبرت جونستون" من المشاة البرية, وتحت قيادة ١٦ ألف من مشاة البحرية يقومون بالإغاثة, و ٦٠٠ من سلاح الجو يقومون بعمل جسر جوي من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصومال مباشرة, ومن (ممباسا) إلى الصومال, كما تم إنزال ١٠ آلاف جندي مارينز لتوفير الأمن الداخلي مع انتشار ١٥٥٠ جندي بحرية لتوفير حماية ووجود عسكري أمريكي بالقرب من الساحل الصومالي.

وهكذا، فمجموع القوات الأمريكية وحدها المرسلة إلى الصومال في نهاية عام ١٩٩٢ فقط وصلت بدقة إلى ٢٨.١٥٠ جندي[٣٤]. أما باقي القوات المشتركة فقد وصلت إلى ٤٠.٠٠٠ من ٢٣ دولة يبلغ تسليحها عدداً غير محدود, وبتكلفة تصل إلى مليار ونصف المليار من الدولار الأمريكي في العام الواحد، من ميزانية رصدتها الأمم المتحدة في واحدة من أكبر الموازنات التي يرصدها المجتمع الدولي في عملية كانت الأولى من نوعها منذ إنشاء المنظمة الدولية, لأنها تتعلق بناحية استراتيجية هامة[٣٥].

وفي ٩ ديسمبر ١٩٩٢، بدأت طلائع قوات الـ UNITAF تصل إلى الصومال[٣٦]، وفي مقابل تلك الأعداد من القوات الدولية المشاركة في العملية كانت الصو مال عسكرياً في حالة مأسوف عليها, ففي أعقاب الإطاحة بسياد بري في عام ١٩٩١ لم يصل إلى الحكم نظام مستقر، وبالتالي تعددت الجهات وتباينت أعداد قواتها, وقد عرض تقرير استراتيجي للأهرام في عام ١٩٩٣ بياناً بالقوة العسكرية للفصائل المختلفة, وأوضح أنها تتألف من ست مليشيات كبرى تابعة للجهات المتصارعة مسلحين بكميات هائلة من الأسلحة والمعدات الخفيفة والثقيلة[٣٧].

ولكن بعـ د نزول القوات الأمريكية لم يحدث ما كان مرجواً من تنشيط دور المنظمة في تأمين المساعدات الإنسانية, بل جرى على العكس من ذلك، إبطال متعمد لوتيرة أعمال الإغاثة, وقد دفع ذلك الجزائري "محمد سحنون" ممثل الأمم المتحدة في الصومال إلى توجيه انتقادات حادة لهذا السبب إلى شخص الأمين العام "بطرس

---

[٣٤] **خالد رياض**, الصومال الوعي الغائب, ١٣٨؛ **أيضاً:**
**Stevenson, J.**, *Hope Restored in Somalia?*, 139.

[٣٥] **علي إسماعيل محمد**, الصومال والحركات الوطنية، ١١٨.

[٣٦] **إجلال رأفت**, الأزمة الصومالية, أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار مصر وإفريقيا, سلسلة تاريخ المصريين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦), ١٣٠.

[٣٧] **التقرير الاستراتيجي للأهرام** ١٩٩٣, موازين القوى العسكرية, ١١٧؛ **أيضاً:**
**John L.H.; Robert B.O.**, *Somalia and Operation Restore Hope*, 44.

غالي", حيث رد عليه "غالي" بقسوة غير مبررة على هذه الانتقادات ليجبره على الاستقالة في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢, وتم تعيين "عصمت كتاني" العراقي الجنسية الذي استقال هو الآخر قبل مرور ٤ أشهر على توليه المنصب[٣٨].

وفي اتجاه إنهاء الأزمة، تبنت الأمم المتحدة - بعد أن عزمت الولايات المتحدة على تسليمها قيادة العمليات - عقد مؤتمر سلام خاص بالمصالحة الوطنية تحت رعاية الأمم المتحدة، وكان ذلك بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي, واللجنة الدائمة للقرن الإفريقي المعنية بالصومال المنبثقة عن قمة دول القرن الإفريقي التي انعقدت في أبريل ١٩٩٢ بأديس أبابا, بالإضافة إلى إمكانية اشتراك بعض المنظمات الحكومية وغيرها من الراغبة في ذلك[٣٩]. ولكن تطورات الموقف كانت أسرع من أية قرارات تصدر عن مؤتمر.




---

[٣٨] **السياسة الدولية**, شهريات، عدد١١٢, س٢٩ (القاهرة: ١٩٩٣), ٢٥٩؛ **خالد رياض**, الصومال الوعي الغائب, ١٤١؛ **علي إسماعيل محمد**, الصومال والحركات الوطنية, ١٥؛ **أحمد الصاوي**, الصومال الجذور والمغزى, نشرة الحزب العربي الديمقراطي الناصري, العدد الأول (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية, يونيو١٩٩٣)، ٢٠- ٢١.

[٣٩] **التقرير الاستراتيجي العربي** ١٩٩٢, التدخل الأمريكي دلالاته وآفاقه, ١٦١؛ **أيضا:**
**Stevenson, J.**, "*Hope Restored in Somalia?*", 152.

# المبحث السابع

# المــأزق الصـومالـي

## نزع سلاح الفصائل الصومالية:

كانت أكثر الأزمات التي واجهت القوات الدولية في الصومال، هي وجود كمية كبيرة من السلاح في أيدي المقاومة الصومالية، وكانت تلك الكمية حتما سوف تؤثر في سير عمليات القوات الخاصة بالإغاثة الإنسانية، ولزم اتخاذ قرار حاسم يقاوم وجود تلك الكمية من الأسلحة، قرار بنزع سلاح الفصائل الصومالية.

ومن خلال رصد تطورات موقف القوات الدولية المشتركة في الأراضي الصومالية، لوحظ عدم حياد خطة القوات المشتركة بالنسبة لعمليات نزع السلاح الثقيل لدى الفصائل الصومالية، وعلى سبيل المثال، تُركت أسلحة دون نزعها بغرض تقوية عشيرة الرئيس المؤقت "علي مهدي محمد"، والمساعدة في تنصيبه رئيسا فعلياً للصومال بعد ذلك، نظراً لتفهمه لطبيعة المصالح الأمريكية في الصومال والشرق الأوسط.

ورفض "عيديد" سياسة التدخل في الشئون الداخلية، كما اعترض الأمين العام للأمم المتحدة على سياسة القوات الدولية المشتركة في عمليات نزع السلاح، وبدأ الخلاف بين الأمين العام والإدارة الأمريكية بصورة علنية عندما تحفظ الأمين العام على تمركز القوات الأمريكية في المناطق الحيوية بالصومال، وقيامها بعملية تمشيط واسعة متجاهلة خطة الأمم المتحدة التي تقوم على نزع السلاح من كل الفصائل دون استثناء[١]، حتى إذا ما تسلمت الأمم المتحدة قيادة عملية "إعادة الأمل" كانت القوات الأمريكية قد استقرت في الأماكن الحيوية دون منافس.

وفي ٢ يناير ١٩٩٣ اغتيل مسئول الإغاثة الدولية بالصومال بعد كشفه لوقائع مذبحة في كسمايو[٢]. وأكدت الولايات المتحدة عزمها على خفض عدد قواتها إلى ٤ آلاف جندي فقط، ولكن أعمال الاغتيال ضد موظفي الأمم المتحدة ظلت مستمرة، وتم اغتيال أحد مسئولي اليونيسيف ، ورداً على ذلك قام اليونيسيف بسحب موظفيه من كسمايو في الوقت الذي بدأت فيه أعمال مؤتمر تحضيري في أديس أبابا[٣].

---

[١] **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢**، التدخل الأمريكي دلالاته وآفاقه، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (القاهرة: ١٩٩٣)، ١٦١؛ **أيضاً:**

**Stevenson, J.**, "*Hope Restored in Somalia?*", Foreign Policy (No. 91, Summer: 1993), 152.

[٢] **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد١١٢، س٢٩ (القاهرة: ١٩٩٣)، ٢٦٨.

[٣] **نفسه**، ٣٠٠.

وقد شارك في المؤتمر ممثلون عن ١٩ دولة لديها قوات مشاركة في العملية، كما شارك الأمين العام لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وحضر المؤتمر ممثلون عن لجنة القرن الإفريقي المنبثقة عن تجمع دول القرن. وكانت أهم قراراته:

١) عقد مؤتمر الوفاق الوطني الصومالي في ١٥ مارس ١٩٩٣.
٢) تشكيل لجنة تضم مراقبين تابعين للأمم المتحدة، وممثلين لقادة الجماعات المختلفة للإشراف على وقف إطلاق النار ونزع سلاح المليشيات.
٣) استمرار التعاون الكامل مع منظمات الإغاثة الدولية داخل الصومال وخارجه.
٤) التعهد بحرية تنقل الصوماليين في كل أنحاء الصومال كإجراء أولي لبناء الثقة.
٥) الاتفاق على إعداد معسكرات خارج المدن لإقامة أفراد المليشيات[٤].

وفي نهاية المؤتمر التحضيري فشل زعماء الفصائل الصومالية في الوصول إلى اتفاق، وانتهى المؤتمر بأن شنَّ "عيديد" هجوماً حاداً على الأمم المتحدة، وأعلن عن رغبته بحق الفيتو في مؤتمر مارس المزمع عقده[٥].

وتسارعت الأحداث.. ففي يناير ١٩٩٣ اقتحمت القوات الأمريكية ضاحية في مقديشيو للاستيلاء على مستودع سلاح، وفي ١١ يناير ١٩٩٣ وافق أعضاء المؤتمر التحضيري على نزع سلاح المليشيات، وفي ٣١ يناير انتشرت القوات الكندية على الحدود الصومالية الإثيوبية. وسرعان ما استولى "عيديد" على مدينة "كسمايو"، مما أدى إلى اضطراب البلاد، وقامت المظاهرات تحتج على هذا التصرف، وتجددت الاشتباكات بين المسلحين وقوات التحالف بمقديشيو، مما جعل الأمم المتحدة تُحَمل "عيديد" مسئولية تلك الاضطرابات[٦].

ومما سبق يتضح أن مهمة المنظمة الدولية تطورت **عبر مرحلتين:**

**أولهما:** عملية Restore Hope أو Unosom I ، التي ركزت على توفير المساعدات الإنسانية، وكانت تقودها الولايات المتحدة وفق صيغة غامضة وغير مفهومة تحت علم الأمم المتحدة، ووسط غموض موقفها من عمليات نزع سلاح

---

[٤] **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣**، المصالحة السياسية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٤)، ١٢١، ١٢٢.
[٥] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ١١٢، س ٢٩، ٢٦٨.
[٦] **نفسه**، ٢٧١.

الميليشيات. **وثانيهما:** عملية Unosom II، وتسلمت فيها الأمم المتحدة القيادة رسمياً[٧].

**وهكذا،** أخذت المهمة الدولية أبعاداً مختلفة حيث بدأ التركيز على المصالحة السياسية والدور العسكري المباشر. وعند انعقاد مؤتمر المصالحة الصومالية في ١٥ مارس ١٩٩٣ وحضره ممثلوا ١٥ فصيلة صومالية، وكان من أهم الفصائل التي غابت عن المؤتمر (الاتحاد الإسلامي في الصومال) لاعتقاده بعدم دعوة القوى الصومالية جميعها، وأنه من الواجب مشاركتها.

**وجاءت قرارات المؤتمر كالآتي:**

١) إنشاء حكم ذاتي إقليمي في الأقاليم الثماني عشر.
٢) وضع ميثاق وطني بالتعاون مع خبراء صوماليين ودوليين.
٣) عمل لجنة الآلية الانتقالية كلجنة تنسيق وطنية لمراقبة تنفيذ قرارات المؤتمر، وأن تجهز لعقد مؤتمر الوفاق الوطني الثاني.
٤) مباشرة قوات حفظ السلام لعملية نزع سلاح المليشيات الصومالية خلال ٩٠ يوماً[٨].

وانقسمت جبهات المؤتمر إلى جبهتين، واتضح أمام أمريكا أن جبهة "عيديد" بمثابة عائق لمشروعاتها، وهي التي تهدف إلى خلق حكومة وطنية صومالية بأسرع وقت، لتمهيد الأجواء للشركات الأمريكية التي كانت تعمل في مجال التنقيب عن البترول في عهد "سياد بري"، ولذلك يجب تصفية هذه الجبهة أولاً قبل الشروع في المصالحة السياسية[٩].

ولكن لماذا سلمت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العملية إلى الأمم المتحدة؟ وفي هذا الوقت تحديداً (!!) وما هو الغرض من ذلك؟...

لقد كان أمام الولايات المتحدة طريقان يجب أن تختار أحدهما، **وهما:**

١) أن تخوض القوات الأمريكية المواجهة المباشرة مع الجنرال "عيديد" عسكرياً، مع المخاطرة بفقدان التأييد الدولي للعملية.

٢) انسحاب القوات الأمريكية من الصومال، وتسليم قيادة العمليات للأمم المتحدة، ثم افتعال مواجهة بين قوات الأمم المتحدة وقوات "عيديد"، وتقوم

---

(٧) **التقرير الاستراتيجي** ١٩٩٣، الأمم المتحدة والصومال، ١٢٥.
(٨) **نفسه**، المصالحة السياسية، ١٢٢.
(٩) **خالد رياض**، الصومال الوعي الغائب، ط١ (القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٤)، ١٤١.

خلالها القوات الأمريكية القريبة من سواحل الصومال بتصفية قوات "عيديد"، والقبض عليه تحت قيادة الأمم المتحدة[١٠].

وكانت الطريقة الثانية تمثل حلا مثاليا لفرض السياسة الأمريكية على الصومال كلها، وبالفعل رفضت القوات الأمريكية المشاركة في عملية نزع السلاح من الفصائل الصومالية، بحجة أن الدور الأمريكي هو في الأساس تأمين قوافل الإغاثة الإنسانية ونشر الأمن، ثم تسلمت الأمم المتحدة العملية (Unosom I) باسم (Unosom II)[١١].

* * *

(١٠) **نفسه**، ١٤٣.

(١١) **إجلال رأفت**، الأزمة الصومالية، أعمال ندوة لجنة تاريخ وآثار مصر وإفريقيا، سلسلة تاريخ المصريين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ١٣٧.

## عملية (Unosom II) مكيدة أمريكية:

في ٢٦ مارس ١٩٩٣ أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٨١٤[١٢] الذي رصد تطورات عملية Unosom I حتى نهايتها، وقرر البدء في تنفيذ العملية التالية، وبموجب هذا القرار فإن صلاحيات Unosom II أصبحت واسعة جدا وتضمنت إعادة إنشاء قوة شرطة، وحدد يوم ٣١ أكتوبر ١٩٩٣ موعداً أولياً لانتهاء العملية[١٣].

وتم تشكيل قوة دولية تصل إلى ١٨,٠٠٠ جندي يعاونهم ٢,٨٠٠ مدني، وتم تعيين الجنرال التركي "شفيتبير" قائداً عسكرياً لهذه القوات، بينما أصبح الأدميرال الأمريكي المتقاعد "جوناثان هاو" مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة في الصومال.

وهكذا، كان "شفيتبير" هو القائد العسكري والأدميرال "جوناثان هاو" هو القائد السياسي للعملية، وكان أحد مساعدي "شفيتبير" أمريكي، وتم تعيين الأمريكي "أبريل جلاس" سفير الولايات المتحدة في العراق سابقاً مستشاراً للقائد التركي، ويعاونه أيضا المستشار "درايير" المتخصص في الشئون الصومالية[١٤]. وخلق هذا انطباعاً لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العملية الجديدة، وربما كان ذلك صحيحاً لأن الخطة الأمريكية بترك العملية في يد الأمم المتحدة تنفذ أهداف الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مباشرة.

وفي أحرج موقف وتحدي تعرضت له الأمم المتحدة بعد أن قامت بنزع سلاح المليشيات التابعة للجنرال "عيديد"، حدثت مواجهة مسلحة بينهم وفقدت قوات الأمم المتحدة ٢٤ جندياً باكستانياً من أبرع أفرادها كما قتل أكثر من ٧٥ صومالياً[١٥].

ومن المؤكد أنه قد تسربت معلومات لعيديد عن عزم هذه القوة على نزع سلاح أحد الفصائل التابعة له، والاستيلاء على مبنى محطة إذاعية تابعة لقواته، وهو ما أنكرته قيادة Unosom II فيما بعد، وبالتالي تم نصب كمين محكم.

---

[١٢] القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، الجلسة ٣١٨٨:
(Dister. Central , S/RES/814/1993) **[الطبعة العربية]**

[13] **Stevenson, J.**, *Hope Restored in Somalia?*, 154.

[١٤] **علي إسماعيل محمد**، الصومال والحركات الوطنية والأطماع الدولية وأهمية وحدة الصف الوطني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ١٢٤.

[15] **Klarevas , L.J.**, "*Trends: The United States Peace Operation in Somalia*", The Public Opinion Quarterly (Vol. 64, No. 4, Winter 2000), 526.

وبدأت سياسة الأمم المتحدة في الصومال تعاني من الاضطراب، وكان على القوات الأمريكية أن تفرض هيمنتها كما خططت تماماً. وتلقفت الولايات المتحدة الأمريكية الحادث، وقامت إدارتها بإصدار أوامر مباشرة لقائد القوة الأمريكية الجنرال "روبرت جونستون" بقصف قوات "عيديد" بالطائرات. وبعد إتمام العملية تم إنذار "عيديد" بسحب قواته من مقديشيو، واستمرت الغارات الأمريكية على قواته عدة أيام حتى تراجع "عيديد".

واستنكرت كل دول العالم تلك السياسة الأمريكية الملتوية، وأعلن "عيديد" موافقته على اتفاق المصالحة الوطنية ، لكن ذلك لم يكن كافياً لوقف هجمات الولايات المتحدة الأمريكية على قوات "عيديد" وبعض المناطق الحيوية في الصومال، ولم يمنع ذلك سقوط المئات من القتلى المدنيين نتيجة الخطأ في تحديد الهدف(١٦). وقامت المظاهرات في مقديشيو تندد بالأمم المتحدة والولايات المتحدة. ونجحت الخطة الأمريكية حين أظهرت القوات التابعة للأمم المتحدة كقوات معادية للصوماليين(١٧).

ولقد رفضت إيطاليا تلك السياسة ،واعتبرت نفسها هي الأقدر على التعامل مع تلك المناطق في الصومال، نظراً لخبرتها التاريخية في الصومال، وتعلم جيداً التركيبة القبلية والسياسية فيه، كما أنها لا تزال تحتفظ بعلاقات جيدة مع زعماء القبائل والعشائر والعديد من عناصر النخبة السياسية في الصومال.

ولكن تلك الخبرة الإيطالية لم تلق اهتماماً وسط كل هذه الاضطرابات، خاصة بعد مقتل جنود الأمم المتحدة . وأصدر مجلس الأمن قراراً بالقبض على الجنرال "عيديد"، وملاحقة المسئولين عن حادث مقتل جنود الأمم المتحدة، كما رصدت القوات الدولية المشتركة مكافأة قدرها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لمن يدلي بمعلومات عن "عيديد"، أو يقتاده إلى مقر قيادة (Unosom II)، وفي المقابل رصد "عيديد" رئيس التحالف الوطني مليون دولار أمريكي مكافأة لمن يقتل المبعوث الشخصي للأمم المتحدة "جوناثان هاو"(١٨).

---

(١٦) **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٣**، الصومال والأمم المتحدة، ١٢٥.

(١٧) **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ والسياسة في إفريقيا (القاهرة:١٩٩٧)، ٤١٨.

(١٨) **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٣**، الصومال والأمم المتحدة، ١٥٢، ١٢٦؛ **علي إسماعيل محمد**، الصومال والحركات الوطنية، ١٢٦؛ **أيضاً:**

**Damrosch, L.F.**, "*The Clinton Administration and War Powers*", Law and Contemporary Problems (Vol.63, No.1/2, Winter– Spring 2000), 132, 133.

## المـــــأزق:

مع تلك التهديدات والاتهامات المتبادلة قررت الأمم المتحدة تأكيد مصداقية الحفاظ على السلام في الصومال وتوجيه عقوبات قاسية لمنع المزيد من الاعتداءات مستقبلاً على قوات الأمم المتحدة، وشنت قواتها بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية هجمات برية وجوية مركزة وسط استنكار دولي تجاه تلك الهجمات.

ورغم ذلك، استخدمت طائرات طراز C-130 ومروحيات Koper ودبابات من أنواع شتى، وشمل التدمير العديد من المنشآت العسكرية، ومخزونات الأسلحة والذخائر، واعتقلت أكثر من ٢٠٠ شخص من المقربين إلى "عيديد" لتجبرهم على الإدلاء بمعلومات ترشدهم إليه. وفي النهاية أسفرت المواجهة عن قتل ٥ أفراد من قوات الأمم المتحدة وإصابة أكثر من ٤٠ إلى جانب قتل حوالي ١٩ صومالي على الأقل[١٩].

ومن المفهوم أن الدول العظمى لا تتقبل الخسائر في الحروب الصغرى، على عكس الحال مع خصومها ، وقد ظهر هذا التباين أيضاً عند دخول القوات الأمريكية إلى الصومال، فعلى سبيل المثال فتر الحماس الأمريكي للعمليات العسكرية في الصومال حالما سقط (١٨ ) جندياً أمريكياً قتلى في شوارع العاصمة الصومالية مقديشو ، حين اشتدت المعارك يومي ٣، ٤ أكتوبر ١٩٩٣[٢٠]، مما أدى إلى مقتل هؤلاء الجنود وجرح (٤٨ ) جندياً أمريكياً آخرين، مقابل (٣١٢ ) قتيلاً صومالياً، وجرح (٨١٤) منهم.

وكانت حصيلة القتلى الأمريكيين في الصومال قد بلغت (٣٠) قتيلاً، وأكثر من (١٠٠) جريح، بينما تراوحت خسائر الصوماليين بين (١٠٠٠) قتيل، و(٣٠٠٠) جريح[٢١].

ومع محاولة الإدارة الأمريكية السيطرة على الموقف بدأت حالة من السلبية ضد قوات الأمم المتحدة وعلى رأسها قوات الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرتهم كل الأمة الصومالية (أعداء)، وظهرت عدة عوامل أدت إلى مأزق حقيقي:

١) تساقط عشرات القتلى في الصوماليين بين قوات الأمم المتحدة.

---

[١٩] **علي إسماعيل محمد**، الصومال والحركات الوطنية، ١٢٨.

[20] **Klarevas, L.J.**, "*Trends*", 524.

[٢١] **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، هزائم الدول العظمى في الحروب المحدودة، عدد ٧٣ (السعودية: ١ يونيو ٢٠٠٦).

٢) فشل القوات الأمريكية في اعتقال "عيديد" الذي تحدى الوجود الأمريكي في الصومال بعد أربعة أشهر من المطاردات القوية.

٣) العز الكامل عن ضبط الأوضاع في الصومال، وعدم وضوح رؤيا لمستقبل المنطقة.

٤) الضغط الخارجي الدولي الذي يطالب بإعادة تقييم المهمة.

٥) علو الأصوات الداخلية والخارجية بضرورة إنهاء العملية برمتها[٢٢].

وهكذا، تصاعدت نبرة المطالبة بالانسحاب الأمريكي الشامل والفوري بعد حساب الأرباح والخسائر، وبالفعل أعلنت الإدارة الأمريكية عن سياسة جديدة تستبعد الحل العسكري للأزمة[٢٣].

كان مقتل الجنود الأمريكيون يتزايد يوما بعد يوم، وسبب ذلك ضجة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، تذكر معها الشعب الأمريكي أهوال حرب فيتنام، حيث راح آلاف الجنود ضحية سوء الإدارة العسكرية الأمريكية. وبناء على ذلك أصبح الانسحاب الأمريكي من الصومال من الضرورات الملحة[٢٤].

واتخذ الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" قرارا في السابع من أكتوبر ١٩٩٣، حدد فيه نهاية شهر مارس ١٩٩٤ موعدا لانسحاب جميع القوات الأمريكية من الصومال[٢٥].

ومن الواضح أن الولايات المتحدة سعت لتحقيق مصالحها القومية بحساب المكسب والخسارة، فالإنفاق العسكري الأمريكي في الصومال قدر خلال الشهر الأول بمليار ونصف المليار دولار أمريكي، وجاء ذلك طبقا لما أعلن رسميا في

---

(٢٢) **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ، ٤١٨؛ **أيضا:**

**Damrosch, L.F.**, "*The Clinton Administration*", 133.

(٢٣) **التقرير الإستراتيجي ١٩٩٣**، الصومال والأمم المتحدة، ١٢٦؛ **علي إسماعيل محمد**، الصومال والحركات الوطنية، ١٢٦.

(٢٤) **نفسه**، ١٢٨.

(٢٥) **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٣**، الصومال والأمم المتحدة، ١٢٧؛ ومن المعروف أنه منذ ذلك الحين طغى على الأمريكيين هاجس تجنُّب الخسائر في الحرب، وبدا ذلك واضحا في الحملة الجوية على (كوسوفو)، والتي سادت فيها فكرة استخدام القوة العسكرية دون أن تسيل من القوات الأمريكية قطرة دم إلا فيما ندر ونتيجة لأخطاء فردية، علاوة على أنها قد ركزت تركيزا شديدا على عدم حدوث إصابات بنيران القوات الصديقة كمعيار رئيسي للنجاح.

مناقشات الكونجرس في أكتوبر ١٩٩٣، وذلك بخلاف نفقات الإغاثة الإنسانية، كذلك فقد ورد في التقارير أن تسعة أعشار المبالغ المخصصة لمهمات إنسانية في العمليتين Unosom الأولى والثانية كانت تنفق في مهمات وأغراض عسكرية(٢٦) وليست للإغاثة.

وقام الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور "بطرس غالي" بإعداد خيارات ثلاثة لمهمة القوات الدولية في الصومال، إذا ما انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف إنقاذ العملية من الانهيار الكامل.

**أولاً:** قيام دول أخرى بإرسال قوات إلى الصومال، لتحل محل القوات الأمريكية المقرر انسحابها في ٢١ مارس ١٩٩٤.

**ثانياً:** خفض تعداد القوات الدولية إلى ١٨ ألف جندي، وتقتصر مهمتها على الجهود الإنسانية، دون محاولة نزع السلاح الصومالي بالقوة.

**ثالثاً:** يتضمن خفض قوات الأمم المتحدة إلى ٥ آلاف جندي، للحفاظ على مطارات الصومال وموانيها مفتوحة(٢٧).

ولكن ذلك كله كان بلا جدوى، فبعد أن قرر "بيل كلينتون" سحب قواته من الصومال أعلنت عدة دول غربية من بينها فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا واليونان عن موعد انسحاب قواتها في الفترة من نهاية ديسمبر ١٩٩٣(٢٨) إلى مارس ١٩٩٤(٢٩).

والجدير بالذكر، أن الدول الاستعمارية السابقة كان لها مواقف محددة، فقد عزفت بريطانيا عن المشاركة في القوات الدولية لأن مصالحها في الصومال الشمالية مستقرة وليست محل تهديد، أما إيطاليا فقد حرصت على المشاركة حفاظا على مصالحها في الإقليم، ورغبة في عدم ترك الساحة خالية أمام الأطماع الأمريكية.

ولكن بعد قرار سحب القوة الأمريكية أعلنت إيطاليا عزمها على سحب قواتها هي الأخرى في خلال النصف الأول من عام ١٩٩٤، وإذا كانت ألمانيا قد اشتركت مع إيطاليا في إبداء اعتراضها على انحراف العملية عن أهدافها فإن فرنسا لم تبد

---

(٢٦) **علي إسماعيل محمد**، الصومال والحركات الوطنية، ١٢٩.

(٢٧) **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ، ٤١٨.

(28) **Eribo, F.**, "*Russian Newspaper Coverage of Somalia and the Former Yugoslavia*", A Journal of Opinion (Vol. 22, No. 1, Winter – Spring 1994), 32.

(٢٩) **التقرير الإستراتيجي ١٩٩٣**، الصومال والأمم المتحدة، ١٢٧.

اعتراضا واكتفت بإبداء أسفها على ضحايا العملية، ولكن الخوف من التورط في الأزمة بعد انسحاب القوة الأمريكية دفعها إلى تحديد نهاية شهر ديسمبر ١٩٩٣ موعدا للانسحاب من الصومال[٣٠].

ولم يكن هناك حل سوى محاولة المصالحة الوطنية السلمية، وبدأ طرح مسألة أقلمة حل الأزمة الصومالية كمخرج لتسوية الأزمة بصورة مشرفة لمهمة الأمم المتحدة، على أن توضع آليات التحرك والتنسيق بالتعاون مع المنظمات الدولية.

واستضافت القاهرة بصفتها ترأس منظمة الوحدة الإفريقية اجتماعا في ١٤ أكتوبر، شارك فيه الأمناء العامون للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وكان من أبرز عناصر الصيغة الأولى، أن تتولى إثيوبيا دورا في حمل الفصائل الفلسطينية على وقف إطلاق النار في القتال ضد قوات التحالف.

وفي هذه الأجواء المتضاربة تم إقناع "عيديد" بحضور مؤتمر المصالحة الثاني في أديس أبابا بعد أن أعطت الولايات المتحدة الأمريكية ضمانا لسلامته وتولت نقله على متن إحدى طائراتها العسكرية، ولكن وقبل أن تبدأ فعاليات المؤتمر أعلن متحدث باسم الحكومة الإثيوبية أن المؤتمر تشاوريا وليس للمصالحة[٣١]، وبالطبع كان هذا التصريح بناء على خوفها من تحمل تبعات ما إذا فشل المؤتمر.

**وكان من بين نتائج المؤتمر ما يلي:**

١) موافقة "عيديد" على تشكيل لجنة موسعة من قيادات التحالف للتفاوض مع مجموعة الإثني عشر المتنافسة بقيادة "المهدي".

٢) تحديد خطوات نزع السلاح من المليشيات.

٣) مشاركة الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة في عملية نزع السلاح[٣٢].

٤) اختلفت الآراء حول تفسير قرارات المؤتمر.

---

[٣٠] **علي إسماعيل محمد**، الصومال والحركات الوطنية، ١٢٩؛ **أيضا:**
**Klarevas, L.J.**, "*Trends*", 527, 528.

[٣١] **التقرير الإستراتيجي ١٩٩٣**، الصومال والأمم المتحدة، ١٢٤.

[٣٢] **عبد الله عبد الرازق**، موسوعة التاريخ، ٤١٩.

٥) إصرار مجموعة "عيديد" على إبعاد الأمم المتحدة عن الجدل السياسي والدستوري، بينما يتمسك بها "علي مهدي محمد".

٦) رفض "عيديد" مقابلة "علي مهدي محمد" لتصفية النزاع[٣٣].

وهكذا فشل المؤتمر الذي حضرته ١٥ فصيلة صومالية، ونتج عن ذلك أن الأطراف المشرفة على جلسات المصالحة بدأت تشعر بالملل من عدم تعاون الأطراف المتصارعة، ونتيجة لذلك بدأت الصومال في الاتجاه نحو منعطف جديد من العمل السياسي والعسكري، شكل بدوره أزمة حقيقية بمعنى الكلمة.




(٣٣) **التقرير الإستراتيجي ١٩٩٣**، الصومال والأمم المتحدة، ١٢٤.

# المبحث الثامن

# الاحتواء المصري للنزاع فـــي الصـــومال

## الصومال ومنعطف جديد:

في ٥ فبراير ١٩٩٤ قرر مجلس الأمن الدولي بالإجماع خفض عدد قوات حفظ السلام العاملة في الصومال تدريجياً من ٣٠ ألف جندي كحد أقصى إلى ٢٢ ألف جندي، وصرح "عيديد" بأنه وقادة بعض الفصائل الأخرى - لم يصرح باسمها – بصدد التوصل إلى اتفاق لتشكيل حكومة انتقالية جديدة[١]. وفي مارس دعا "عيديد" أنصاره إلى عدم مهاجمة جنود الأمم المتحدة أثناء انسحابهم من الصومال[٢].

وانسحب جنود الأمم المتحدة من الصومال، دون أن يوضع حد للأزمة الصومالية[٣]. وبعد دخول "عيديد" مقديشيو شكل مجلساً إدارياً، وطرد موظفي هيئات الإغاثة الدولية، واستولى على جميع ممتلكاتها[٤]. و عمّ الهدوء الأراضي الصومالية حتى أشرف العام ١٩٩٥ على الانتهاء، وفي سبتمبر ١٩٩٥ غادر "عيديد" العاصمة الصومالية مقديشيو على رأس ٦٠٠ من رجاله، و٣٠ سيارة مجهزة بالأسلحة الثقيلة، وبعد قتال محدود الفعالية على بعد ٢٤٠ كيلو متر إلى الجنوب الغربي من مقديشيو، استولى على بيداوة، وأطلق عليها اسم (مدينة الموز)، وكان ذلك أهم تحرك عسكري منذ طُردت قوات "عيديد" من مدينة كسمايو الساحلية عام ١٩٩٣[٥].

وفي نهاية عام ١٩٩٥ تم انتخاب "محمد فارح عيديد" رئيساً للصومال من جانب مؤيديه، ووسط رفض زعماء الفصائل الصومالية المنافسة[٦]. وكان يجب اتخاذ بعض القرارات التي جاءت من ذلك العبء التاريخي الذي يحمله قادة الصومال، وراح "عيديد" يؤكد عروبة الصومال وإسلامه مستصدراً بعض القرارات بمنع العمل أثناء الصلاة، وتنفيذ أحكام الإعدام بالسيف، وبعض التشريعات الإسلامية الأخرى.

وأعرب مجلس الأمن في جلسته المنعقدة في ٢٥ يناير ١٩٩٦ عن قلقه البالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، ونادى المجلس بنبذ العنف، ووضع مصالح الصومال فوق الخلافات الشخصية، ورحب

---

(١) **السياسة الدولية**، شهريات الأحداث، عدد١١٧، س٣٠ (القاهرة: ١٩٩٤)، ٣٥٤.
(٢) **نفسه**، ٣١٣.
(٣) **إجلال رأفت**، الأزمة الصومالية، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار، مصر وإفريقيا، سلسلة تاريخ المصريين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ١٣١.
(٤) **علي إسماعيل محمد**، الصومال والحركات الوطنية والأطماع الدولية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ١٣٢.
(٥) **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ١٢٣، س٣٢ (القاهرة: ١٩٩٦)، ٣٠٧.
(٦) **علي إسماعيل محمد**، الصومال والحركات الوطنية، ١٣٢.

بقرار الأمين العام بالإبقاء على مكتب الأمم المتحدة لشئون الصومال، وأيد هذه الخطوة[٧].

لكن المعارضة في الصومال لم تهدأ، وزادت أعمال العنف بهدف الضغط على "عيديد" لكي يتنحى عن السلطة، ومن جراء ذلك أصيب المئات من الصوماليين. وازداد الأمر سوءاً حينما أذيع في مارس ١٩٩٦ عن مصرع ٢٤ في هجوم على منزل "عيديد" بالصومال، كما أذيعت أنباء متفرقة في أبريل ١٩٩٦ عن إصابة عدد من الصوماليين في الحرب الأهلية الدائرة[٨].

ورأت مصر أنه يجب التدخل الفعال لحل الأزمة، فدعا الدكتور "نبيل العربي" مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة، أثناء إحدى جلسات مجلس الأمن إلى ضرورة تنشيط دور المنظمة الدولية في الصومال، واقترح مجموعة من الأفكار والخيارات التي يجب الأخذ بها بهدف تحقيق تقدم ملموس في الأزمة[٩]، ولكن اقتراحاته تبددت مع تجدد المعارك بين قوات "عيديد" وقوات "مهدي" في يوليو ١٩٩٦.

* * *

وحينما توفي "عيديد" في ٢ أغسطس ١٩٩٦، سادت موجة من التفاؤل في الأوساط الصومالية، وقد لقي حتفه أثناء القتال بين قواته وقوات "على مهدي محمد"، حينما أطلقت عليه ثلاثة رصاصات، اخترقت اثنتان ظهره والثالثة في بطنه، ومات متأثراً بجراحه قبل وصول الطبيب الإيطالي الذي استدعوه لإجراء الجراحة[١٠].

ورغم كل ما كان بين قوات "مهدي" وقوات "عيديد" إلا أنه سار في الجنازة أكثر من عشرة آلاف مشيع، خاصة وأن "مهدي" أمر بوقف إطلاق النار أثناء مروره، واحترامه احترام "فارس نبيل".

---

(٧) **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ١٢٤، س٣٢ (القاهرة: ١٩٩٦)، ٣٠٥.
(٨) **نفسه**، شهريات، عدد ١٢٥، س٣٢ (القاهرة: ١٩٩٦)، ٢٩٢.
(٩) **نفسه**، نشاطات الأمم المتحدة، عدد١٢٥، س٣٢ (القاهرة: ١٩٩٦)، ٣٠٨.
(١٠) **نفسه**، شهريات، عدد ١٢٦، س٣٢، (القاهرة: ١٩٩٦)، ٢٨٠؛ **على إسماعيل محمد**، الصومال والحركات الوطنية، ٣٠٨؛.

ومن ناحية أخرى، اختار أنصار "عيديد" ابنه "حسين" لرئاسة المؤتمر الوطني في الصومال[١١]، وشاعت موجة من التفاؤل بوقف إسالة الدماء الصومالية في حرب لا تبدو لها نهاية، وخاصة بعد أن دعا "علي مهدي" جميع الفصائل المتنازعة إلى مؤتمر مصالحة يودع السلاح، ويستقبل الحوار بديلاً عن الرصاص.

لكن موجة التفاؤل انتهت حين صرح "حسين عيديد" بأنه سوف يسير على خطى ونهج أبيه، ودعا أنصاره إلى عدم مصالحة أعدائه، وأعلن أنه سيسحق الأعداء في الداخل والخارج[١٢].

ومن المعروف أن "حسين عيديد" ذلك الجندي في مشاة البحرية الأمريكية الذي كان يحمل الجنسية الأمريكية، قد أعلن مراراً تمسكه بتلك الجنسية. وهكذا، لاح للوهلة الأولى أمام الولايات المتحدة الأمريكية مستقبل جيد في الصومال، إلا أن توقعاتها ذهبت هباء حينما صرح "حسين عيديد" بأنه: "لا يستبعد أن للولايات المتحدة الأمريكية يد في مقتل عيديد".

وساعدت وفاة "عيديد" على ظهور اتجاه جيد للمصالحة كان يعترضه دائماً الجنرال الراحل، فقد لاح أمام الجميع أنه إذا قام "حسين عيديد" بعملية عسكرية لسحق النظام المهدي سوف يكون الرد عنيفاً من قبل المهدي.

كانت الفرصة مواتية لمصالحة وطنية في تلك المرحلة، التي كانت تعاني من انعدام الوزن. ومن ناحية أخرى ظهرت مؤشرات تنذر بسوء الموقف، وخاصة أن مليشيات "عيديد" كانت هي الأقوى عسكرياً من حيث التسليح والتدريب[١٣]، في الوقت الذي رفض فيه أتباعه عرض السلام الذي تقدم به "علي المهدي محمد".

وفي ١٢ أغسطس ١٩٩٦، تجددت أعمال القتال بين الفصائل المتحاربة، لأن الصراع القبلي الذي يفوق نفوذ الأشخاص والقيادات جعل القادة الرافضون لا يتبعون موقفاً تفاوضياً، لأن قبيلتهم غير قابلة للتغير بتغير الأشخاص، والدليل أنه تم فيما سبق التوصل إلى اتفاقيات سلمية، ولكنها لم تنفذ بسبب رفض شيوخ القبائل لها، فهي في مجملها لم تحقق لقبائلهم كل مطالبها[١٤].

---

[١١] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ١٢٦، س٣٢، ٢٨٠.

[١٢] **علي إسماعيل محمد**، الصومال والحركات الوطنية، ١٣٣.

[١٣] **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣**، موازين القوى العسكرية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٤)، ١١٧.

[١٤] **علي إسماعيل محمد**، الصومال والحركات الوطنية، ١٣٥.

ودعا مجلس الأمن العالم مرة أخرى لاحترام حظر بيع السلاح للصومال(١٥)، ومع ذلك فقد استمر القتال مشتعلاً بين أنصار "حسين عيديد" وقوات "علي مهدي" حتى أواخر عام ١٩٩٧، فأعلنت في يونيو ١٩٩٧ أنباء في نيروبي أن القوات الإثيوبية وحلفاؤها من المليشيات الصومالية باتت تسيطر تماماً على منطقة داخلية صومالية بعد طرد مجموعة إسلامية من معاقلها(١٦).

ولقد رفضت وزارة الخارجية الإثيوبية في أول تعقيب على المعارك وجود أي دور لإثيوبيا في الأمر، وقالوا أنه لا علاقة لإثيوبيا بالقتال الدائر في الصومال حالياً.

ولكن بعض العاملين في الإغاثة الدولية صرحوا بأنه لا يوجد شك في مساندة القوات الإثيوبية للجبهة الوطنية الصومالية بزعامة "عمر حابي" في الهجوم الخاطف الذي شنته للاستيلاء على بلدتي لوك وبولوهاوو الواقعتين في منطقة جيدو. وقالوا أن طائرة هليكوبتر إثيوبية حضرت إلى "حاجي" وأخذته إلى "بولوهاوو" يوم انتهى القتال، وهناك تقارير بها تأكيدات على اشتراك إثيوبيا بسيارات مدرعة أثناء الهجوم(١٧)، وأن الهجوم كان موجها ضد الاتحاد الإسلامي(١٨).

* * *

(١٥) **السياسة الدولية**، شهريات، عدد١٢٦، س٣٢ (القاهرة: ١٩٩٦)، ٢٨٠؛ ولقد استمر مجلس الأمن يؤكد على حظر بيع السلاح للصومال ومحاولة تضييق الخناق عليهم في هذا الشأن إلى يومنا هذا بهدف تقليل أعداد القطع العسكرية في الصومال إلى الحد الذي يستحيل معه القتال، ولكن تجارة السلاح لم تتوقف في الصومال عن طريق عمليات التهريب والبيع غير المشروع. **أنظر** : تقارير مجلس الأمن بشأن حظر بيع السلاح للصومال: القرار ٧٧٥ (١٩٩٢)، المؤرخ ٢٨ أغسطس ١٩٩٢، الجلسة ٢١١٠ ,Dister. Central) S/RES/775/1992)؛ **أيضاً**: رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي ع. عنان" إلى رئيس مجلس الأمن، بشأن الانتهاكات المستمرة لحظر توريد السلاح إلى الصومال، مؤرخ ٢٢ يناير٢٠٠٤، (Dister. Central, S/2004/73) [**طبعات عربية**].

(١٦) **جريدة الحياة**، عدد ١٢٥٢٥، ١٥ يونيو ١٩٩٧، ٣.

(١٧) **نفسه**، عدد ١٢٥٢٧، ١ يوليو ١٩٩٧، ٤.

(١٨) كان هذا الاتحاد يمارس نشاطاته سريا حتى قرب بداية التسعينيات من القرن العشرين، وكان يهدف إلى "إقامة شرع الله في الصومال، وتشكيل حكومة إسلامية عادلة"، وقد توارى عقب سقوط نظام "سياد بري" نتيجة التفكك بين عناصره بسبب الانتماءات العرقية، وعدم وجود الخبرة والكوادر التي تستطيع إدارة العمل السياسي الجاد بصورة ناجحة؛ **للمزيد من المعلومات: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣**، الحركة الإسلامية في الصومال (القاهرة: ١٩٩٤)، ١٢٠.

## المحاولات المصرية لفض النزاع:

ظهر الدور المصري في إنشاء آلية فض وتسوية المنازعات الإفريقية، في إطار السياق العام لدعم الأمن الجماعي الإفريقي، لتحقيق بعض تطلعات القاهرة إلى الاستقرار والتعاون من أجل التنمية.

ولقد كثفت مصر جهودها في إخراج آلية المشكلة إلى حيز الوجود، بدءاً من طرحها كورقة عمل من خلال اجتماعات المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية بداكار (٢٢ – ٢٧ يونيو ١٩٩٢)، وكانت تتضمن مشروعاً مطوراً عن نظام الأمن الجماعي الإفريقي له سلطة تدابير فض المنازعات في مهدها، وفي ضوء الآلية قدمت مصر العديد من الاقتراحات خلال مؤتمرات القمة التاسع والعشرين والثلاثين بتونس (١٣- ١٥ يونيو ١٩٩٤)، **من أهمها:**

١) إنشاء قوة حفظ سلام إفريقية.
٢) إنشاء جهاز إنذار مبكر يتوقع النزاع قبل وقوعه.
٣) إنشاء مركز مصري لحفظ السلام لتدريب كوادر إفريقية[١٩].

وقبل نهاية عام ١٩٩٢ بأيام وصلت إلى مقديشيو القوة المصرية المشاركة في عملية الأمم المتحدة في الصومال، ولم يكن من المقبول أن تتخلف مصر عن المساهمة في هذه العملية الدولية، مع ما يتمتع به الصومال من أهمية خاصة للسياسة المصرية، وأنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

وطبقا لقرارات مجلس الأمن، فقد تحددت مهام ومسئوليات القوة المصرية في مراقبة تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار والمصالحة الوطنية، وتأمين وصول المعونات الإنسانية والمشاركة في المهام الموكلة إلى السلطة الانتقالية.

وبعد انسحاب قوات الأمم المتحدة الغربية واستبدالها بقوات عربية، اتسعت مهام القوة المصرية بعض الشيء، وكلفت بإقامة نقطة عسكرية في مدينة مقديشيو على تقاطع طريق (أفجوي) وطريق (٢١ أكتوبر)، وهما يقسمان مقديشيو إلى شمالية وجنوبية، وكانت من قبل تسيطر عليها القوة الباكستانية.

وعامل الصوماليون القوة المصرية معاملة حسنة، وتمتعت مصر باحترام كافة الفصائل الصومالية، فلم تدخل القوة المصرية في أية اشتباكات مع أي منهم، وعاملت بدورها الفصائل المتحاربة بكل احترام.

---

[١٩] **الهيئة العامة للاستعلامات**، مصر وإفريقيا (القاهرة: وزارة الإعلام، ١٩٩٥)، ١٦.

وواصلت مصر العمل على إقامة علاقات طيبة مع الفصائل الصومالية، وذلك بهدف بناء الثقة التي تتيح لمصر التحرك بفعالية أكثر لتحقيق المصالحة الوطنية بينهم. وبالفعل، شاركت مصر في مؤتمري أديس أبابا الأول والثاني، وعملت على الاتصال بقادة الفصائل الصومالية على هامش تلك المؤتمرات[٢٠].

وأعلنت القاهرة في مارس ١٩٩٥ أنها أنشأت (مركز القاهرة لتسوية المنازعات سلمياً وحفظ السلام بالقارة الإفريقية) وذلك بالتعاون مع وزارتي الدفاع والخارجية. واجتمعت بزعماء الفصائل الإثني عشر، وأسفر الاجتماع عن إعلان القاهرة، وهو برنامج عمل لتسوية النزاع[٢١]. وفي يوليو ١٩٩٧، توصل "حسين عيديد" ومعه "علي المهدي محمد" تحت الرعاية المصرية، لاتفاق ينص على وقف إطلاق النار، وتوحيد العاصمة مقديشيو. وعقب ذلك أشاد الزعيمان بدور مصر في حل الأزمة[٢٢].

وهكذا، توالت مساعي مصر للمصالحة، حتى تم الاتفاق على إقامة مؤتمر في القاهرة تستضيفه وزارة الخارجية المصرية، للقيام بالتوفيق بين الفصائل، ووضع عدة نقاط تمنع أي تصادم مستقبلي بين القوى المتنازعة[٢٣].

### مؤتمر المصالحة الوطنية (القاهرة ١٩٩٧):

نجحت مصر في دعوة الفصائل الصومالية المتنازعة لحضور مؤتمر المصالحة في القاهرة سراً، وحضر المؤتمر زعماء الفصائل[٢٤] وممثلوها، عدا "الحركة القومية الصومالية" بقيادة الجنرال "محمد سعيد حرثي" - زوج بنت الرئيس الراحل "سياد بري" - في جنوب الصومال. ولا شك أن مشاركة "حسين عيديد" زعيم "المؤتمر الصومالي الموحد" كان يمكنها أن تؤدي إلى نجاح المصالحة[٢٥].

---

(٢٠) **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣**، مصر والتدخل العسكري الدولي في الصومال، ٤١٣، ٤١٤.

(٢١) **الهيئة العامة للاستعلامات**، مصر وإفريقيا، ١٧.

(٢٢) **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ١٢٩، س٣٣ (القاهرة: ١٩٩٧)، ٢٠٩.

(٢٣) **نور أحمد عبد المنعم**، اتفاق القاهرة للمصالحة الصومالية وسيناريوهات المستقبل، **مجلة الدفاع**، عدد ١٣٣ (القاهرة: أغسطس ١٩٩٧)، ٤٠– ٥٣.

(٢٤) **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ١٣١، س٣٤ (القاهرة: ١٩٩٨)، ٢٠٩.

(٢٥) **محمد رضا فودة**، التحرك المصري تجاه إفريقيا، **مجلة الدفاع**، عدد ١٣٨، يناير ١٩٩٨، ٦٤؛ **عبد الملك عودة**، العلاقات المصرية الإفريقية، كتاب الأهرام الاقتصادي ١٢٢، مارس ١٩٩٨، ٥٦.

وبدأ المؤتمر أعماله في ١٢ نوفمبر ١٩٩٧، وحاولت مصر عدم الضغط على الفصائل في قراراتهم، وعملت على تسهيل المباحثات بين كافة الأطراف ودون تدخل منها، حتى يكون القرار صومالي ودون ضغط من أحد، وحتى يتم تحقيق الأمن القومي الصومالي الكامل.

وأعلنت مصر أن موقفها ثابت من تلك القضية، ويتمثل في الحفاظ على وحدة الصومال واستتباب الأمن الداخلي في الصومال، أي أنها لا توافق على انفصال الشمال الصومالي. ولا شك أن هذا الموقف كان يعمل بصورة غير مباشرة على تحقيق الأمن القومي العربي، الذي تسعى مصر دائماً إلى تحقيقه.

**جدول أعمال المؤتمر:**

**اشتمل جدول الأعمال على ثلاث نقاط رئيسية هي:**

- تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة.
- تحديد تاريخ عقد مؤتمر مصالحة وطنية آخر في الصومال .
- تحديد شكل الوثيقة النهائية التي ستصدر بعد الاجتماعات[٢٦].

وتوصل المؤتمر إلى عدة قرارات هامة كان لها تأثير على سير الأحداث الصومالية في الفترة اللاحقة.

**قرارات المؤتمر:**

١) الحفاظ على وحدة الصومال، وأن يكون نظام الحكم هو النظام الفيدرالي[٢٧]، مع منح كل إقليم من إقليمي الصومال الشمالي والجنوبي حكماً ذاتياً مع وجود حكومة مركزية في مقديشيو[٢٨].

---

[٢٦] **محمد رضا فودة**، التحرك المصري، ٦٤.

[٢٧] **الفيدرالية:** اتحاد اختياري بين ولايات أو دول أو أقوام، تختلف قومياً أو عرقياً أو ديانة أو في اللغة أو الثقافة، حتى تتحول إلى شخصية قانونية واحدة أو نظام سياسي واحد مع احتفاظ أجزاء هذه الشخصية المتحدة بخصوصيتها وهويتها. ويوجد تفويض للكيان المركزي للاتحاد بالبعض من الصلاحيات المشتركة، مع الاحتفاظ ببعض الصلاحيات لهذه الأجزاء أو الولايات. بما يعني توافر الاستقلال الذاتي للولايات المكونة للاتحاد ولهذا أهم ما تتميز به الدول الفيدرالية أو الاتحادات الفيدرالية هو الاستقلال الذاتي لكل ولاية أو دولة مشتركة في الاتحاد. وللاتحاد الفيدرالي دستور أو قانون أساسي يسمى بالدستور الاتحادي يبين الأسس والركائز التي تقوم عليها الولايات، أو الدول داخل الاتحاد كما

(للهامش بقية في الصفحة القادمة ...)

٢) تشكيل مجلس رئاسي من ١٣ عضوا يتم انتخابهم في مؤتمر المصالحة الذي سيعقد في الصومال. ويراعي فيه التمثيل القبلي وكذلك اشتراك الشمال فيه[٢٩].

٣) ينتخب رئيس الوزراء في مؤتمر المصالحة.

٤) تكوين برلمان من ١٨٩ عضوا وروعي في هذا العدد التمثيل القبلي وإشراك الشمال فيه.

٥) عدم إنشاء محاكم خاصة وهي تهدف إلى انتهاء التوتر وعدم تقديم أفراد للمحاكمة على ما قاموا به أثناء الحرب الأهلية.

٦) إنشاء لجنة لصياغة ميثاق مؤقت.

٧) مكان انعقاد مؤتمر المصالحة الوطني الصومالي هو مدينة بيدوة بدلا من بوصاصو، على أن يعقد يوم ٢٠ فبراير ١٩٩٨.

٨) وضع معايير المشاركة في المؤتمر بالصومال[٣٠].

وفي ديسمبر ١٩٩٧، أعلن "إبراهيم عقال" رئيس جمهورية أرض الصومال استقالته من منصبه نهائيا، إلا أن برلمان الجمهورية رفضها. وفي الوقت ذاته تم توقيع "إعلان القاهرة للمصالحة الوطنية"، الذي نص على تقسيم السلطة على أسس فيدرالية كما ذكرنا. وأعلنت كل صحف العالم ترحيبها بالمصالحة، وكان هذا الترحيب بمثابة الموافقة الدولية على دور مصر في حل القضية، التي لم يفلح التدخل العسكري في حلها[٣١].

وللمرة الأولى منذ ٧ سنوات تمت إزالة الحواجز المسلحة وخطوط التقسيم في مقديشيو تنفيذا لاتفاق القاهرة. كما اتفق زعماء قبيلة (الهاويا) بمقديشيو على تشكيل قوة شرطة، وتجميع عناصر المليشيات المسلحة. لكن ذلك لم يمنع بعض المعارك المحدودة في جنوب الصومال[٣٢].

---

يحدد الاختصاصات، والسلطات الاتحادية أو المركزية، علاوة على بيان سلطات الولايات واختصاصاتها.

[٢٨] **محمد رضا فودة**، التحرك المصري، ٦٤.

[٢٩] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ١٣١، س٣٤، ١٩٩٨، ٣٧٢.

[٣٠] **محمد رضا فودة**، التحرك المصري، ٦٤.

[٣١] **السياسة الدولية**، شهريات، عدد ١٣٢، س٣٤، ١٩٩٨، ٣٥٦.

[٣٢] **نفسه**، ٣٥٩.

وأصبح الموقف أكثر تفاؤلا حينما تنازل "حسين فارح عيديد" رسمياً عن لقب الرئيس في ٢٠ مارس ١٩٩٨ لحين تشكيل سلطة وطنية، واتفقت الفصائل على تشكيل لجان لتنفيذ اتفاقية القاهرة للمصالحة الوطنية[٣٣].

وهكذا، تصور العالم أن الصومال بدأ طريقه إلى الوحدة، حتى تتحقق مصلحة شعب الصومال وأرضه. واستبشر الرأي العام خيراً حينما وجدوا أن الحكومة الصومالية بدأت في عمل علاقات طيبة مع بعض البلاد العربية، وقيام الزعيم "حسين عيديد" بزيارات رسمية، في محاولة منه للقيام بدور في حل بعض القضايا العربية تأكيداً على وجود بلاده على المسرح السياسي العربي.




[٣٣] **نفسه**، شهريات، عدد ١٣٣، س٣٤، ١٩٩٨، ٣٣١.

# المبحث التاسع

# الصومال وملف الحرب على الإرهاب حتى نهاية عام ٢٠٠٧

بعد أن استعرضنا تطورات الأزمة الصومالية حتى نهاية عام ١٩٩٨، وبعد أن تصور العالم أن الصومال بدأت طريقها إلى الوحدة والتصالح منذ نهاية هذا العام، إلا أن الموقف ازداد سوءاً، ولا تزال الصومال تعاني من تفكك الدولة وغياب الحكومة المركزية.

لقد وصلت القضية بعد فشل نتائج اتفاق القاهرة إلى حالة من التشاؤم السياسي، لاسيما بعد إخفاق مساعي عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في "بيدوا"، الذي نص عليه إعلان القاهرة. وقد اتهم "حسين عيديد" إثيوبيا أنها وبمخططاتها قوضت إعلان القاهرة بسعيها لاستقطاب القبائل الصومالية التي وافقت عليه. ورغم أن مصر تعهدت بتحمل مليون دولار من مصاريف عقد مؤتمر المصالحة، أيضاً، ليبيا التي تعهدت هي الأخرى بالإسهام بمليون دولار آخر لنفس الغرض، ورغم نقص التمويل اللازم لعقد المؤتمر الذي يتكلف انعقاده ٤.٥ مليون دولار، إلا أن الحكومة الصومالية لم تستطع تدبير باقي المبلغ لأن كل أموالها تصب في سوق واحد (سوق السلاح).

واتسم موقف الدول العربية من الأزمة الصومالية بسلبية واضحة، بل أن بعض الدول لعبت دوراً معوقاً أمام إمكانية الوصول إلى حل، والأدهى من ذلك أن الأموال النفطية العربية كانت أحد العوامل التي ساهمت في خلق أساس للأزمة منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، تحت قيادة جهاز المخابرات المركزية الأمريكية، الذي تدخل في القرن الإفريقي ومشاكله لمنع انتشار الشيوعية، وإغراء الجنرال "سياد بري" للقيام بإجراءات مباغتة أدت فيما بعد إلى قيام الحرب الأهلية الدامية في عام ١٩٩١.

وفي ظل الانقسام والضعف العربي، وعجز صفوفه عن إدارة أزماته، زادت معاناة الشعب الصومالي، فالتراخي العربي تجاه الأزمة صعد من حدة التوتر. كما أن المنظمات الإقليمية المفترض فيها احتواء الأزمات العربية، لم تستطع حل الأزمة بسبب العجز عن التحرك السريع العاجل.

ومع تحول عملية "استعادة الأمل" إلى "خيبة أمل" فشلت في معالجة القضية، إلا أن النشاط الذي قام به الدكتور "بطرس غالي" الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة، كان أكثر فعالية في وقت لم تستطع فيه أية منظمة إقليمية ممن ينتسب إليها الصومال القيام بعمل سلمي أو عسكري. وجاءت كل تلك التحركات الدولية التي ذكرناها في تلك الدراسة في مقابل مواقف أمراء الخليج – فيما عدا الإمارات العربية المتحدة وعُمان – ورجال الأعمال العرب الذين كانوا ينثرون الذهب في أسواق

أوروبا، والتبرعات غير المجدية لقضايا لا تعني العروبة في شيء، وإخوانهم في الصومال يموتون جوعاً ورعباً من مستقبل مظلم في ظل صراع دامي لا ينتهي.

* * *

وقبل البدء من جديد في متابعة أحداث الأزمة في الصومال، يجب أن نلقي الضوء على قضيتين من أهم القضايا التي تعانيها الأمة الصومالية، وهما مسألة انتهاك قرارات حظر الأسلحة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية وبالتالي يترتب عليها تفاقم مشكلة اللاجئين التي تتزايد يومياً بمعدلات خطيرة.

## انتهاك قرارات حظر الأسلحة:

في عام ٢٠٠٣ ازدادت انتهاكات قرارات حظر الأسلحة بشكل ملحوظ، وكان يلزم تحريك الجهود الدولية لمحاربة ذلك النشاط العنيف لتجارة السلاح في القرن الإفريقي. وكشفت التحقيقات التي أجراها فريق الرصد المعني بالصومال[١] المُعين من قبل مجلس الأمن عن استمرار تدفق الأسلحة، وتداولها داخل الصومال وخارجه. وما زالت انتهاكات حظر بيع الأسلحة مستمرة حتى الآن. ولكن نمط الاتجار في الأسلحة، وما يترتب عليه من انتهاكا ت قد تغير فيما يبدو. فقد كان معروفاً فيما مضى أن أصحاب السيطرة العسكرية هم المستوردون الرئيسيون للأسلحة، أما الآن فقد أخذ تجار الأسلحة وغيرهم من رجال الأعمال يقومون بدور أكثر إيجابية وأكبر حجماً في هذه التجارة.

وما زالت الأسلحة تتدفق إلى الصومال حتى الآن، حيث تباع علناً في مختلف أسواق الأسلحة المحلية، وما زالت أسواق الأسلحة في "بكارا" بمقديشيو هي المصدر الرئيسي للأسلحة. والأسلحة التي تباع في أسواق الأسلحة المحلية يتم شراؤها جاهزة، أو يتم إنتاجها خصيصاً بناء على طلب وكلاء أمراء الحرب، وغيرهم من الأطراف المعنية، ويتم ذلك عادة من خلال أسواق الأسلحة في بكارا. وما زال مستوى شحن الأسلحة إلى أشخاص معنيين من أمراء الحرب بواسطة المصادر الخارجية مستمراً كما هو، وخاصة بالنسبة للأسلحة التي يتم الحصول عليها بطلب خاص ومنها على سبيل المثال، الأسلحة الثقيلة والذخيرة.

---

[١] أشهر من كانوا في فريق الرصد المعني بالصومال في عام٢٠٠٣: جون إ. تامي (سيراليون) خبير نقل جوي وبري وبحري ومنسق؛ وملفن إ. هولت (الولايات المتحدة الأمريكية) خبير أسلحة؛ ولي تشانجشنج (الصين) خبير جمارك؛ وجوئيل ساليك (كولومبيا) خبير مالي.

ويبدو أن تدفق الأسلحة إلى خارج الصومال يتم بكميات صغيرة، ولكنه يتم على أساس يومي، وخاصة ما يتم نقله إلى إحدى الدول المجاورة. وتشير المعلومات إلى أن أمراء الحرب في الصومال، وبعضهم يقوم أيضاً بالاتجار في المخدرات، ما زالوا ينتهكون الحظر المفروض على الأسلحة. ومن المعروف أن نقل الأسلحة جواً قد انخفض، وإن كان ما زال من المشتبه فيه أن بعض الموانئ الجوية بالصومال تستخدم في تجارة الأسلحة. والنقل عن طريق البحر والبر هو الوسيلة المفضلة لنقل الأسلحة هذه الأيام. وهناك مؤشرات قوية تشير إلى أن الأسلحة المهربة من أراضي إحدى دول الخليج المجاورة يتم نقلها إلى ميناء في دولة مجاورة ثم تنقل إلى الصومال براً أو بحراً.

وتدفق الأسلحة إلى الصومال يأتي من مصادر خارجية، تقع إلى الشمال وإلى الجنوب من الصومال، ويتم عادة نقلها إلى أماكن متعددة على امتداد الساحل الصومالي الطويل. وتستخدم في نقل هذه الأسلحة المراكب الشراعية، والسفن الكبيرة في بعض الحالات، ثم يتم توزيعها داخل السودان باستخدام الطرق البرية.

ومن المحتمل أن عائدات تجارة القات وبيع الحشيش في البلدان الأجنبية تستخدم لشراء الأسلحة. وتشير المعلومات المستقاة من المصادر المخابراتية الأمريكية والأوربية إلى أن أمراء الحرب في الصومال ليسوا حريصين على وجود حكومة في الصومال لأن وجودها يقوض عملياتهم التجارية. وهناك أيضاً التقارير التي تفيد أن بعض أمراء الحرب الذين لا يحصلون على دعم من خارج الصومال، يحصلون على الأسلحة من دولتين من دول المواجهة ومن داخل الصومال. ويتهم مجلس الأمن بعض الدول العربية والإفريقية بأنها هي التي تدعم المليشيات في الصومال بالسلاح والمال، ومنها على سبيل المثال: "مصر والسعودية واليمن وليبيا وإريتريا وجيبوتي والسودان".

وترى تقارير مجلس الأمن أن معظم إدارات الجمارك في المنطقة تعتبر تحصيل الإيرادات مهمتها الأولى، وذلك على حساب حماية الحدود وحساب الأمن. ولا توجد إدارة جمارك تعتبر وقف تجارة الأسلحة جزءاً من اختصاصها. وعلاوة على ذلك فإن مراقبة الحدود جمركياً وتنفيذ الدول المجاورة للقانون أبعد ما يكونان عن الكفاءة فيما يتعلق بتنفيذ حظر الأسلحة، وبعض إدارات الجمارك تفتقر إلى القدرة على حظر الأسلحة تنفيذاً فعالاً.

أما الفساد، فهو مشكلة أساسية في الصومال، فيما يتعلق بتنفيذ قوانين الجمارك في القرن الإفريقي. إلا أن بعض إدارات الجمارك قد أصبحت على وعي بالمشكلة، ومن الضروري أن تثبت حكومات الدول المجاورة إرادتها السياسية في النهوض

بإدارات الجمارك بها من أجل تعزيز قدرتها على تنفيذ القانون. كما أن التعاون بين بلدين من شأنه أن يعزز إلى حد كبير فعالية تنفيذ حظر بيع الأسلحة(٢).

ومع استمرار انتهاكات حظر بيع الأسلحة في الصومال، و عملاً بالقرار ١٥٥٨ لعام ٢٠٠٤ المتعلق بالصومال، فقد أعاد الأمين العام إنشاء فريق الرصد المعني بالصومال من أربعة خبراء لمدة ستة أشهر(٣). وانتهى إلى علم فريق الرصد أن انتهاكات حظر بيع الأسلحة استمرت بوتيرة سريعة ومخيفة. فقد كشف فريق الرصد عن ٣٤ شحنة أسلحة، أو انتهاكاً لحظر بيع الأسلحة من فبراير وحتى تاريخ إعداد هذه التقارير. وتراوح حجم الشحنات من سلاح فردي، من قبيل مدفع مضاد للطائرات كبير إلى حاويات بحرية مليئة بأسلحة تتراوح ما بين متفجرات وذخائر صغيرة، إلى ألغام وأسلحة مضادة للدبابات. وعززت شحنات الأسلحة في العامين الماضيين [٢٠٠٥ – ٢٠٠٦] القدرة العسكرية للعناصر المتنازعة داخل الصومال، فهذه العناصر جيدة التنظيم والتمويل، وقد جاهرت باعتزامها اللجوء إلى العنف في مناوئة الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وأي أطراف دولية مناصرة للحكومة توفر لها الدعم العسكري داخل الصومال(٤).

## التدهور الاقتصادي وتفاقم مشكلة اللاجئين:

لـ قد شهدت الأجزاء الجنوبية من الصومال تدهورًا اقتصاديًا واضحا، من جراء الفيضانات التي تعرضت لها تلك الأجزاء، وأدت إلى إتلاف المحاصيل الغذائية خاصة الحبوب، حيث حققت محاصيل الحبوب الرئيسية أقل مستوى للإنتاج منذ سنوات، الأمر الذي عرض السكان خاصة في منطقة جوبا والمناطق المحيطة بها لمجاعة حقيقية، مما دفع المسئولين الصوماليين إلى مناشدة دول العالم والمنظمات الإنسانية إرسال المواد الغذائية للشعب الصومالي. ومنذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩٥ ازدادت أعداد الفارين من الصومال بسبب الحرب أو الجوع، ويمثل الإحصاء التالي حصراً دقيقاً لأعداد الفارين الذين لجئوا إلى الدول المجاورة في تلك الفترة:

---

(2) **Dister. Central**, S/ RES/ 604/ 2004, 11 August 2004.

(٣) أشهر من كانوا في فريق الرصد المعني بالصومال في عام٢٠٠٣: جون إ. تامي (سيراليون) خبير نقل جوي وبري وبحري ومنسق؛ ومالفن إ. هولت (الولايات المتحدة الأمريكية) خبير أسلحة؛ ولي تشانجشنج (الصين) خبير جمارك؛ وجونيل ساليك (كولومبيا) خبير مالي. ونلاحظ أنه نفس الفريق السابق، ولكن هذه المرة عاونهم الفريق برونو شيمسكي (بلجيكا) وهو مستشار في الأسلحة.

(4) **Dister. Central**, S / RES / 152 / 2004, 9 March 2005.

| السنة | | العـدد |
|---|---|---|
| ١٩٧٤ | : | ٦٦.٧٠٠ |
| ١٩٧٧ | : | ١٠٢.٠٠٠ |
| ١٩٨٠ | : | ٣٢٣.٠٠٠ |
| ١٩٨٣ | : | ٩٠٧.١٠٠ |
| ١٩٦٨ | : | ١.٦٢٢.٨٦٩ |
| ١٩٨٩ | : | ١.٨٩٣.٨٠٠ |
| ١٩٩٢ | : | ١.٦٧٦.٨٠٠ |
| ١٩٩٥ | : | ١.٣٥٥.٩٠٠ (٥) |

ولقد تعرضت الأراضي الواقعة شمال شرق الصومال إلى عدة موجات جفاف قاسية أسهمت في تعرض ٧٠% من رؤوس الماشية لخطر النفوق، وتعرض أكثر من ١٥٠ ألف مواطن صومالي لخطر المجاعة، الأمر الذي دفع منظمة اليونيسيف إلى مناشدة المجتمع الدولي سرعة توفير ١.٣ مليون دولار لإنقاذ مناطق شمال شرق الصومال. وذلك قبل هطول الأمطار بغزارة خلال شهر أكتوبر ١٩٩٩.

وواصلت العملة الصومالية (الشلن) تدهورها - خاصة في ظل عدم وجود بنك مركزي صومالي منذ عام ١٩٩١ - ويذكر أن الزعيمين "عيديد" و"علي مهدي" قد حاولا طباعة كميات من الشلن الصومالي لتمويل العمليات الحربية، ودفع مرتبات أفراد الفصائل، على أنه لم يكتب لهذه العملة النجاح في حل مشكلة البلاد النقدية، حيث تسبب التداول غير المنظم للعملة إلى زيادة التضخم، وهبوط سعر صرف الشلن أمام العملات الرئيسية الأخرى؛ الأمر الذي دفع رجال الأعمال في العاصمة إلى طباعة نحو ٣٠ بليون شلن (حوالي خمسة ملايين دولار) خارج البلاد، وأكد رجال الأعمال أن تلك الأموال لن تستخدم لمصلحة الميليشيات، وأن جزءًا منها سوف ينفق على مشاريع التنمية الموجهة للفقراء والنازحين(٦).

(5) **Bariagaber, A.**, "*States International Organisations and the Refugee: Reflections on the Complexity of Managing the Refugee Crisis in the Horn of Africa*", The Journal of Modern African Studies (Vol.37, No.4, Dec. 1999), 598.

(6) **Abramowitz, M.**, "*Exodus: the world Refugee Crisis*", Foreign Policy (1994), 175– 183.

وفـي ظـل تفـاقم الأوضـاع الاقتصـادية - تزايـدت حـدة مشكلة اللاجئـين حيث اقتربت إعداد اللاجئين خارج الصومال من نصف مليون لاجئ - يمثلون ١١% من إجمالي لاجئ القارة - يعيشون في ظروف بالغة القسوة في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي، فضلا عن ما يقرب من مليون لاجئ في دول العالم المختلفة.

وتعاني المفوضية العليا لشئون اللاجئين من صعوبات كثيرة فيما يتصل بتنفيذ خطط إعادة توطين اللاجئين بسبب استمرار أعمال العنف والاقتتال. ويضاعف من حدة المشكلة رفض الدول المجاورة استقبال المزيد من اللاجئين حيث منعت السلطات الكينية حوالي ٣٠٠ لاجئ صومالي من الدخول إلى البلاد، وطالبت بإعادة توطين هؤلاء اللاجئين أو ترحيلهم إلى بلد ثالث يقبل بقائهم على أراضيه. ومما يُذكر أن عدد اللاجئين الصوماليين في الداخل يقرب من نصف مليون لاجئ يعيشون في ١٣٨ مخيماً. ورغم تلك المؤشرات السلبية، إلا أنه لوحظ وجود بعض المؤشرات الإيجابية كتحسن الأوضاع الاقتصادية في مدينة "هرجيسه"، حيث بدأت الشركات تعمل في مناخ آمن، وأنشأت في المدينة نحو أربع شركات للاتصالات التليفونية، وثلاث شركات طيران تعمل في نقل البضائع، وكذلك معاودة تصدير الأغنام الصومالية إلى الدول العربية.

وكذلك نجاح مؤتمر "بلدوين" الذي بدأت أعماله في عام ١٩٩٩ بين الفصائل الجنوبية بهدف تنقية الأجواء وتحقيق المصالحة بين العشائر في مناطق عدة من جنوبي البلاد، حيث نجح المؤتمر جزئيًا في تحقيق بعض المصالحات بين بعض العشائر المتناحرة، وإصدار قرارات تؤذن بانتقاله إلى القضايا السياسية، وذلك بدعوته إلى إيفاد ممثلين عن المؤتمر، وعن العشائر المشاركة إلى جميع محافظات البلاد، للتباحث بشأن عقد مؤتمر مصالحة وطنية شاملة، وهو ما يعنى ضمنًا الإعداد لمؤتمر يتم فيه تشكيل حكومة وحدة وطنية للبلاد، حيث كان من بين قرارات المؤتمر:

١) ضرورة توقف العشائر المنتمية لتنظيم المؤتمر الصومالي الموحد بفروعه المختلفة عن النزاعات المسلحة، وخاصة عن النزاعات الجارية في محافظة "باي" ومحافظة "زبكوك".

٢) إزالة جميع الحواجز الصناعية، وفتح الطرق أمام حركة المرور في جميع المناطق التي تقطنها العشائر المشاركة في المؤتمر.

٣) ضرورة تأمين وكالات الإغاثة وموظفيها للحفاظ على سلامتهم.

٤) تطبيق الشريعة في المناطق التابعة للمؤتمر الصومالي الموحد(٧).

## فشل العمل الدبلوماسي في الصومال:

لم يكن من المستغرب استمرار الاشتباكات المسلحة بين المليشيات، مما أدى إلى إلقاء المزيد من الغموض على إمكانيات استمرار إدارة محافظة "بنادر"، التي تم تشكيلها في ٢٦ يوليو ١٩٩٨ لإدارة العاصمة مقديشيو. حيث ظل "حسين عيديد" الذي يتقاسم مع "علي مهدي" رئاسة المجلس الأعلى لهذه الإدارة - غائبا عن البلاد منذ إعلان تشكيلها، وهو ما انعكس سلبا على مصداقية هذه الإدارة، فضلا عن تفجر النزاع بين الزعيمين لعدم اعتراف كل منهما بجدارة الآخر بمشاركته السلطة.

وفى مواجهة إدارة "بنادر" تبلورت مجموعات أخرى - غير متجانسة- يجمعها معارضة إدارة "بنادر"، ومحاولة تشكيل تكتلات سياسية جديدة مناهضة لمحور (على مهدى - حسين عيديد)(٨).

ومثلت "المحاكم الإسلامية" أحد أبرز التنظيمات المعارضة لسلطة زعيمي شطري العاصمة: الجنوبي "حسين عيديد"، والشمالي "على مهدى محمد" وتحظى هذه المحاكم بتأييد ودعم التجار المناوئين لحسين عيديد، كما لقي هذا التنظيم الترحيب من جانب خطباء المساجد في العاصمة مقديشيو، فضلا عن تزايد شعبية تلك المحاكم لما حققته من أمن واستقرار في المناطق الخاضعة لها.

والجدير بالذكر، أن الخريطة السياسية للقوى المتنافسة غير ثابتة، بل وقابلة للتحرك تبعا لتوازنات المعارك العسكرية، خاصة وأن الخلافات بين هذه القوى وبعضها لا تعبر عن اختلافات فكرية، وإنما في جوهرها هي صراع على السلطة.

وفى حين تركزت المساعي الداخلية والإقليمية على ضرورة إقامة حكومة مركزية موحدة تسيطر على جميع أنحاء البلاد، فقد شهدت الفترة التالية لانهيار إعلان القاهرة المزيد من مساعي التفتت في البلاد، حيث تم الإعلان عن قيام حكومة إقليمية في الشمال الشرقي للصومال بعنوان "بونت لاند"، وعاصمتها "جروي" برئاسة "عبد الله يوسف".

---

(7) **BBC. Report, 6 June 2006, In:** http:// news. bbc.co.uk/go/pr/fr/hi/ Arabic/worldnews/newsid5053000/505 3620.stm

(8) http:// www. Islamonline.net/iol–arabic/dowalia/qpolitic–15–12/qpoliti c3.asp.

ولا تزال المحاولات جارية لإقامة حكومة إقليمية أخرى بالجنوب الصومالي بعنوان "جوبا لاند". إضافة إلى أول حكومة انفصالية وهي حكومة جمهورية أرض الصومال، التي أعلن عنها في ١٩٩١ برئاسة "عبد الرحمن تور"، وأصبح رئيسها فيما بعد "إبراهيم عقال"، وعاصمتها "هرجيسا" في الشمال الغربي للصومال، لتضيف بذلك مزيدًا من التفتت والتجزئة، وهو سبب تهديدا لكيان الدولة الموحدة، ويعرقل الجهود الرامية لتشكيل حكومة مركزية موحدة بالصومال، في حين يرى بعض قادة تلك التنظيمات والحكومات الإقليمية أنها خطوة على طريق إقامة الحكومة المركزية. إن هدف المرحلة هو حفظ تلك الكيانات الإقليمية من انتشار الفوضى وعوامل الأزمة فيها.

وأعلنت كل وسائل الإعلام الدولية رفض "عبد الله يوسف" رئيس ولاية "بونت لاند"، التي أعلنت استقلالها في أغسطس ١٩٩٨، الاعتراف بجمهورية "أرض الصومال" برئاسة "إبراهيم عقال"، باعتبار أن الأخيرة تمثل انفصالا سافرًا عن الصومال. وفي أكثر من حديث صحفي، أكد "عبد الله يوسف" معارضته الانفصال، حيث أكد أن دستور "بونت لاند"، الذي تم إقراره في مايو ١٩٩٨ ينص على أن "بونت لاند" جزء لا يتجزأ من دولة الصومال، وأعلن "عبد الله يوسف" تأييده للخيار الفيدرالي كسبيل لحل المعضلة الصومالية بدلا من تناحر الفصائل والمليشيات الصومالية.

وتمسكت حكومة جمهورية "أرض الصومال" بحقها في الانفصال، استنادا إلى أسس تاريخية وإثنية يوضحها وزير خارجيتها "محمود صالح نور"، الذي أكد أن القضية الصومالية لا يمكن حلها إلا عن طريق الصوماليين، وأشار إلى أن أرض الصومال واحة سلام وأمن في منطقة تسودها الخلافات والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية، وأرجع ذلك إلى تجانس قبائل الجمهورية التي مثلت في المرحلة الاستعمارية الصومال الشمالي، الذي خضع للاستعمار البريطاني، وحصل على استقلاله في ٢٦ يونيو ١٩٦٠ ، ثم انضم باختياره إلى الصومال الجنوبي ليشكلا معا دولة الصومال.

ولكن الثلاثين عاما التالية بما شهدته من حروب وممارسات قمعية ضد الشمال، دفعت الشماليين إلى خيار استعادة الاستقلال. وانطلاقا من ذلك يرفض الشماليون اتهامهم بأنهم انفصاليون.

ومع فشل "جمهورية أرض الصومال" في الحصول على اعتراف أي من دول العالم أعلن "محمد إبراهيم عقال" زعيم الجمهورية: "أن التجمعات العشائرية لا يمكن أن تؤسس أركان دولة معترف بها عالميا". وأضاف خلال حديثه في ندوة حول مستقبل المحافظات الشمالية الغربية قائلا: "لقد بات أمرًا مفروغًا منه إخفاقنا في

تأمين اعتراف دولي بحكومتنا، وهذه الحقيقة تشخص عدم إمكانية تأسيس حكم ثابت الأركان في محيط تسوده عشائر متناحرة تفعل كل منها ما يحلو لها؛ مما يفقد عنصر التناغم والتوافق اللازم لتصريف شئون الحكم وإقامته".

وكان ذلك على الرغم من دأب مسئولي جمهورية "أرض الصومال" على التقليل من أهمية الاعتراف الدولي، بدعوى أن الجمهورية لم تطلب من أية دولة الاعتراف بها. ويذكر أن "حسين عيديد" قد وجه اتهاماً لإبراهيم عقال زعيم جمهورية أرض الصومال بالتعاون مع كل من إثيوبيا وإسرائيل، وادعى وجود رسالة منشورة أرسلها "إبراهيم عقال" إلى "بنيامين نتنياهو" رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بشأن ما سمي الوفاق الجديد بين الصوماليين وإسرائيل.

ورغم محاولات المصالحة التي تمت في عام ١٩٩٨ إلا أن الاشتباكات التي شهدتها بعض المناطق المحيطة بمقديشيو والجنوب الصومالي، والتي قيل أنها لا تمثل تأثيرا في المصالحة، قد أدت إلى وقوع العديد من القتلى، مما اضطر الإدارة المشتركة لمقديشيو على إثرها إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال. وسرعان ما شهدت مدينة (بيداوه) التي تقع على بعد ٢٥٠ كيلو متر شمال غرب (مقديشيو) اشتباكات بين ميليشيا "التحالف الوطني الصومالي" بزعامة "حسين عيديد" وجيش الرهانويين المدعوم من جانب أثيوبيا. كذلك شهدت مدينة "كيسمايو" الجنوبية معارك عنيفة بين تحالف "عيديد" وفصيل "محمد سعيد حرسي" أسفرت عن سقوط المدينة في حوزة تحالف "عيديد".

وقد نُشر على موقع (إسلام أونلاين) على شبكة الإنترنت أن ظاهرة تلاشي الدولة الصومالية، وانتشار الصراعات المسلحة، ساعدت على ازدياد أعمال القتل والاختطاف واقتحام المساكن، والاعتداء على العائلات في الجنوب، فضلاً عن حوادث الاعتداء على موظفي المنظمات الدولية العاملين في الصومال، ومن ذلك اختطاف أحد أطباء منظمة "تيرانوفا" (الأرض الجديدة) الإيطالية المتخصصة في رعاية الثروة الحيوانية في جنوب الصومال.

وكذا، عملية احتجاز إحدى السفن الفنلندية في أبريل ١٩٩٩، ومطالبة المختطفين بمبالغ كبيرة نظير الإفراج عن الرهائن والسفينة، وهو ما دفع العديد من المنظمات الدولية إلى التهديد بإنهاء عملها، وإيقاف المساعدات المقدمة للأهالي.

ومن الواضح أن حوادث الاختطاف تتم بُغية ابتزاز المؤسسات الدولية، من خلال الحصول على فدية إطلاق سراح المحتجزين، ورغم ذلك فإن بعض تلك العمليات كانت ذات طابع سياسي؛ وعلى سبيل المثال، عملية اختطاف فتاة نمساوية

بواسطة "جبهة تحرير أوجادين" في عام ١٩٩٨، التي استهدفت إظهار ضعف سيطرة أثيوبيا على إقليم أوجادين.

كما أن بعض عمليات احتجاز السفن حظيت بقبول وتأييد الشعب الصومالي، باعتبار أن ذلك بمثابة رد مناسب وحيد على عمليات الاعتداء على المياه الإقليمية الصومالية، والصيد فيها دون تصريح، في ظل الافتقار إلى حكومة مركزية تفرض احترام حدودها ومياهها الإقليمية(٩).

ولقد كشفت التطورات الداخلية للأزمة الصومالية عن بروز قوى فاعلة على الساحة الصومالية يصعب تجاوزها، بشأن أي ترتيبات تتعلق بمستقبل الصومال، وفي مقدمة تلك القوى "جماعة التجار"، وهم مجموعة من رجال الأعمال تصاعدت أسهمهم مؤخرا بفضل قدرتهم الاقتصادية، التي مكنتهم من تكوين مليشيات خاصة بهم لتأمين مصالحهم الاقتصادية.

وكذا قوى "التيار الإسلامي" الذي يحظى بتأييد متزايد بين أفراد الشعب الصومالي، هذا إضافة إلى الفصائل المتناحرة، التي يتزايد عددها بفعل حركة الانشقاقات التي تشهدها تلك الفصائل، في ظل سعى أعضائها للزعامة والسلطة.

ويتفاعل مع ذلك كله تزايد الاتجاهات الانفصالية للولايات، في ظل ما حققته تجربة الانفصال لكل من "جمهورية أرض الصومال" و"بونت لاند" من استقرار وأمن نسبيين، والخوف من تقليد جميع الأطراف لذلك، الأمر الذي يُلقى مزيدًا من التعقيد على إمكانيات تسوية المشكلة وعودة الصومال الموحد، وخاصة في ظل تفضيل رجال الأعمال لاستخدام السلاح في تأمين مصالحهم كبديل عن حماية الدولة، الأمر الذي يعني أنه لن يكون من السهل إيجاد حل قاطع للأزمة الصومالية.

أن التعامل الإقليمي مع المشكلة الصومالية انطلق بالأساس من منظور مصالح كل طرف من الأطراف الإقليمية تجاه المشكلة، الأمر الذي أدى إلى تعدد المبادرات وتعارضها أحيانا، على نحو أتاح الفرصة للفصائل المتنازعة للعب على التوازنات الإقليمية للحيلولة دون التوصل إلى اتفاق يحد من سلطة الفصائل.

## المحاكم الإسلامية:

كان ظهور المحاكم الشرعية أول الأمر في عام ١٩٩٤ في "مقديشيو"، وتكونت هذه المحاكم من مجموعة من الدعاة العلماء والتجار الذين ضاقوا ذرعا

(9) http:// www. Islamonline.net/iol–arabic/dowalia/qpolitic–15–12/.

بتصرفات أمراء الحرب، واستهتارهم بالحياة الإنسانية، ومستقبل القطر الإسلامي، وانتشر الشباب المسلح من أنصار المحاكم الإسلامية بشكل كثيف في العاصمة الصومالية عام ٢٠٠٤، وكان ذلك نذير خطر تنبه له الغرب قبل هذا الظهور بوقت ليس بالقصير، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية تجمع زعماء الحرب في الخفاء، وتدربهم وتسلحهم لمواجهة هذه (الظاهرة الإسلامية)، فخرج من رحم الغرب ما يسمى بـ "التحالف من أجل استرجاع السلم ومحاربة الإرهاب".

أما عن أصل فكرة المحاكم الإسلامية، فهي ذات العملية التي تتجدد عبر التاريخ والأزمان: "الخروج عن منطق التبعية والاستسلام للظلم إلى كسر شوكته وقهره وتغييبه عن واقع الناس".

فلما اختطف بعض المنتمين لأمراء الحرب أحد تلاميذ الشيخ "شريف أحمد" الصغار، وطالبوا أهله الميسوري الحال بفدية كبيرة، قرر الشيخ "شريف أحمد" مواجهة هؤلاء اللصوص فألب الناس عليهم، وقرر إنشاء محكمة شرعية، وانتخبه الناس رئيسا للمحكمة[١٠].

قامت المحكمة التي عُززت بمتطوعين من الحراس والشباب المسلح بإطلاق سراح الصبي وغيره من الذين اختطفوا، وتمكنت المحكمة من حفظ الأمن ومكافحة السرقات والسطو والسلب والنهب، التي كانت تحدث بشكل مستمر من قبل "أمراء الحرب" وأتباعهم. وعلى غرارها تكونت محاكم أخرى لمواجهة "أمراء الحرب"، الذين توحدوا لمواجهة قوة المحاكم التي بدأت تسيطر على مناطق كثيرة في العاصمة، وكان السبيل الوحيد لمواجهة تحالف "أمراء الحرب" المدعومين من الغرب هو توحيد المحاكم الإسلامية. واختير "شيخ شريف" ليرأس اتحاد المحاكم الإسلامية.

وتكونت مليشيا مسلحة خرجت من رحم النظام القضائي الذي تموله الطبقة المستفيدة من رجال الأعمال في الصومال، واستطاعت أن تسيطر على العاصمة الصومالية مقديشو. وسعت المحاكم الشرعية الإسلامية إلى بسط سيطرة القانون والنظام، في بلد عانى من غياب الحكومة المركزية والأمن لسنوات طويلة. وتكونت في مقديشيو ١١ محكمة إسلامية مستقلة، حاول البعض منها بين الحين والآخر القضاء على السرقات والمخدرات، وما يصفونه بالأفلام الخلاعية التي تعرض في

---

[١٠] تقرير الـ BBC عن المحاكم الإسلامية (٦ يونيو ٢٠٠٦):
http:// news. bbc.co.uk/go/pr/fr/hi/Arabic/worldnews/newsid5053000/5053620.stm

محلات الفيديو المحلية. وتقول المحاكم الإسلامية أنها ترغب بالترويج للشريعة الإسلامية في مقابل الولاء القبلي، الذي كان سبباً في انقسام الصومال طوال الخمسة عشرة سنة الماضية، فالولاء للقبيلة فيه حطم الإحساس بالانتماء تجاه البلد.

على أية حال، أعلنت الـ "واشنطن بوست" تقريراً إخبارياً أفاد بأن المحاكم الإحدى عشر - عدا واحدة فقط – هي محاكم مرتبطة بقبيلة واحدة، وهي قبيلة (الهويي) التي كانت تسيطر على العاصمة مقديشو. ويُذكر أن بعض أعيان القبيلة في شمال مقديشو قد أنشئوا محاكمهم الخاصة بهم، وهي مستقلة تماماً عن اتحاد المحاكم الإسلامية[١١].

أما الوجه الشعبي لاتحاد المحاكم الشرعية الإسلامية فهو ممثل برئيس الاتحاد "شريف شيخ أحمد"، وهو شخصية معتدلة سعت لطمأنة الصوماليين والمجتمع الدولي، بأن المحاكم الإسلامية لا تشكل تهديداً، ولكنها تريد إحلال النظام فحسب. إلا أن اتحاد المحاكم الشرعية الإسلامية قد تضمن أيضاً عناصر متطرفة تخالف أفكارهم وجهة النظر هذه.

ونظر المجتمع الدولي إلى اثنتين من المحاكم على أنها من الجماعات المسلحة. ومن أشهر قادة هاتين المجموعتين الشيخ "حسن ضاهر أيويس" واسمه مدرج على القائمة الأمريكية للمشتبه بهم بالإرهاب، لأنه كان قائداً لجماعة "الاتحاد الإسلامية" المرتبطة بتنظيم القاعدة[١٢].

كما أعرب الدبلوماسيون الغربيون دائماً عن قلقهم حول شخصية "عدنان حاشي عيرو" قائد الميليشيا الإسلامية، الذي تلقى تدريباته في أفغانستان، حيث تورط أتباعه في العديد من حوادث قتل المواطنين الصوماليين بالإضافة إلى قتل خمسة عمال إغاثة دوليين وأحد صحفيي الـ BBC. ولكن وبعيداً عن الاتهامات الدولية فالصومال هي في الأساس دولة عربية إسلامية، حيث يقدم العديد من الناس دعمهم للمحاكم الإسلامية.

وفي خضم الأحداث اتهم رئيس وزراء الصومال "محمد علي جيدي" كل من: "مصر وسوريا وليبيا وإيران وإريتريا" بدعم المحاكم الإسلامية، وقال: "للأسف فإن بعض الدول التي اعتقدنا أنها من الدول الصديقة وحدت جهودها لتدمير الحكومة

---

(11) **Washington Post**, "*Al-Qaeda terrorists find haven under an Islamic regime, and a regional war threatens*" (18 Oct. 2006), 20.

(12) **Ibid**, 22.

الفيدرالية الانتقالية". وأضاف: "هذه الدول تشمل: ليبيا ومصر وسوريا وإيران واريتريا التي تقوم بتغذية الإرهاب في الصومال"(١٣).

وجاءت تصريحات "جيدي" خلال مؤتمر صحافي في (بيدوا) مقر الحكومة الانتقالية، لكنه لم يعط أي تفاصيل أو أدلة على اتهاماته. ودعا "جيدي" المجتمع الدولي إلى تخليص الصومال والقرن الإفريقي من المتشددين. وأكد "جيدي" في أكثر من مؤتمر عزمه على تعزيز الإجراءات الأمنية في مدينة (بيدوا) مقر الحكومة الانتقالية بعد اغتيال وزير الشؤون الدستورية والاتحادية "عبد الله إسحق ديرو". وتعهد "جيدي" بالعثور على منفذي عملية الاغتيال أمام مئات الأشخاص الذين احتشدوا في (بيدوا) لتشييع "ديرو" الذي لقي حتفه على أيدي مسلحين مجهولين.

ومع ارتفاع حدة التوتر في ضوء استقالة العديد من الوزراء سعي البرلمان الانتقالي إلى حجب الثقة عن رئيس الوزراء. وبعد اغتيال الوزير اندلعت أعمال شغب في بيداوة، وخرج المئات إلى شوارع المدينة، وقاموا بحرق إطارات السيارات، وإلقاء الحجارة على المحلات التجارية. وهكذا، اعتبرت الحكومة الانتقالية المدعومة من قبل المجتمع الدولي حكومة هشة، ولا يمكنها السيطرة على زمام الأمور. وتمركز تلك الحكومة الانتقالية في مدينة بيداوة الواقعة على بعد ٢٥٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من مدينة مقديشو.

وفي يونيو ٢٠٠٦، أعلن الوزير البريطاني المكلف بالشؤون الإفريقية اللورد "ديفيد تريسمان" أن الحكومة الصومالية يجب أن تحصل على دعم عسكري. وقال أن الحكومة الانتقالية تملك شرعية نتيجة دعم الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، مشيرا إلى أن أصدقاء الحكومة في المجتمع الدولي يجب ألا يتخلوا عنها(١٤).

* * *

(١٣) تقرير الـ BBC عن القضية الصومالية (٦ يونيو ٢٠٠٦):
http:// news. bbc.co.uk/go/pr/fr/hi/Arabic/worldnews/newsid5053000/5053620.stm

(١٤) تقرير الـ BBC عن مليشيا المحاكم الإسلامية (٢٩ يونيو ٢٠٠٦):
http:// news. bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/middleeastnews/newsid5226000/52263 22.stm.

## الموقف الدولي من المحاكم:

كان الموقف في الصومال أكثر تأثيراً في الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتبرت نفسها وريثة الاستعمار القديم، وريثة لفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والبرتغال، وكل الدول الاستعمارية السابقة، وأصبح تدخلها في شؤون المسلمين أظهر من الشمس في وضح النهار.

وقد نادى البعض بأن الحكومة الأمريكية أصبح لها الحق في التدخل في أي مكان، وفي كل زمان على الوجه الذي تراه، وهذا ما فعلته سابقاً وتحاول أن تفعله حالياً في الصومال والعراق وأفغانستان، فهي تمد أمراء الحرب بالسلاح والخبرات في مواجهة العلماء والدعاة وأبناء الصومال(١٥).

وأصيبت الولايات المتحدة الأمريكية بالقلق بعد وصول أنباء سيطرة ميليشيات المحاكم الإسلامية على العاصمة الصومالية "مقديشيو"، وطرد ميلشيات "أمراء الحرب" الذين كانت الولايات المتحدة تدعمهم على صعيد التسليح والمال. واكتفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "شون ماك كورماك" بالقول "إننا لا نريد أن نرى الصومال يتحول إلى ملاذ آمن للإرهابيين"(١٦).

ولكن الشباب الصومالي استطاع أن يميز بين الإرهاب الحقيقي، ومن يدعون أنهم حُماتهم من خطر الإرهاب، فانضم كثير منهم إلى قادة المحاكم الإسلامية، وسقطت المدينة تلو الأخرى في يد أبناء الحركة الإسلامية. وعندما وصلت الأحوال إلى هذا الحد في الصومال فزعت الإدارة الأمريكية، واقترحت ما سمته "مجموعات اتصال دولية". وعقدت مؤتمراً في نيويورك يضم الدول الغربية (وتنزانيا!!) لمناقشة القضية الصومالية.

ولم تستدع الولايات المتحدة الأمريكية أي دولة عربية، أو حتى جامعة الدول العربية، أو منظمة المؤتمر الإسلامي لحضور المؤتمر، لأن الولايات المتحدة ترى أن هذه المنظمات والدول لا شأن لها بتدخل أمريكا في الدول الإسلامية، ولا قيمة لرأيها في السياسات العالمية والإقليمية، مع العلم بأن جامعة الدول العربية كان لها اليد الطولى في توصيل المساعدات الروسية لنشر الماركسية في الصومال، بعد أن

---

(١٥) **السياسة الدولية**، الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب، عدد ١٤٨ (القاهرة: ٢٠٠٢).

(١٦) **مجلة الطليعة**، "عهد جديد في مقديشيو يقلق الولايات المتحدة !"، عدد ١٧٣٢ (الكويت: ١٤ يونيو، ٢٠٠٦).

قتل "سياد بري" الكثير من العلماء والدعاة الصوماليين، الذين وقفوا في وجه مخططاته !! لكن الإدارة الأمريكية لا تحتاج إلى وساطة هذه المنظمات الهزيلة المتهافتة، فتنزانيا أهم في السياسة الأمريكية من جميع الدول العربية.

ومن المعروف أن الصومال لم تكن بمعزل عن تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية أن المرحلة الثانية من الحرب على الإرهاب قد تشمل الصومال، بسبب مزاعمها عن وجود جماعة إسلامية في الصومال تدعى "الاتحاد الإسلامي"، وترتبط بتنظيم القاعدة الذي يتزعمه "أسامة بن لادن"، وهو ما يقتنع به الرأي العام الغربي نظراً لحجم الدعاية الأمريكية الضخم الذي يدعم تلك الفكرة(١٧). ولا شك أن الموقف الأمريكي من الصومال في ضوء الأحداث التي حدثت بعد سبتمبر يتحدد على خلفية الخبرة الأمريكية في الصومال أثناء عمليات الأمم المتحدة (Restore Hope) و (Unosom II) التي درسناها تفصيلاً، حينما انسحب الجنود الأمريكيون بعد مقتل أكثر من ٢٠ جندياً منهم، حاملين ذكريات مأساوية محبطة.

ويبدو أن الولايات المتحدة قد انتوت العودة للصومال للثأر لكرامتها والانتقام لجنودها الذين قتلوا في عام ١٩٩٣. وتتمثل الأهداف الأمريكية المعلنة من التدخل المتوقع في الصومال، في ضمان خلو الصومال من الإرهاب وإعادة الاستقرار إليه، بما يضمن الاستقرار السياسي والعسكري في منطقة القرن الإفريقي.

أما الأهداف الخفية للولايات المتحدة في الصومال، فهي السيطرة على المكانة الاستراتيجية للصومال، لضمان مرور شاحنات البترول عبر شواطئ القرن الإفريقي، كما يمثل الصومال مفتاح المرور نحو منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وشرق وجنوب آسيا. الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تقوم بعدة إجراءات تجاه الصومال منذ بداية حملتها ضد الإرهاب المزعوم، مثل وضع بعض الشركات الصومالية على قائمة المنظمات الإرهابية، وتجنيد الشرطة الصومالية والميليشيات المعارضة، لجمع معلومات عن عناصر القاعدة في الصومال.

كما أقنعت بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا بإرسال قوات بحرية إلى الصومال لمساعدة الحملة الأمريكية المتوقعة في الصومال. ولكن رغم ذلك تظل احتمالات توجيه ضربة عسكرية كاملة للصومال على غرار ما حدث لأفغانستان بعيدة لاختلاف ظروف البلدين(١٨).

---

(17) **Vick, K.**, "*Team in Somalia May Be Planning U.S. Strikes*", Washington Post (11 December 2001).

(١٨) **السياسة الدولية**، عدد ١٤٨، ٢٠٠٢.

وفي الوقت الذي كان المجتمع الدولي ينتظر تدخلا من أية دولة عربية لحل تلك الأزمة، التي تتزايد يوماً بعد يوم، دعت مصر كافة الأطراف الصومالية في منتصف عام ٢٠٠٥ إلى ضبط النفس، ومحاولة معالجة الخلافات بالحوار. وتوالت تصريحات المسئولين المصريين، ومقالات الصحف والدوريات، وتابعت مصر بقلق تصاعد حدة التوتر في الصومال بين ممثلي المؤسسات الفيدرالية الانتقالية. ودعا "أحمد أبو الغيط" وزير الخارجية المصري ممثلي المؤسسات الفيدرالية إلى التغلب على الخلافات القائمة بينهم عن طريق الحوار، وفي إطار مؤسسات الدولة الواحدة مع تجنب اللجوء إلى استخدام القوة لتسوية خلافاتهم.

لقد حثت مصر الشعب الصومالي على محاولة إيجاد حل يخرج من أنفسهم، فهم شعب له كيانه الخاص دون وصاية من أحد، وأعلن وزير الخارجية المصري "أحمد أبو الغيط" أنهم أحوج ما يكون إلى الشعور بالاستقرار، وكان وزير الخارجية المصري دائما ما يجدد دعوته بتوحيد الجهود الدولية والتعاون معها، والتي تستهدف استعادة الفاعلية للمؤسسات الصومالية، وحماية أبناء الشعب الصومالي من الانزلاق نحو حالة من الفرقة وضياع الرؤية السلمية[١٩].

وكان القلق الأمريكي يزداد يوماً بعد يوم، وقد جاء على لسان الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في أول يونيو ٢٠٠٦: "إن الولايات المتحدة ستعمل على ألا تصبح الصومال ملاذاً آمناً للإرهابيين"[٢٠]. وربما كان الاحتمال الأرجح في تعامل الولايات المتحدة مع الصومال، هو قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية خاطفة على بعض المواقع الصومالية، التي تعتقد أنها تمثل مأوى للإرهابيين، وذلك مع عدم التوغل بقوات كبيرة على غرار ما حدث في أفغانستان[٢١]. إلا أن برلمانياً صومالياً صرح لمحطة إخبارية، أن وجود طرف واحد يسيطر على العاصمة منذ العام ١٩٩١، يمكن أن يسهل عملية التفاوض على الحكومة الانتقالية التي تتخذ من "بيداوة" مقراً لها.

وهكذا، فمن المحتمل أن تتحسن الأوضاع الأمنية في مقديشيو بعد سيطرة ميلشيا المحاكم الإسلامية عليها. وقال "شريف شيخ أحمد" زعيم "اتحاد المحاكم الإسلامية" في حديث أدلى به إلى إحدى وكالات الأخبار "أن الميلشيا التابعة له لا

---

[١٩] متفرقات وبيانات على شاشة التليفزيون، ومن بعض الصحف المصرية (٢٠٠٥).

[٢٠] **الطليعة**، عهد جديد في مقديشيو.

[٢١] **السياسة الدولية**، الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب، عدد ١٤٨ (القاهرة: ٢٠٠٢).

تريد فرض نظام شبيه بنظام طالبان في الصومال، وأن الأمر لا يعدو إشاعات أطلقها "أمراء الحرب" وقبلتها الولايات المتحدة دون تمحيص".

وقد انتقد رئيس الإتحاد الإفريقي "دينس ساسو نجيسو" واشنطن خلال زيارته لها - بشكل غير مباشر - بسبب دعمها لتحالف "أمراء الحرب" من أجل محاربة الإرهاب، وقال "ساسو": "نعتقد وقد أبلغنا الرئيس بوش بذلك، أن الأمر الأكثر أهمية هو تأسيس حكومة تلتزم بمساعدة الشعب الصومالي في سعيه لإيجاد حكومة حقيقية"، وأضاف: "إن وجود فصائل مختلفة وأمراء حرب ليسا حلاً دائماً".

ومن المعروف أن الولايات المتحدة لم تؤكد التقارير المتواترة التي أفادت بدعمها لأمراء الحرب، الذين اتحدوا لتشكيل التحالف من أجل مكافحة الإرهاب، وقال رئيس الوزراء الصومالي "علي محمد جيدي" إن حكومته ترغب في البدء في محادثات مع ميلشيا المحاكم الإسلامية، وكان "جيدي" قد أقال يوم الاثنين أربعة من أمراء الحرب الأقوياء في مقديشيو، والذين كانوا وزراء في حكومته بعد خسارتهم لمعركة السيطرة على العاصمة. وصرح زعيم اتحاد المحاكم الإسلامية "شيخ شريف أحمد" لوكالة الأنباء الفرنسية: أنا مستعد للحوار.. فهذا عهد جديد لمقديشو".

ويعد تحرك الولايات المتحدة تجاه تلك الأزمة، إشارة إلى اعترافها الضمني بأن سياستها القائمة على دعم "أمراء الحرب" ضد الميلشيا الإسلامية قد فشلت. وقد أكدت ميلشيا "اتحاد المحاكم الإسلامية" في الصومال عدم دعمها للإرهاب، عندما أرسلت إثر سيطرتها على العاصمة مقديشيو خطاباً إلى جميع الدبلوماسيين الأجانب تؤكد فيه عدم دعمها للإرهاب.

ورفضت الميلشيا الإسلامية الاتهامات التي وجهت لها بأن حركتها توفر المأوى والدعم للإرهابيين في أي من المناطق الخاضعة لها. وفي الوقت ذاته صرح بعض المسئولين الصوماليين بأنهم يتوقعون انضمام اتحاد المحاكم الإسلامية إلى الحكومة في نهاية المطاف، وأن هناك اتصالات قائمة في هذا الشأن. وبالرغم من مطالب الحكومة الصومالية المؤقتة بوقف القتال، والاحتكام إلى المفاوضات، قالت ميلشيا المحاكم الإسلامية إن مقاتليها يواصلون زحفهم على بلدة جوهر، التي التجأ إليها أمراء الحرب المندحرون.

على أية حال، فإن حوالي ٣٥٠ شخصاً قد قتلوا، وأكثر من ألفين أصيبوا في الاشتباكات الدائرة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، بين الميلشيا الإسلامية وأمراء الحرب[٢٢].

---

[٢٢] **الطليعة** ، عهد جديد في مقديشيو .

## حل الحكومة الصومالية الانتقالية:

لم يكن ملائماً استمرار الحكومة الصومالية الانتقالية في العمل وسط هذا التردي السياسي، بعد مرور سنتين على تشكيلها برئاسة "محمد علي جيدي". وكان نحو ٤٠ وزيراً في الحكومة قد استقالوا لمعارضتهم موقف رئيس الوزراء من المحادثات مع الميليشيا الإسلامية، التي تسيطر على العاصمة مقديشيو. وأدت الأزمة إلى صدع في العلاقة بين الرئيس الصومالي "عبد الله يوسف" ورئيس الحكومة "محمد علي جيدي".

وقال الرئيس الصومالي أمام أعضاء البرلمان الصومالي في مدينة بيداوة، التي اتخذتها الحكومة مقراً مؤقتاً لها: "أن الحكومة المنحلة لم تنفذ أياً من المهام التي تم تكليفها بها عند تشكيلها، خلال السنتين الماضيتين من ولايتها القانونية". وأضاف أنه "سيتم تكليف رئيس الحكومة السابقة "محمد علي جيدي" بتشكيل الحكومة الصومالية الجديدة". واتفق الزعماء الصوماليين برعاية إثيوبية، على تجاوز الانقسام الذي ظهر بين أعضاء الحكومة. واعتبرت إثيوبيا بمثابة الحليف الإقليمي الرئيسي للحكومة الانتقالية في الصومال[٢٣]. ولهذا انتقدت المحاكم الإسلامية الوساطة الإثيوبية. كما نفت كل من إثيوبيا وإريتريا الاتهامات، بأنهما تخوضان حرباً في الصومال من خلال دعم أطراف النزاع فيه.

وفي ذات الوقت، حذرت إثيوبيا في يوليو ٢٠٠٦ من أنها "ستدافع" عن الحكومة الانتقالية الصومالية، في حال شنت المليشيا الإسلامية من مقديشيو هجوماً على المؤسسات الصومالية في بيداوة على بعد ٢٥٠ كيلومتراً شمال غرب العاصمة. في حين قال وزير الإعلام الإثيوبي "برهان هايلو": "إذا تقدم الجهاديون في الميليشيا الإسلامية باتجاه بيداوة والحدود مع إثيوبيا، فإننا سندافع عن أنفسنا، وعن الحكومة الانتقالية الصومالية".

وكان رئيس الوزراء الصومالي الانتقالي "علي محمد جيدي" قد وجه اتهاماً إلى ميليشيات المحاكم الإسلامية بالإعداد لهجوم على بيداوة. وأضاف وزير الإعلام الإثيوبي أن "الإسلاميين يحاولون فرض أنفسهم على بلد مجاور، وأنه بمثابة تهديد للصومال ومنطقة القرن الإفريقي"، (ويقصد بالطبع إثيوبيا). وتابع: "علينا أن ندافع عن أنفسنا لأن بيداوة قريبة من حدودنا. نحن مصممون على الدفاع عن حكومة

---

[٢٣] زعماء الصومال يتفقون على حل الحكومة الانتقالية، ٧ أغسطس ٢٠٠٦:
http:// news. bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/middleeast_news/newsid5252000/5252954.stm.

الصومال، لأنها تتمتع باعتراف دولي من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. وتكثر الأقاويل بأن الميليشيات الإسلامية مدعومة من قبل أجانب"، ويمكن أن يكون المقصود بالأجانب هنا إريتريا وإيران وسوريا، وهي الدول التي تتهم دائما بتدعيم المليشيات الإسلامية بالسلاح.

ومن المعروف أن الحكومة الانتقالية التي تشكلت في عام ٢٠٠٤، وتم حلها في عام ٢٠٠٦ لم تتمكن من بسط سلطتها على الصومال، التي تشهد حربا أهلية منذ عام ١٩٩١.

و أصبح لزاما على الأفارقة والعرب والمسلمين التحرك الفعال، الأمر الذي جعل الاتحاد الإفريقي يدعو المجتمع الإفريقي في نهاية عام ٢٠٠٦ بنشر قوة سلام دولية في الصومال[٢٤]. ولكن المحاكم الإسلامية التي سيطرت قواتها منذ يونيو ٢٠٠٦ على مقديشيو بشكل كامل رفضت نشر مثل هذه القوة.

وتجاهلت الحكومة الصومالية المؤقتة اعتراضات الإسلاميين، واتفقت مع جارتيها إثيوبيا وكينيا على خطط تتعلق بنشر قوة دولية في الصومال. ولكن الإسلاميين نظموا تظاهرة كبيرة، نددوا خلالها بقرار نشر قوات أجنبية في الصومال. رغم أن رئيس المجلس التنفيذي للمحاكم الإسلامية "شيخ شريف أحمد" فشل في إقناع المسئولين الكينيين خلال المحادثات التي أجراها في نيروبي بهذا الشأن، ومن الواضح أن زيارته إلى كينيا لم تكن بالنجاح الذي كان يتوقعه زعيم الإسلاميين[٢٥].

وفي الوقت الذي يجب أن تسرع فيه القوى السياسية، برعاية الرئيس الصومالي ورئيس البرلمان، بإجراء مفاوضات مع زعماء المليشيات الإسلامية، كان رئيس الوزراء يحاول تأجيل إجراء تلك المفاوضات لسبب غير معلوم.

ويمكننا الجزم بأن الحكومة الصومالية الانتقالية، المدعومة من قبل المجتمع الدولي، كانت تخشى الانتقال إلى العاصمة بسبب ضعفها مقارنة مع مليشيا المحاكم الإسلامية. الأمر الذي يدل دلالة قاطعة على الضعف الذي كانت تعانيه تلك الحكومة

---

[٢٤] إثيوبيا تحذر المليشيات الإسلامية من الهجوم على الحكومة الصومالية، **أنظر:**
http:// www. middle-east-online.com/somalia/?id=39735.

[٢٥] نشر على موقع (عرب أونلاين) على شبكة الإنترنت: الحكومة الانتقالية تدعو لنشر قوات دولية والإسلاميون يحتجون، **أنظر:**
http:// www. alarabonline.org/index.asp?fname=\2006\09\09-06\950.htm &dismode=cx&ts=18/09/2006%2007:30:06%20.

في مواجهة مستحدثات الأزمة الصومالية، وكان الحل الأمثل هو ضرورة حل تلك الحكومة الانتقالية الضعيفة(٢٦).

## العودة إلى طاولة المفاوضات:

في الوقت الذي زادت فيه المعارك السياسية والعسكرية في الصومال، ازداد أيضاً التساؤل حول إمكانية إيجاد حل سلمي من عدمه. وظهرت الدعوة الملحة إلى إجراء مباحثات حول الأزمة الصومالية، وكانت العاصمة السودانية (الخرطوم) هي المرشحة لإجراء تلك المباحثات.

وقد وافق عدد كبير من البرلمانيين والانتقاليين في الصومال على التوجه إلى الخرطوم، للمشاركة في محادثات سلام مع زعماء المحاكم الإسلامية، في الوقت الذي اعتبرت تلك الخطوة فيه مخالفة لتوجه رئيس الوزراء "علي محمد جيدي". تلك المعارضة التي تركته معزولاً عن وزرائه ومساعديه. ومع ازدياد موقفه الرافض لمباحثات السلام في الخرطوم، فقد توالت الاستقالات، وانضم ثلاثة وزراء من وزارته إلى ركب المستقيلين من الحكومة الذي بلغ أكثر من ٣٠ وزيراً ونائب وزير بعد أن اتهموا "جيدي" بالتصلب في مواقفه(٢٧). ووسط اهتمامات كل الجهات السياسية والوسائل الإعلامية صدرت مئات التصريحات السياسية، وتقارير المؤسسات الإعلامية، التي كانت وما زالت تحاول تقييم الموقف الصومالي، وقد اتفقت كلها وأجمعت بأن الصومال الآن على حافة الهاوية.

وفي نهاية أغسطس ٢٠٠٦، استطاع عدد من المسئولين في الحكومة الصومالية الانتقالية الجديدة في الصومال واتحاد المحاكم الإسلامية، إجراء مباحثات سلام في العاصمة السودانية (الخرطوم). وهكذا، فتلك الجولة من المباحثات هي الثانية منذ انهيار الحكومة المركزية في عام ١٩٩١.

وكان جدول أعمال المباحثات يتضمن اقتسام السلطة بين القوتين المتنازعتين. وأعلن اتحاد المحاكم الإسلامية أنه يريد أن تتركز المحادثات على موضوع اقتسام

---

(٢٦) زعماء الصومال يتفقون على حل الحكومة الانتقالية (٧ أغسطس ٢٠٠٦):
http:// news. bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/middleeast_news/new sid525 2000/5252954.stm .

(٢٧) برلمانيون صوماليون مستعدون للمشاركة في محادثات الخرطوم، **أنظر:**
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_5242000/5242 704.stm

السلطة وقال أن الحكومة الانتقالية أخفقت في أن تكون فعالة منذ تشكيلها قبل عامين بينما رفضت الحكومة الانتقالية أي شروط مسبقة.

وأعلنت عدة جهات إعلامية مثل الـ BBC وعرب أونلاين والجزيرة وصحيفة المصريون وعدة مراكز أخبار مختلفة، أن المحادثات تطرقت إلى القضايا العالقة الشائكة، كشكل الحكومة المقبلة وإعادة صياغة الدستور، ونزع السلاح ونشر قوات حفظ السلام الإفريقية، التي اتفقوا من حيث المبدأ على ضرورة وجودها.

ولقد تألف الوفد الحكومي من ١٦ عضواً برئاسة الناطق باسم الحكومة "شريف حسن شيخ عدن"، الذي صرح قبيل سفره قائلاً: "إننا متفائلون بالمباحثات التي يمكن أن تؤدي إلى مستقبل أفضل للشعب الصومالي". وأعرب عن قناعته بإمكانية أن يتجاوز الطرفان خلافاتهما. وأضاف "عدن": "لا الحكومة الانتقالية ولا المحاكم الإسلامية متشبثون بمواقفهم حيال تهدئة الأوضاع في الصومال"، وأعرب عن قناعته بإمكانية وجود حل قاطع لتلك الخلافات.

في المقابل تزعم فريق المحاكم الإسلامية الدكتور "إبراهيم حسن عدو" سكرتير العلاقات الخارجية للميليشيا الإسلامية، وهو أكاديمي صومالي عاش فترة طويلة في الولايات المتحدة الأمريكية ويحمل الجنسية الأمريكية[٢٨]. وقالت "كارن ألن" مراسلة الـ BBC في شرق إفريقيا، أن عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات بعد كل هذا الانقطاع هو تتويج لمساع دبلوماسية عظيمة، وسيعتبر ذلك بحد ذاته تقدماً كبيراً. واتفقت الحكومة الصومالية المؤقتة واتحاد المحاكم الإسلامية في الخرطوم من حيث المبدأ على تشكيل جيش وطني صومالي موحد. واتفق الجانبان بعد البحث على تجنب الاستعانة بقوات أجنبية، وأكدوا التزامهم بالهدنة التي تم التوصل إليها سابقاً، وانتهت المباحثات بالاتفاق على استئناف الاجتماعات في شهر نوفمبر ٢٠٠٦.

وصرح مسئول العلاقات الخارجية في المحاكم الإسلامية، ورئيس وفد المحاكم الذي شارك في محادثات الخرطوم "إبراهيم حسن عدو"، أن ما سماه بوجود القوات الإثيوبية داخل الأراضي الصومالية هو العقبة الرئيسية في محادثات الجولة الثانية المزمع عقدها.

وأشار "إبراهيم عدو" إلى أن الطرفين لم يتمكنا من مناقشة القضايا السياسية، خاصة بعد امتناع الوفد الحكومي من مطالبة إثيوبيا برحيل قواتها عن الصومال. مضيفاً أنه كان من المستحيل المُضي قدماً في المحادثات مع الوجود الأجنبي في

---

[٢٨] **صحيفة المصريون**، "هل نحن مقبلون على حرب إقليمية في الصومال؟" (القاهرة: ٤ نوفمبر ٢٠٠٦).

البلاد. وأضاف رئيس وفد المحاكم أنه لا يمكن تطبيق اتفاقية الخرطوم إلا بعد انسحاب كامل للقوات الإثيوبية من الأراضي الصومالية. وبالفعل اتجه وفد المحاكم الإسلامية إلى الخرطوم في بداية شهر نوفمبر ٢٠٠٦ للمشاركة في جولة جديدة من المفاوضات المقررة عقدها في نهاية نوفمبر ٢٠٠٦، بمعنويات عالية وأوراق قوية سياسية وعسكرية[٢٩].

فمن جانب نجحت المليشيا الإسلامية في توسيع رقعتها الجغرافية التي سيطرت عليها، ومن جانب آخر تجاوزت المرحلة الأولى من التشويش والدعاية التي كانت تروجها الولايات المتحدة الأمريكية ضد المحاكم الإسلامية؛ إذ تستخدم وزارة الخارجية الأمريكية لغة مجازية تحتمل عدة تفسيرات على خلاف العادة، كما دعت دول جوار الصومال، وبالذات أديس أبابا ودول أخرى وقف تدخلها العسكري في الصومال، تفاديا لاندلاع حرب إقليمية في المنطقة.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي أنان) دول الجوار إلى عدم تأجيج الساحة الصومالية من جديد، في إشارة إلى الحشد العسكري الإثيوبي داخل الأراضي الصومالية. وأكد مندوب الجامعة العربية في الصومال "سمير حسن"، وجود قوات إفريقية من دول الجوار داخل الأراضي الصومالية، في وقت يستعد الطرفان الصوماليان إلى بدء الجولة الثالثة من المفاوضات بينهما في الخرطوم. ووسط إصرار المحاكم الإسلامية على انسحاب القوات الإثيوبية من كافة الأراضي الصومالية، كشرط لبدء جلسات المحادثات في نهاية نوفمبر ٢٠٠٦، غير أن الحكومة بدت وكأن نبرتها قد تراخت، بعد دخول قوات المحاكم الإسلامية إلى آخر معقلها ومقر إقامتها؛ إذ قدرت المسافة بين قوات المحاكم ومدينة بيداوة أقل من عشرة كيلو مترات.

وتعثرت المفاوضات بين الجانبين. وأصبح السيناريو المطروح آنذاك هو المواجهة العسكرية بين القوات الإثيوبية وقوات المحاكم الإسلامية[٣٠].

## التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال:

كانت المحاكم الإسلامية تمتلك قوة عسكرية جيدة التسليح والتدريب، بروح قتالية ومعنويات عالية، وقيادة عسكرية وسياسية، وعلماء يوجهون الأمة الصومالية، ويقودون الاستنفار والتعبئة في ظل تبادل الأدوار بصورة متناغمة.

---

[٢٩] **نفسه...**

[٣٠] **صحيفة المصريون**، "هل نحن مقبلون على حرب إقليمية".

ومن المعروف أن المحاكم فتحت عدة مراكز لتسجيل الآلاف من المتطوعين الصوماليين لمشاركتهم في القتال الدائر. ولكن الحكومة الانتقالية، استخدمت ضدها الطائرات الحربية الإثيوبية، على أمل تدمير القوة العسكرية للمحاكم الإسلامية، وفي نفس الوقت فتحت أكثر من جبهة في وقت واحد معتمدة على القوة العسكرية الإثيوبية البالغة خمسة عشر ألف جندي، القابلة للزيادة إذا اقتضت الحاجة. وقابلت أديس أبابا كل ذلك بالحماس. وإلى حد بعيد، نجحت أديس أبابا في مواجهة المحاكم الإسلامية عسكرياً داخل الصومال في محاولة لنيل مكاسب مستقبلية، وسط تصميم المحاكم على إفشال خطط الحكومة الإثيوبية[٣١]، التي نجحت بالفعل في ديسمبر ٢٠٠٦ في اجتياح العاصمة الصومالية "مقديشيو" والإطاحة بقوة المحاكم الإسلامية فيها.

وبدأ عام ٢٠٠٧ أحداثه في الصومال بدخول الحكومة الصومالية العاصمة لأول مرة، بعد أن قضت عامين ونصف العام في المنفى، وعلى أثره افتتحت إثيوبيا سفارتها في مقديشو كأول دولة، وذلك في مراسيم حفل شارك فيه الرئيس الصومالي يوسف ورئيس وزرائه السابق جيدي ووزير الخارجية الإثيوبي "سيوم مسفن" وعدد كبير من المسئولين في الحكومتين، إلا أن دخولها إلى المدينة لم ينه فصول الأزمة الصومالية حيث واجهت الحكومة والقوات الإثيوبية الداعمة لها تحديات أمنية من إسلاميين وميليشيات بسطت سيطرتها على أجزاء واسعة من البلاد، مما اضطر قوات الحكومة والقوات الإثيوبية إلى خوض حرب شوارع ضدها، فقد اندلعت في مايو ٢٠٠٧ معارك شرسة أسفرت عن ضحايا بالعشرات معظمهم من المدنيين، وتسببت في نزوح مئات الآلاف، وأجبرت القوات المتحالفة (الحكومية/ الإثيوبية) المعارضين على الاختفاء إثر قصف مواقعهم بالمدفعية ومهاجمتهم بالدبابات والمدرعات، بيد أن المعارضين غيروا تكتيك الحرب وبدءوا في شن حرب عصابات، وقاموا باستخدام الألغام والقنابل وتفخيخ السيارات، واغتيال المسئولين، وهي وسائل تعد دخيلة وجديدة لم يعرفها الصومال من قبل[٣٢].

وهكذا، فتحت الأزمة الصومالية جبهة جديدة في المنطقة العربية، بعد أن استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتسبب في استفحال الأمر في أفغانستان والعراق، وبالطبع تريد في نفس الوقت أن يزداد الأمر سوءاً في الصومال لتستطيع

---

(٣١) **متفرقات من:** الإسلام اليوم (مكة المكرمة)؛ أيضاً:
**New York Times**, *Ethiopians Are Killed in Somalia Ambush*, (20 Nov. 2006), A6.

(٣٢) "**الصومال تخرج من أزمة وتدخل في أخرى**"، موقع صحيفة الخليج الإليكترونية التي تصدر عن مركز دراسات الخليج، ٠٢/ ٠١/ ٢٠٠٧ ؛ أنظر:
http:// www. alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=465316.

أن تجد ذريعة للتدخل العسكري المباشر، وهو ما حدث بالفعل، ولكن تحت مظلة شرعية دولية، لأن خوف الولايات المتحدة الأمريكية من سيطرة جماعات إسلامية في الجنوب العر بي يزداد يوماً بعد يوم، لأن ذلك سيتسبب في حدوث انهيار استراتيجي في سياستها تجاه جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

وفي بداية عام ٢٠٠٧، ازداد الإلحاح الإفريقي لنشر قوات حفظ السلام في الصومال، ومع ازدياد حدة المعارك بين الإسلاميين والقوات الإثيوبية، كانت الولايات المتحدة تقوم بقصف معاقل المحاكم الإسلامية بالطائرات، وقد رحبت الحكومة الصومالية بهذه السياسة الأمريكية، بل ودعتها للقيام بهجوم بري على معاقل المحاكم الإسلامية، ومساعدة القوات الإثيوبية في مأزقها.

ومع وصول قوة أوغندا لحفظ السلام ازداد الأمل في أن يعم السلام أرض الصومال حتى يتفرغ العرب لأزمات الخليج العربي التي لا يريد له الغرب أن يستقر، فضلاً عن الأوضاع في سوريا وإيران ولبنان وفلسطين[٣٣].

وعلى العكس من اتجاهات الحكومة الصومالية السياسية والعسكرية، صرح "عيديد" بأن: "الطريقة الوحيدة التي تمكن الصومال من اعتقال إرهابي القاعدة (يقصد ميليشيا المحاكم) هي نشر قوات أمريكية على الأرض".

وفي الوقت الذي يرى فيه معظم الصوماليون أن إثيوبيا مثلت احتلالا فعلياً للصومال، فقد رأت الحكومة الصومالية أنها منقذة الموقف من التردي الذي سببته المحاكم. مع أن إثيوبيا قد تورطت كثيراً في تلك الحرب. ورغم ذلك فقد اتهم نائب رئيس الوزراء في الحكومة الصومالية المؤقتة - وأمير الحرب – "حسين محمد فارح عيديد" القوات الإثيوبية الموجودة في العاصمة مقديشو بارتكاب جرائم إبادة بحق السكان منذ دخولها المدينة في شهر ديسمبر ٢٠٠٦. الأمر الذي نفته إثيوبيا، ووصفته بأنه محض اختلاقات[٣٤].

---

[٣٣] ويمكن الإشارة إلى أن ثمة تنافس خفي بين القوى الإقليمية، فيما يتعلق بسبل تسوية مشاكل الصومال، فجوهر التنافس يدور بين محور عربي أساسه الدور (المصري/ الليبي/ السعودي) على المستويين الحكومي والشعبي (المؤسسات الدينية، منظمات الإغاثة)، مما جعل الكثير من المنظمات الدولية تتهم هذه الدول بأنها تقدم الدعم إلى المليشيات الإسلامية بالسلاح والمال. ومحور إثيوبي غربي على ذات المستويين، حيث تساند القوى الغربية الدور الإثيوبي، وتدعمه على نحو ما هو معروف في ظل تراث العلاقات الإثيوبية الغربية.

[34] **BBC** News, 14 / 04 / 2007.

والجدير بالذكر، أن اتهامات "عيديد" لا تعكس الانقسامات التي تهدد الحكومة المؤقتة فحسب، بل اعتبرت أيضا مؤشرا إلى المعارضة التي تتزايد في العاصمة للحكومة والوجود الإثيوبي المؤيد لها.

وفي خضم هذه الأحداث وضعت الحكومة الإريترية التي كانت تدعم الإسلاميين الصوماليين بالسلاح، حسب تقارير لخبراء أسلحة تابعين للأمم المتحدة إستراتيجية جديدة بعد هزيمة حلفائها في الصومال، لممارسة الضغط على خصمها اللدود إثيوبيا في خطوة فسرها المراقبون بانتقال الصراع المحموم بين البلدين إلى الأراضي الصومالية، حيث حثت إريتريا المعارضين من إسلاميين ومنشقين عن الحكومة الانتقالية والبرلمان، والذين تستضيفهم "أسمرا" في أراضيها على تشكيل تحالف معارض قادر على إفشال المخططات الإثيوبية في الصومال.

وشهد سبتمبر ٢٠٠٧ ميلاد كيان جديد باسم "تحالف إعادة تحرير الصومال"، وضم لأول مرة إسلاميين من أبرزهم الشيخ "حسن طاهر أويس" رئيس مجلس الشورى في المحاكم الإسلامية المطلوب من الولايات المتحدة الأمريكية والشيخ "شريف أحمد" رئيس المجلس التنفيذي للمحاكم، ومن الطرف الآخر رئيس البرلمان السابق الشريف "حسن شيخ آدم" ونائب رئيس الوزراء "حسين عيديد". إلا أن التحالف الجديد لم يخل من انتقادات ليس من قبل الحكومة الصومالية فحسب، وإنما من الإسلاميين أيضا. فقد أصدرت حركة "شباب الجهاد" - الجناح العسكري للمحاكم الإسلامية - عقب الإعلان عن التحالف الجديد بيانا نُشر في موقع تابع لها على الانترنت، أوضحت فيه مقاطعتها لذلك التحالف الذي يضم حسب البيان (علمانيين). وأكدت الحركة أنها لا تقبل أنصاف الحلول، مشيرة إلى أن هدفها الوحيد هو طرد المحتلين من الصومال حسب تعبيرها، وإقامة نظام إسلامي يطبق الشريعة الإسلامية.

ومع تلك الحركة السريعة التي تتحركها الأزمة الصومالية كانت المفاجأة كبيرة، حينما انتقد الكونجرس الأمريكي (في أكتوبر ٢٠٠٧) إثيوبيا، واتهمها بانتهاكات حقوق الإنسان، وقد صرح النائب عن الحزب الديمقراطي ممثل ولاية نيو جيرسي "دونالد باين" رئيس اللجنة الفرعية لمجلس النواب: "إن إثيوبيا فشلت في تعزيز مجالات حقوق الإنسان والإصلاح، وأنه من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان"، وقد رفضت إثيوبيا تصريحه جملة وتفصيلا[٣٥].

---

[٣٥] **"الصومال تخرج من أزمة وتدخل في أخرى"**، ٢٠٠٧/٠١/٠٢:
http:// www. alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=465316.

على أية حال، فخلال عام ٢٠٠٧ شهدت الصومال تغيرات على كافة الأصعدة قلبت موازين القوى لدى جميع دول الجوار الصومالي. وكان من أكبر العوامل التي أثرت في ذلك هو ازدياد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتأكيد ليس الاهتمام الغربي بمنطقة القرن الإفريقي بشكل عام سوى اهتمام بثرواتها من الحديد واليورانيوم، وليس اهتماماً بالأحوال المضطربة في الصومال ودول الجوار الصومالي، والحرب الدائرة فيها، وأعمال السلب والنهب والاغتيال. بالإضافة رغبة الولايات المتحدة الملحة في أن تكون منطقة القرن الإفريقي مركزا للقيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا.



# الخـــاتمة

على الرغم من تعدد الجهود الإنسانية العربية والإسلامية بشأن تسوية المشكلة الصومالية، أو التخفيف من آثارها من خلال أعمال الإغاثة الإنسانية، فإن خبرة السنوات الماضية تشير إلى إخفاق محاولات العمل المشترك من خلال المؤسسات الجماعية، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث تراجع دور المنظمتين إلى مجرد دعم ومساندة الجهود الفردية، التي تبذلها هذه الدولة أو تلك داخل المنظمة أو خارجها.

وعلى الرغم من تعدد ما أصدرته المنظمتان من قرارات وخطط لعلاج المشكلة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف مردود العمل الجماعي من ناحية، وإضعاف الجهود الفردية في ظل افتقارها لمنظومة عمل جماعي تساندها، وتخفف عنها عبء الوساطة وتكاليفها. ومن المعروف أنه من الصعب التنبؤ في مثل تلك الأمور.

وهكذا... فإن استقراء أحداث الصومال يشير إلى أن السيناريو الأقرب للتحقيق هو استمرار واقع التفتت والتجزئة، والاعتراف بالأقاليم المستقلة، التي تنجح في تحقيق قدر من الأمن والاستقرار، وفي مقدمة تلك الأقاليم "جمهورية أرض الصومال"، الأمر الذي قد يدفع لمزيد من التفتت، خاصة وأن ذلك السيناريو يصب في صالح بعض القوى الإقليمية الفاعلة (إثيوبيا- كينيا)، ويضعف آمال الوحدة الصومالية على الرغم من اعتقاد جانب من الباحثين أن قيام عدة حكومات إقليمية قد يكون هو السبيل الأمثل لإعادة وحدة الصومال في صورة فيدرالية.

وفي هذا الصدد يمكن القول، أن مبادرتي جيبوتي والسودان الأخيرتين، واللتان طرحتا لتسوية المشكلة، وحظيتا بموافقة كافة القوى الإقليمية والدولية، كانتا محكاً رئيسياً كشف عن المسار الذي اتخذته المشكلة في المرحلة التي تلتها.

وعلى الرغم من أن المحاكم الإسلامية أكدت في مؤتمر الخرطوم [نوفمبر ٢٠٠٦] أنها ليست مصدر قلق لأي جهة كانت، سواء دول الجوار أو غيرها، إلا أن "أديس أبابا" دقت طبول الحرب حتى تؤمن حصتها من المساعدات المالية التي تقدمها واشنطن إليها مقابل محاربة ما يسمى الإرهاب والتي وصلت إلى ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار أمريكي في عام واحد (٢٠٠٧).

وقد طالعتنا الأنباء قبل طبع كتابنا مباشرة أن مصادر حكومية في الصومال أشارت إلى نية رئيس الحكومة الصومالية الانتقالية "نور عدي" بالتوجه إلى "أسمرا"، في محاولة منه للحوار مع حركة "التحالف من أجل تحرير الصومال"،

والتي يتزعمها "شيخ شريف شيخ أحمد"، الذي اشترط خروج القوات الإثيوبية مقدمة للدخول في أي حوار سياسي مع الحكومة الصومالية الانتقالية.

ورغم أن التفاؤل لم يعد من سمات المهتمين بالأزمة في الصومال، إلا أن موقف الحكومة الانتقالية الجديدة يدعونا للتفاؤل الحذر، فهي تحاول ونحن في مطلع العام الجديد (٢٠٠٨) لكسب تأييد الشارع الصومالي، متبنية دعوة صريحة بالمصالحة الوطنية، كما اقترن ذلك بإطلاق سراح بعض رجال المحاكم الإسلامية المحتجزين لدى إثيوبيا.

ورغم أن الحكومة الانتقالية تدعوا إلى السلام والكف عن القتال وضرورة المصالحة، ترى "حركة شباب المجاهدين" أن الحرب هي السبيل الوحيد لإخراج جيش إثيوبيا من الصومال.

وفي مقابل كل تلك المساعي نجد الهجمات الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تتزايد على معاقل المشتبه بانتمائهم لتنظيم القاعدة، وهذه الهجمات غالباً ما تكون يومية، ومن الواضح أنه جاء الوقت للكف عن تلك الهجمات، فهذه المرة لن يكون الشعب الصومالي وحده هو الضحية، خاصة وأن طرق التدخل في الصومال سوف يتفنن فيها كل مستفيد، في الوقت الذي تتوارى الأزمة الصومالية خلف الأحداث التي تدور في المنطقة، ولا ينتبه لها سوى بعض الدول العربية مثل "مصر والسودان وإريتريا وجيبوتي"، فهم في محاولات مستمرة لتهدئة الأوضاع، ولكن ينقصهم موقف حقيقي وفعال من كافة القوى الدو لية بعيداً عن الحلول العسكرية، حتى لا تتزايد أعمال الإرهاب والقتل والسلب والاغتصاب، والتي لن يدفع ثمنها سوى المدنيين الأبرياء من شعب الصومال العربي المسلم الشقيق.

إن الصومال ليس أقل أهمية من العراق أو أفغانستان، أو ما يحدث في لبنان أو سوريا. ولقد حان الوقت لإصلاح خطيئة المجتمع الدولي...



# وثائق وإحصائيات



الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الجلسة العامة ٧٣

Document: A/ 52/ 532.

## تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

إن الجمعية العام،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٣/ ٢٠٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، و٤٤/ ١٧٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، و٤٥/ ٢٢٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و٤٦/ ١٧٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و٤٧/ ١٦٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و٤٨/ ٢٠١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و٤٩/ ٢١ لام المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و٥٠/ ٥٨ زاي المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و٥١/ ٣٠ زاي المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ وإلى قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال.

وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة التي قام فيها المجلس، في جملة أمور، بحث جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتضررين في الصومال، وكرر الدعوة إلى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي تلك المنظمات وضمان كامل حريتهم في الانتقال داخل مقديشيو وما حولها، وفي سائر أرجاء الصومال.

وإذ تلاحظ التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها في جهودها الرامية إلى حل الأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية في الصومال. وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يضطلع بها الأمين العام من أجل مساعدة الشعب الصومالي في جهوده الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية.

وإذ تلاحظ مع القلق أن غياب السلطة المركزية والمؤسسات المدنية الفعالة الذي ما فتئ يتسم به الوضع في الصومال ما زال يعيق التنمية الشاملة المستدامة، وأنه بينما أصبحت البيئة

مواتية للقيام ببعض أعمال التعمير والأعمال الموجهة نحو التنمية في بعض أجزاء البلد، فإن الحالة الإنسانية والأمنية ظلت هشة في أجزاء أخرى منه.

وإذ يساورها بالغ القلق لما أدى إليه تكرر حالات الجفاف بصورة متقطعة، والأمطار الغزيرة التي تسببت في فيضان الأنهار وما أعقبه من دمار شديد، واقتران ذلك بسوء الحالة الاقتصادية واستمرار النزاع الأهلي، من إضعاف خطير لآليات المعالجة التقليدية لدى الناس في بعض أنحاء الصومال، وتفاقم حالة الأمن الغذائي التي تزداد ضعفا في البلد، مما زاد من سوء الحالة الإنسانية عموما. وإذ ترحب بالاستراتيجية المشتركة من أجل توفير مساعدة فعالة وذات هدف وبإطار التعاون اللذين وضعتهما واعتمدتهما الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وإذ تؤكد من جديد الأهمية التي تعلقها على الحاجة إلى إقامة تنسيق وتعاون فعالين فيما بين وكالات الأمم المتحدة وشركائها.

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال.

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها لما يقدمه عدد من الدول من مساعدة إنسانية ودعم للإنعاش من أجل التخفيف من ضائقة ومعاناة السكان المتضررين في الصومال.

وإذ تسلم بأنه، وإن كانت الحالة الإنسانية لا تزال هشة في بعض أجزاء من البلد، فمن الضروري مواصلة جهود الإنعاش والتعمير إلى جانب عملية المصالحة الوطنية، دون المساس بتقديم المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ حيثما وكلما لزم ذلك، وحسبما تسمح الحالة الأمنية.

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة مركزة على العمل المباشر مع المجتمعات المحلية الصومالية، كلما أمكن ذلك، نظرا لعدم وجود حكومة وطنية معترف بها، وإذ ترحب باستمرار تركيز اهتمام الأمم المتحدة، في شراكة مع الزعماء الصوماليين، والقادة المحليين الآخرين والنظراء المحليين من ذوي المهارات على مستوى القواعد الشعبية، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية، على برنامج للمساعدة، يجمع بين النهجين الإنساني والإنمائي في ضوء الأحوال المتباينة في المناطق المختلفة من البلد.

وإذ تعيد التشديد على أهمية مواصلة تنفيذ قرارها ٤٧/ ١٦٠ من أجل إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية على الصعيدين المحلي والإقليمي في جميع أنحاء البلد.

١) تعرب عن امتنانها لجميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت للنداءات الموجهة من الأمين العام ومن جهات أخرى بتقديم المساعدة إلى الصومال.

٢) تعرب عن تقديرها للأمين العام لجهوده المتواصلة التي لا تكل من أجل حشد المساعدة لشعب الصومال.

٣) ترحب بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها لحسم الحالة في الصومال.

٤) ترحب أيضا باستراتيجية الأمم المتحدة التي تركز على تنفيذ الأنشطة المجتمعية الرامية إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية المحلية وتعزيز الاعتماد على الذات لدى السكان المحليين، وكذلك بالجهود التي تبذلها حاليا وكالات الأمم المتحدة ونظراؤها الصوماليون وشريكاتها من المنظمات لإنشاء ومواصلة آليات للتنسيق والتعاون الوثيقين من أجل تنفيذ برامج الإغاثة والإنعاش والتعمير.

٥) تشدد على مبدأ أن الشعب الصومالي، وبخاصة على الصعيد المحلي، هو الذي تقع عليه المسؤولية الأساسية عن تنميته وعن المحافظة على استدامة برامج المساعدة في الإنعاش والتعمير، وتؤكد من جديد الأهمية التي تعلقها على إيجاد ترتيبات عملية للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة وشريكاتها من المنظمات، ونظرائها الصوماليين، من أجل التنفيذ الفعال لأنشطة الإنعاش والتنمية في أجزاء البلد التي يسودها السلم والأمن.

٦) تحث جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية على أن تواصل متابعة تنفيذ القرار ٤٧/ ١٦٠ من أجل مساعدة الشعب الصومالي على الشروع في إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وفي بناء المؤسسات بهدف إعادة الإدارة المدنية على الصعيد المحلي في جميع أجزاء البلد التي يسودها السلم والأمن.

٧) تناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة أن توفر المساعدة الغوثية الطارئة في حالات الكوارث، بما فيها الإمدادات الغذائية والطبية والمتعلقة بالمأوى، فضلا عن مرافق الدعم السوقي للوصول إلى شريحة السكان المتضررين من الفيضانات الشديدة الأخيرة، ولإنقاذ المحاصرين منهم بالمياه وتخفيف حدة الآثار الصحية والاقتصادية المحتملة.

٨) تناشد أيضا جميع الأطراف الصومالية المعنية أن تسعى إلى حل خلافاتها بالوسائل السلمية، وأن تضاعف جهودها لتحقيق مصالحة وطنية تسمح بالانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التعمير.

٩) تطلب إلى جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال أن تحترم على الوجه التام أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وموظفي المنظمات غير الحكومية، وأن تضمن كامل حريتهم في الانتقال في جميع أنحاء الصومال.

١٠) تطلب إلى الأمين العام أن يواصل على الصعيد الدولي تعبئة المساعدة الإنسانية ومساعدات الإنعاش والتعمير للصومال.

١١) تطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة متواصلة ومتزايدة استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة لإغاثة وإنعاش وتعمير الصومال الذي يشمل الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

١٢) تطلب إلى الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

**الجلسة العامة ٧٣**
**١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧**

## جاء في مقررات مجلس إدارة

## برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الصومال



**برنامج الأمم المتحدة للبيئة**

UNEP

**الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة**

**المنتدى البيئي الوزاري العالمي**

دبي ٧ – ٩ فبراير ٢٠٠٦

---

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

**الصومال:**

**بند٢١:**

عقد اجتماع مشترك بين الوكالات في مارس ٢٠٠٥ لمناقشة استجابة الأمم المتحدة المحتملة لتقارير عن وجود نفايات خطرة في الصومال متصلة بتسونامي وذلك بمشاركة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة.

وقد تم الاتفاق على إيفاد بعثة من الأمم المتحدة إلى الصومال بخصوص هذه القضية. وشارك اليونيب في وقت لاحق في بعثة مشتركة بين الوكالات لتقصي الحقائق إلى منطقة بونتلاند في الصومال في مايو/يونيه ٢٠٠٥.

وضمّت البعثة أيضا خبراء من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم. وتعذر تأكيد وجود مواد كيميائية سمية في أي مكان في الصومال، لا عن طريق عمل البعثة ولا أي عمل لاحق أدته وحدة البيئة المشتركة لليونيب/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيب، ولا الاستبيان الذي وزع على الحكومة الفيدرالية الانتقالية للصومال والشركاء الآخرين للصومال.

ولا تزال مشاعر القلق قائمة مع ذلك، وقد نظم اليونيب في يونيه اجتماع مائدة مستديرة أخرى بشأن الحالة البيئية في الصومال، وتلا ذلك دراسة مكتبية عن الحالة البيئية كمدخلات في عملية التقييم المشتركة للحاجات في الصومال التي يتصدر اليونيب فيها الجانب المتعلق بالمجموعة الفرعية الخاصة بالبيئة، وعملت الدراسة المكتبية على تحديد الفجوات البارزة في المعلومات عن موارد الصومال البيئية والطبيعية.

## من أقوال الرئيس الصومالي

## "سياد بري"

"... إن يوم ١ يوليو هو اليوم الذي خرج فيه الشعب الصومالي من ظلام الحكم الأجنبي وانفتح عليه عهد جديد من الآمال والتطلعات وتسلم مقاليد البلاد بشرف وعِزة.

إن المشاكل التي ورثت من فترة الاستعمار كانت عديدة، ولم تكن هناك خطة اجتماعية واقتصادية جيدة لتطوير البلاد، وكانت هناك بطالة حادة. وكانت المشاكل السياسية لا حصر لها ولا عدد، وكانت الأمة في حالة تفكك وانحلال. إن الحكومات التي كانت تدير شئون بلادنا من أول يوليو ١٩٦٠ وحتى ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ قد فشلت في بناء أمة تستطيع الوقوف على قدميها ومبنية على أسس اقتصادية واجتماعية قوية، وقد أصبح الفساد والقبلية والمحسوبية والظلم وسرقة الأموال العامة شائعا. وأصبح وجود الأمة الصومالية مهددا بالخطر، وكان الدخل الذي يجمع في شكل ضرائب من الشعب الصومالي الذي يعيش كثيرا منه من اليد إلى الفم كان يستعمل للأغراض الشخصية، كما أن المساعدات المالية والفنية التي كانت تتدفق على بلادنا من الدولة الصديقة كانت تنهب من شعب الصومال..."

**(من خطاب الرئيس "سياد بري")**

**أول يوليو ١٩٧٠ أثناء الاحتفال بذكرى الثورة**

* * *

"... لقد تم تفجير الثورة لكي يتم محو التركة الغربية والاستعمارية في جميع أشكالها المختلفة. إن الغرض من الثورة هو الإرشاد إلى خصائص الصوماليين الأصلية، لكي نفهم بوضوح من يكونون وماذا يمثلون...".

**(بري - من خطاب ٨ نوفمبر ١٩٦٩)**

* * *

"... يجب على كل يد متعاونة بناء اقتصاد قوي يفيد الصومالات الخمس".

**(بري - من خطاب ٢١ نوفمبر ١٩٦٩)**

* * *

"... يلزم لرفعة الصوماليات بعض من إجراءات يجب اتخاذها للوصول إلى مناخ سليم يعيش فيه كل صومالي، فتنظيم أجهزة اتخاذ القرار في مجال الاقتصاد، وخلق ادخارات عامة تتوفر للاستثمار، وتنمية الصناعات الوطنية، وأخيرا تخفيض الواردات وتنشيط الصادرات، كل هذا يسهل السبيل إلى العيش الكريم".

**(من خطاب ٣١ ديسمبر ١٩٦٩)**

---

## من ميثاق الأمم المتحدة

### "الفصل السابع"

### ما يتخذ في أعمال تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان

**مادة ٣٩:**

يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصيات أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين ٤١، ٤٢ لحفظ السلام والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه.

**مادة ٤١:**

لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصالات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية.

**مادة ٤٢:**

إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات المسلحة الجوية أو البحرية أو البرية أو جميعهم من الأعمال ما يلزم لحفظ السلام الدولي، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى عن طريق جيش الأمم المتحدة.

* * *

# منظمة المؤتمر الإسلامي

## اجتماع الدورة ٣٣ لوزراء الخارجية
## باكو – جمهورية أذربيجان
## (١٩ – ٢١ يونيو ٢٠٠٦)

**قرار رقم ٣٣/٣- POL**
**بشأن الوضع في الصومال**

OIC/ ICFM – 33/ 2006/ POL/ RES. 3:

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الثالثة والثلاثين (دورة انسجام الحقوق والحريات والعدالة) في باكو بجمهورية أذربيجان، في الفترة من ٢٣ – ٢٥ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ، الموافق ١٩-٢١ يونيو ٢٠٠٦.

إذ يستذكر جميع القرارات التي اعتمدتها مؤتمرات القمة الإسلامية ومؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية بالنسبة للوضع في الصومال ومجموعة التحديات المتصلة بالأوضاع الإنسانية، والاجتماعية والاقتصادية، والحكم، وحقوق الإنسان، والأمن والإرهاب والاستقرار الإقليمي.

إذ يعي ضرورة تحقيق الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لمزيد من التنسيق والالتزام الثابت فيما يتعلق بالوضع في الصومال لإحداث تطورات ايجابية على أساس المصالحة الوطنية، والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي بناء على ميثاق الاتحاد الانتقالي الذي اعتمده مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية المعقود في كينيا تحت إشراف (الإيجاد)، وأفضى إلى تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية وتوفير إطار عمل مشروع وقابل للاستمرار لمواصلة إعادة إقامة الحكم في الصومال.

إذ يثني على الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي لوضع واعتماد خطة الأمن الوطني والاستقرار، وتقديم رؤية واضحة للتطور الأمن في دولة الصومال وتحديد طريق واضح لتأمين بيئة تمكينية تدعم السلام الدائم في الصومال مما يفضي، بعد المرحلة الانتقالية، إلى إجراء انتخابات ديمقراطية على كل من مستوى الحكم المحلي، والإقليمي، والدولة وعلى مستوى الحكومة الوطنية.

إذ يستذكر جهود منظمة المؤتمر الإسلامي وتعاونها مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية و(الإيجاد)، ويستذكر مبادرة منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بتقديم الإغاثة الدولية إلى الصومال في عام ١٩٩٢، ويثني على جميع المعونات الإنسانية وجهود الإغاثة المقدمة من المجتمع الدولي فرادى أو جماعيا.

وإذ يشيد باجتماعات فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول الصومال التي عقدت في جدة في ١٣ فبراير ٢٠٠٦، وفي باكو في ٢٠ يونيو ٢٠٠٦ ، وتوصياتها القيمة.

وبعد أن اطلع على تقرير الأمين العام بشأن الوضع في الصومال (الوثيقة رقم OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REV.3) وكذلك تقارير بعثتي منظمة المؤتمر الإسلامي لتقييم الوضع في الصومال:

١) يؤكد مجدداً التزامه باستعادة وصون وحدة الصومال وسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

٢) يوصي بأن تقدم جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والمؤسسات التابعة لها، والمنظمات غير الحكومية الإسلامية والهيئات الخيرية، بلا إبطاء وبسخاء، المساعدات الإنسانية للشعب الصومال جراء الوضع المأسوي الذي سببه الجفاف المتكرر في القرن الإفريقي وبخاصة في الصومال.

٣) يناشد جميع العناصر الفاعلة الصومالية في الساحة السياسية في الصومال بما في ذلك قيادة المحاكم الإسلامية أن تقبل وتلتزم بنتائج مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية لتحقيق المصلحة العليا للشعب الصومالي ودعم الميثاق الاتحادي الانتقالي كركيزة أساسية للتصدي للتحديات السياسية التي تواجه الشعب الصومالي.

٤) يناشد جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها تقديم، بشكل عاجل وسخي، المواد والدعم المالي للحكومة الاتحادية الشرعية في جمهورية الصومال لتقوم بمسؤولياتها بشكل فاعل وشامل في كافة أنحاء البلاد ولنقل عاصمتها من بيداوا إلى مقديشيو في أسرع وقت.

٥) يطلب من جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المساهمة في برامج نزع السلاح والحل وإعادة الإدماج (DDR) من أجل إعادة تأهيل أكثر من ٧٠.٠٠٠ عاطل عن العمل ومسلح من المليشيا الشبابية والذين يشكلون تحدياً حقيقياً للحكومة في جهودها لإعادة النظام والقانون في البلاد، وكذلك لإدماج اللاجئين الصوماليين الشباب الذين يحتاجون إلى مرافق للتدريب المهني وحصص للتعليم العالي في جامعاتهم من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل المساهمة البناءة في إعادة إعمار الصومال.

٦) يدعو جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية من اجل تنفيذ خطتها للأمن الوطني والاستقرار للحفاظ على أمن ووحدة جمهورية الصومال والتعاون مع سائر الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة أعمال القرصنة على طول سواحلها.

٧) يطلب من جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي دعوة الأمم المتحدة لرفع حظر بيع الأسلحة إلى مؤسسات الأمن للحكومة الاتحادية الانتقالية وذلك لحفظ السلام والأمن في البلاد وتهيئة البيئة اللازمة لنشر بعثة دعم السلام وترسيخ سيادة القانون والنظام وتوفير السلام والانضباط.

٨) يحث جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة في بعثة دعم السلام في الصومال تحت مظلة الأمم المتحدة.

٩) يحث الدول الأعضاء على المساهمة والتعهد بتبرعات للمؤتمر الدولي للمانحين للصومال والذي تشترك في رعايته كل من ايطاليا والسويد والمقرر أن يعقد في روما في وقت لاحق من هذا العام.

١٠) يناشد جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعة لها والمنظمات غير الحكومية الإسلامية القيام بتعهدات من أجل إعادة إعمار البنية التحية الأساسية مثل بناء المكاتب والمرافق والمستشفيات والطرق والإصحاح ومشاريع الكهرباء وبناء قدرات الحكومة الصومالية على المستوى المحلي والإقليمي وعلى مستوي الدولة والمستويات المركزية وكذلك صندوق استئماني للطوارئ تابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدعم الميزانية من أجل القيام بالعمليات الأولية للمؤسسات الاتحادية الانتقالية.

١١) يقدر الجهود التي بذلها فخامة الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، من خلال دعوته رئيس جمهورية الصومال ورئيس البرلمان الصومالي مما أفضى إلى اتفاق عدن الهام لدعم المصالحة الصومالية.

١٢) يدعو فريق الاتصال المعنى بالصومال إلى مضاعفة أنشطته وتكثيف اتصالاته مع كل المعنيين والمهتمين بالقضية الصومالية ورفع التقارير إلى المؤتمرات الإسلامية.

١٣) يطلب أن يقوم الممثل الشخصي للامين العام للصومال بدور أكثر فعالية في جهود المصالحة وبناء السلام في الصومال.

١٤) يقرر إنشاء مكتب اتصال تابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الصومال بشكل سريع من أجل تنسيق الجهود لإعادة بناء الصومال وتقديم الدعم والمشورة السياسية للحكومة الصومالية الانتقالية، ويطلب من الدول الأعضاء أن تتطوع بالمساهمة في ميزانية هذا المكتب.

١٥) يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

* * *

## منظمة المؤتمر الإسلامي

### اجتماع الدورة ٣٣ لوزراء الخارجية
### باكو – جمهورية أذربيجان
### (١٩ – ٢١ يونيو ٢٠٠٦)

### "البيان الختامي"

**جاء فيه بشأن الصومال:**

**المادة ٣٤:**

أكد المؤتمر مجددا ، تمسكه باستعادة وصون وحدة الصومال وسيادته الإقليمية وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي. وفي الوقت الذي يؤيد الشرعية الصومالية المتمثلة في بناء هيكلة الدولة المكونة من السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي نالت ثقة البرلمان الصومالي المؤقت المنبثق عن مؤتمر المصالحة الصومالية المنعقد في نيروبي.

كما دعا المجتمع الدولي إلى تقديم دعم مالي عاجل للحكومة الصومالية المؤقتة بغية تمكينها من دعم أمن بلادها واستقرارها ومصالحها الوطنية التامة إلى جانب إنشاء الهياكل الأساسية الدائمة اللازمة لحكومة مركزية. واعتمد توصيات الاجتماع الوزاري لفريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بشؤون الصومال، المنعقد في باكو في ٢٠ يونيو ٢٠٠٦.

وطلب من الأمين العام العمل على فتح مكتب للمنظمة في الصومال لمتابعة الأوضاع في هذا البلد ومساعدة شعب وحكومة الصومال في بناء السلام والتعجيل بإعادة الإعمار والبناء. وحث الدول الأعضاء على تقديم التبرعات الطوعية للأمانة العامة لتمكينها من فتح المكتب.

* * *

# بيان منظمة العفو الدولية
# بشأن الوضع في الصومال ٢٠٠٧

**وثيقة رقم: AFR 52/006/2007 (للتداول العام)**
**بيان إخباري رقم: ٠٥٨**
**بتاريخ: ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٧**

---

**الصومال:**

## منظمة العفو الدولية تستنكر الانتهاكات التي تُرتكب في النـزاع المتصاعد في مقديشو

يدور قتال ضار في مقديشو في الوقت الراهن بعد تعرض قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الجيش الإثيوبي الكبيرة التي تدعمها للهجوم من قبل جماعات المعارضة المسلحة. وقد تم أسر عدد من جنود الحكومة الاتحادية الانتقالية والجنود الإثيوبيين، وجرّهم في الشوارع من أقدامهم، ورجمهم بالحجارة وإضرام النار بهم. وقد قُتل أو جُرح عشرات المدنيين ممن علقوا في مناطق تبادل إطلاق النار.

وتدعو منظمة العفو الدولية كلا طرفي النـزاع إلى احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتفادي إلحاق الأذى بالمدنيين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وعدم تعريض السجناء للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو للإعدام.

وقبل تردي أوضاع النزاع بفترة وجيزة، أُطلقت النار على عيسى عبدي عيسى، البالغ من العمر ٤٢ عاماً، وهو مدافع معروف عن حقوق الإنسان في الصومال ومدير "منظمة كيسيما للسلم والتنمية" في ميناء كيسمايا في جنوب غرب البلاد، فأُردي قتيلاً على يدي قاتل مجهول في جنوب مقديشو في الساعات الأولى من مساء ١٤ مارس/آذار. وقد اغتيل بالقرب من فندق كمال على أيدي مجموعة مؤلفة من ثلاثة رجال بينما كان يشارك في مؤتمر برعاية منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" حول تقديم المساعدة النفسية- الاجتماعية للأطفال المتضررين من الحرب الأهلية والجفاف والفيضانات.

إن منظمة العفو الدولية تدين جريمة قتل المدافع المعروف عن حقوق الإنسان، التي يبدو أنها ارتكبت على أيدي إحدى جماعات المعارضة المسلحة. وكان عيسى قد اضطلع بالدفاع عن حقوق الإنسان بنشاط واستقلالية ومن دون انحياز سياسي أو قبلي، ولكنه تلقى تهديدات من مصادر مجهولة.

وتبرز تلك الحادثة المأساوية ازدياد المخاطر الأمنية على المدافعين عن حقوق الإنسان، وخصوصاً في ظروف تصاعد العنف في مقديشو. إن منظمة العفو الدولية تحث السلطات على

التحقيق في مقتل عيسى عبدي عيسى وتقديم الجناة إلى العدالة وتوفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون من أجل السلم والعدالة. فقد كان عيسى عبدي عيسى مؤسساً لمنظمة "كيسيما"، وهي منظمة غير حكومية مستقلة ريادية أنشأت في كيسمايا في منطقة جوبا السفلى في العام ١٩٩٨، وكان شخصية معروفة لدى منظمات المجتمع المدني الصومالية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المتمركزة في نيروبي وكينيا. وظلت منظمة كيسيما على اتصال بمنظمة العفو الدولية، وهي عضو في شبكة أوكسفام - نوفيب للمجتمع المدني الصومالي وشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي المتمركزة في أوغندا.

وكان عيسى عبدي عيسى، وهو متزوج وله أربعة أطفال، قد قاد بنشاط العمل الإنساني والدعوي لحقوق الإنسان في منظمة كيسيما، ولا سيما من أجل الأشخاص المهجرين داخلياً وحقوق النساء والأقليات وضحايا الجفاف والفيضانات وبناء السلام والمصالحة. وقد قامت بتنظيم المؤتمر الذي كان يشارك فيه منظمة غير حكومية أوغندية، وهي المنظمة النفسية-الاجتماعية العابرة للثقافات. وكان قد عمل في وقت سابق كزميل متدرب مع منظمة غير حكومية كينية تسمى"أناس ضد التعذيب".

وقد قوبل مقتله باستنكار شديد من جانب الصوماليين المدافعين عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخبير الأمم المتحدة المستقل الخاص بالصومال، ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للصومال، وجهات أخرى.

وفي الآونة الأخيرة، دعت منظمة العفو الدولية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى ضمان منح صلاحيات قوية في مجال حقوق الإنسان لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسون) وعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام التي اقترحت لاحقاً. وينبغي أن تشمل تلك الصلاحيات: مراقبة حقوق الإنسان، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين بالمجال الإنساني

**خلفية**:

بعد مرور ١٦ عاماً على انهيار الدولة، لم تتمكن الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال من السيطرة على مقديشو، كما أنها لا تزال في بداية عملية بناء قوة شرطة ونظام قضائي. فقد فرَّ عشرات الآلاف من المدنيين من وجه العنف المتصاعد في مقديشو خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وشنت فلول القوات المهزومة لمجلس المحاكم الإسلامية الصومالية وغيرها من عناصر المعارضة المسلحة القبلية المزعومة هجمات يومية في الأسابيع الماضية ضد قوات الحكومة الا تحادية الانتقالية والقوات العسكرية الإثيوبية والقوة الأوغندية التي أرسلت لمساعدة قوة بعثة الاتحاد الأفريقي. وقد ردت القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بلا تمييز، على الهجمات التي شنها المعارضون فأوقعوا مئات الخسائر في صفوف المدنيين.

وتجـ ري منظمـة العفو الدوليـة تحقيقـا فـي الأنبـاء المتعلقـة بانتهاكـات الحقـوق الإنسـانية للمدنيين، بينهم صحفيون، على أيدي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبيـة؛ ومـن بين تلك الانتهاكات: عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي والاغتصاب.

* * *

# بيان الاتحاد الإفريقي حول الوضع في الصومال ٢٠٠٧

AFRICAN UNION
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA



الاتحاد الإفريقي

**مجلس السلم والأمن – بيان صحفي..**

**١٩ مارس ٢٠٠٧ ـ أديس أبابا، إثيوبيا**

PSC/PR/PS(LXXIII)

---

استمع مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه المنعقد في ١٩ مارس ٢٠٠٧ إلى إحاطة حول الوضع في الصومال وحول وضع انتشار بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال.

رحب مجلس السلم والأمن ببدء نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال ووجود كتيبتين أوغنديتين على الأرض، وأثنى على حكومة أوغندا لما بذلته من جهود ولما أبدته من التزام بتشجيع السلام والمصالحة الدائمين في الصومال.

أثنى مجلس السلم والأمن على الشعب الصومالي للاستقبال الذي حظيت به بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال التي ينحصر هدفها في دعم الصومال وشعبه في جهودهم الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الدائمين في الصومال. وفي هذا السياق، أوجه مجلس السلم والأمن نداءا إلى الشعب الصومالي بأسره لأن يقدم دعمه وتعاونه لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، وأدان العناصر المعزولة التي شنت هجمات ضد البعثة وكذلك محاولاتها لتقويض عملية السلام والمصالحة الجارية في الصومال.

أثنى مجلس السلم والأمن على الحكومة الجزائرية وعلى الشركاء الذين قدموا دعمهم لنشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، وكرر دعوته إلى الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الإفريقي لأن يدعموا البعثة. وجه مجلس السلم والأمن نداءا عاجلا إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، لأن يقدم دعما لوجستيا وماليا عاجلا للمفوضية والدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، التي أعلنت عن اعتزامها المساهمة بقوات وذلك من أجل تسهيل استكمال نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وضمان بقائها.

دعا مجلس السلم والأمن كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة إلى تقديم الدعم المطلوب لخلية التخطيط التي تم إنشاؤها على مستوى مفوضية الاتحاد الإفريقي

للإشراف على نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال ودعم الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المالية لضمان بقاء البعثة.

رحب مجلس السلم والأمن بالقرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧) الصادر في ٢٠ فبراير ٢٠٠٧ والذي أحاط مجلس الأمن للأمم المتحدة فيه علما ببيانه الصادر في ١٩ يناير ٢٠٠٧ وأجاز للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي نشر بعثة في الصومال لفترة ستة أشهر. كما رحب مجلس الأمن للأمم المتحدة بإيفاد الأمين العام للأمم المتحدة، في إطار تنفيذ القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، بعثة تقييم فنية إلى مقر الاتحاد الإفريقي وإلى الصومال لإعداد تقرير عن الوضع السياسي والأمني وعن إمكانية نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال تحل محل بعثة الاتحاد الإفريقي.

شدد مجلس السلم والأمن مجددا على أن هدف بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال يتمثل في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية الأخرى والمساهمة في توفير بيئة مناسبة لانطلاق عملية سياسية، باعتبارها الوسيلة الأنسب للتوصل إلى سلام ومصالحة دائمين في الصومال. وفي هذا الصدد، أكد المجلس مجددا على ضرورة أن تشرع المؤسسات الاتحادية الانتقالية في عملية حوار ومصالحة تكون حقيقية وشاملة وذلك في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي للصومال.

* * *

## قوات المليشيات الصومالية المتصارعة

### (قبل قضاء المليشيا الإسلامية على معظمها)

| الاسم | الموقع | العدد | الانحياز |
|---|---|---|---|
| القوات الأمنية لصوماليلاند | شمال غرب الصومال | ٧٠٠٠ | — |
| الاتحاد | موزعة في أنحاء الصومال | ٢٠٠٠ | الحكومة الوطنية الانتقالية |
| مليشيا جمعة علي جمعة | منطقة بونتلاند | ٥٠٠ | — |
| مليشيا عبد الله يوسف أحمد | منطقة بونتلاند | ١٥٠٠ | المجلس الصومالي للمصالحة والتعمير |
| مليشيا محمد ضيري | جنوب مقديشيو | ٢٥٠ | — |
| مليشيا موسى سعدي يالاهو | مقديشيو | ٣٠٠٠ | المجلس الصومالي للمصالحة |
| مليشيا حسين محمد عيديد | مقديشيو | ١٠٠ | المجلس الصومالي للمصالحة |
| مليشيا محمد قنياري عفرة | غرب مقديشيو | ٧٠٠ | الحكومة الوطنية الانتقالية |
| مليشيا عثمان آتو | مقديشيو | ٧٥ | — |
| الحكومة الانتقالية الوطنية | كان يسيطر على أجزاء من مقديشيو وبعض المناطق المجاورة | ٧٠٠٠ | — |
| جيش رجانوين للمقاومة | منطقة بيداوا | ٣٠٠٠ | المجلس الصومالي للمصالحة والتعمير |
| الجبهة الوطنية الصومالية | منطقة جيدو | ٣٠٠ | المجلس الصومالي للمصالحة والتعمير |
| تحالف جوبا | بلدة كسمايو | ٨٠٠ | المجلس الصومالي للمصالحة والتعمير |
| محمد سعيد حرصي مرجان | مقديشيو | ٤٠٠ | المجلس الصومالي للمصالحة والتعمير |

* * *

## بيان بأعداد القوات المشتركة
## في عملية الأمم المتحدة بالصومال ١٩٩٢

| الدولـة | حجم القـوات |
|---|---|
| فرنسا | ٤,١٠٠ |
| إيطاليا | ٢٠٠٠ |
| زيمبابوي | ١٠٠٠ |
| المملكة المتحدة | ١٠٠٠ |
| موريتانيا | ٣٠٠ |
| نيجيريا | ٣٠٠ |
| مصر | ٧٥٠ |
| الإمارات العربية المتحدة | ٧٠٠ |
| الكويت | قوة رمزية |
| باكستان | ٢٠٠٠ |
| تركيا | ؟؟؟ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٢٨,١٥٠ |

* * *

## التسليح وحجم القوات الأمريكية في عملية الهجوم على معاقل عيديد ١٩٩٣

| النـوع | العـدد |
|---|---|
| قوات متطوعة. | ١٥٠ |
| رجال عمليات خاصة. | ١٣٠ |
| وحدات جوية استطلاعية. | ؟؟؟ |
| مدافع من نوع RPG بعيدة المدى. | ؟؟؟ |
| طائرات هليوكوبتر (حاملة قوات البلاك هوك). | ١٦ |
| طائرات هليوكوبتر دفاعية AH6 بقوة إطلاق نيران ٦٠٠٠ دورة في الدقيقة. | ؟؟؟ |
| صواريخ محملة على السفن. | ؟؟؟ |
| طائرات قتال حديثة خاصة بقصف المنشآت. | ؟؟؟ |

* * *

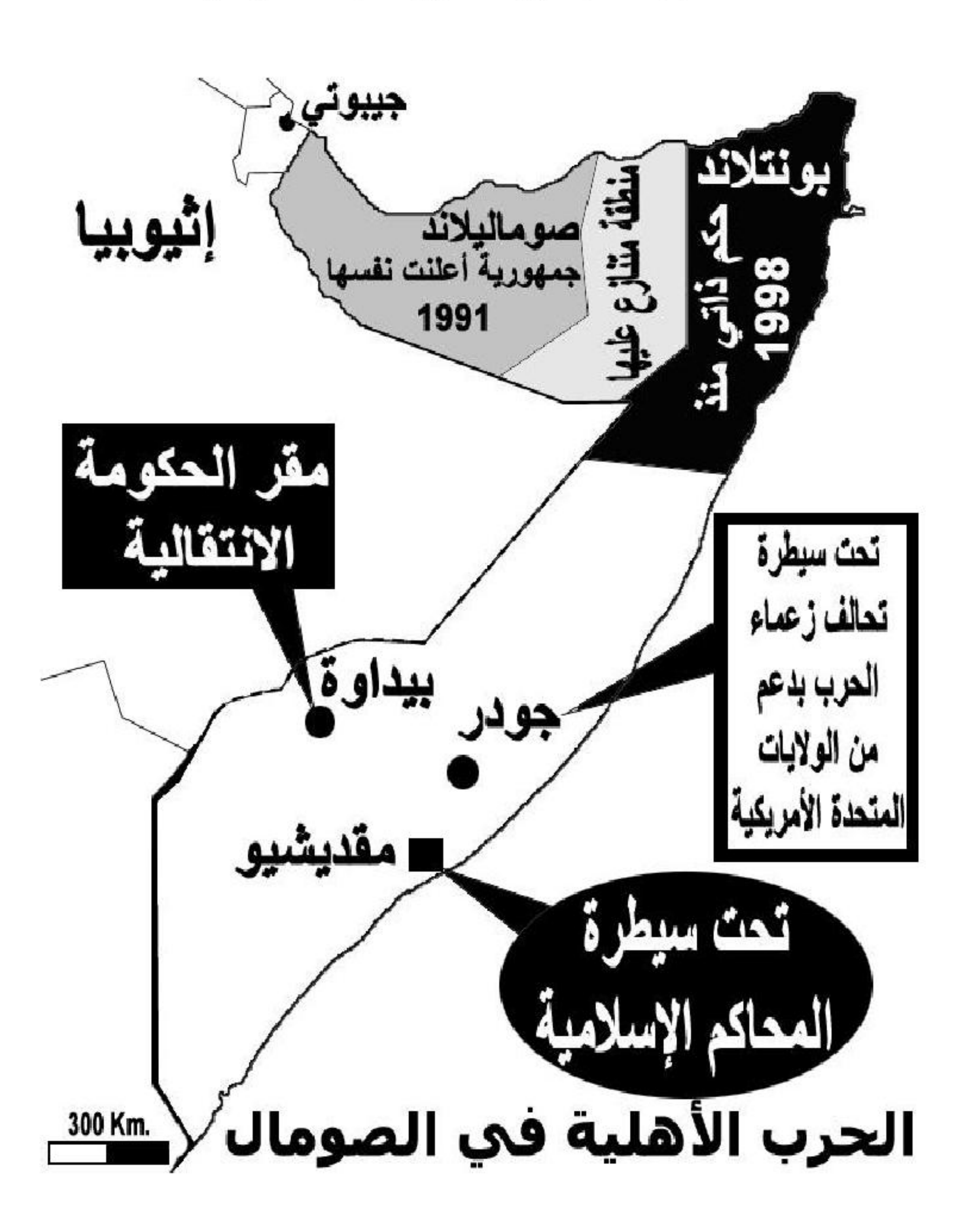
## القدرات العسكرية الإثيوبية ١٩٩٤

| البيان | العدد |
|---|---|
| تعداد القوات | ١٠٠.٠٠٠ |
| دبابات القتال الرئيسية | ٣٥٠ |
| العربات المدرعة | ٢٠٠ |
| قطع المدفعية | ؟؟؟ |
| قطع الهاون | ؟؟؟ |
| القاذفات الاستراتيجية (الصواريخ) | ؟؟؟ |
| الأسلحة الموجهة م/د | ؟؟؟ |
| قطع المدفعية م/د | ؟؟؟ |
| قطع المدفعية م/ط | ؟؟؟ |
| صواريخ م/ط | ٣٥٠ |
| صواريخ أرض / أرض | ؟؟؟ |
| الفرقاطات | ؟؟؟ |
| زوارق الدورية الساحلية | ؟؟؟ |
| القطع البرمائية | ؟؟؟ |
| كاسحات الألغام | ؟؟؟ |
| قطع الدعم والإسناد | ؟؟؟ |
| طائرات مقاتلة | ٣٨ |
| هليوكوبتر مسلحة | ١٨ |

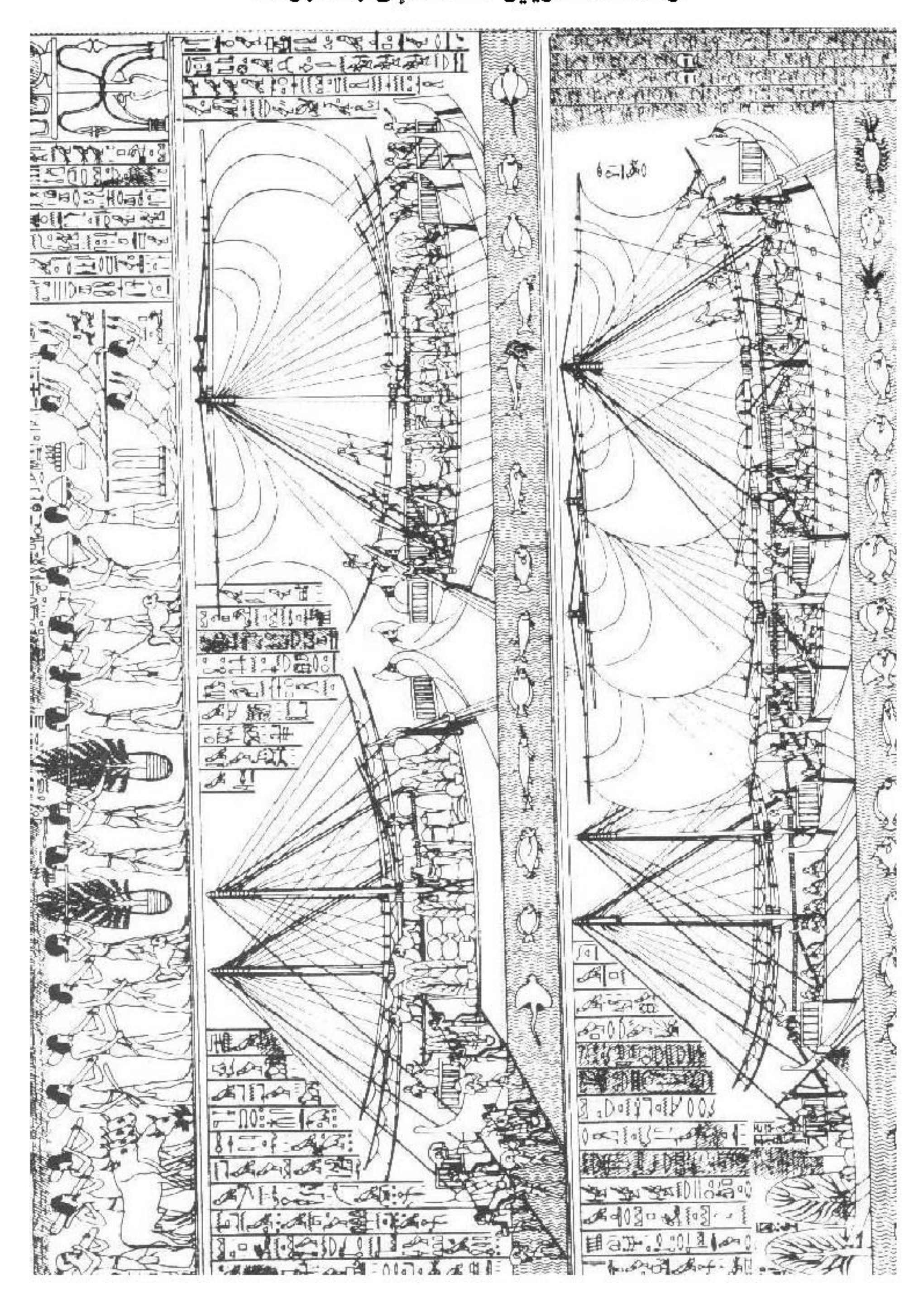
* * *

خريطة القوى السياسية في الصومال

أثناء الحرب الأهلية بين المحاكم والحكومة الصومالية



## رحلات المصريين القدماء إلى بلاد بونت



# المصادر والمراجع

## أولاً : الوثـائق:

### وثـائق عربية:


- **خطاب سياسي لسياد بري** : ٢١ نوفمبر ١٩٦٩.
- —— : ٣١ ديسمبر ١٩٦٩.
- —— : ٣١ ديسمبر ١٩٦٩.
- —— : ١ يوليو ١٩٧٠.
- —— : ٨ نوفمبر ١٩٦٩.
- **بيان ختامي** : مؤتمر المصالحة الوطنية الأول، جيبوتي [٥– ١١ يونيو ١٩٩١]، وزارة الخارجية, جمهورية جيبوتي.
- —— : مؤتمر المصالحة الصومالية الثاني, جيبوتي [١٥– ٢١ يوليو ١٩٩١], وزارة الخارجية, جمهورية جيبوتي.
- **مجلس الأمن (طبعات عربية)** : القرار ٧٥١ (١٩٩٢)، المؤرخ ٢٤ نيسان/إبريل ١٩٩٢، الجلسة ٣٠٦٩:

(Distcr. Central , S/RES/751/1992)

- —— : القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الجلسة ٣١٤٥:

(Distcr. Central, S/RES/794/1992)

- —— : القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ ، الجلسة ٣١٨٨:

(Dister. Central, S/RES/814/1993)

- —— : القرار ٧٧٥ (١٩٩٢)، المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس١٩٩٢، الجلسة ٢١١٠:

(Dister. Central, S/RES/775/1992)

- —— : رسالة من الأمين العام "كوفي ع. عنان" إلى رئيس مجلس الأمن، بشأن الانتهاكات المستمرة لحظر

توريد السلاح إلى الصومال، مؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤:

(Dister. Central, S/2004/73)

• **مجلس الأمن (طبعة إنجليزية)** : Dister. Central, S/RES/604/2004, 11 August 2004.

• **——** : Dister. Central , S/RES/152/2004, 9 March 2005 .

## مصادر عربية:

• **المسعودي** : مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ج١ (القاهرة: ١٩٥٨).

• **ياقوت الحموي** : معجم البلدان، تحقيق: أمين الخانجي (بيروت: ١٩٧٧).

## وثائق أجنبية:

• **The U.N. Blue Books Series** : *"The United Nations and Somalia 1992 –1996"* , Vol. VIII, United Nations (New York: 1996).

• **United Nations** : *Charter of the United Nations and Statute of the International Court of Justice*, Chapter VII, New York .

• **U.S. Delegation to the United Nations Staf** : *Report to the President on the Results of the San Francisco Conference*: 1945 Charter of the United Nations, Scholarly Press 1971 .

## ثانياً: المراجع العربية :


- **أحمد إبراهيم دياب** : الاستعمار الغربي ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية، سلسلة الدراسات السياسية رقم٢ (مالطة: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩١).
- **ــــــ** : لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، ط١ (الرياض: دار المريخ، ١٩٨١).
- **أحمد الصاوي** : الصومال الجذور والمغزى, نشرة الحزب العربي الديمقراطي الناصري, العدد الأول, معهد البحوث والدراسات الإفريقية, يونيو١٩٩٣.
- **إدارة الإعلام العام** : حقائق أساسية عن الأمم المتحدة (القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٠).
- **إلهام محمد علي ذهني** : سياسة فرنسا التوسعية في شرق إفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، د.ت).
- **إلياس الأيوبي** : تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، جزءان (القاهرة: ١٩٢٣).
- **أنور الرفاعي** : بسمارك والاتحاد الألماني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤).
- **جامع عمر عيسى الصومالي** : تاريخ الصومال من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة (القاهرة: مطبعة الإمام، ١٩٦٥).
- **جلال يحي** : مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن ١٩ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧).
- **جلال يحي؛ محمد نصر مهنا** : مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعب الصومال (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١).
- **جمال حمدان** : استراتيجية الاستعمار والتحرير، ط١ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣).
- **جمال زكريا قاسم** : الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٦.
- **جمال زكريا قاسم؛ صلاح العقاد** : زنجبار، الألف كتاب ٢٩٩ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت).
- **حمدي طاهر** : جيبوتي أمن البحر الأحمر (القاهرة: المطبعة العربية

الحديثة، ١٩٧٧).

• خالد رياض : الصومال الوعي الغائب، ط١ (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

• راشد البراوي : الصومال الجديد (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٧٣).

• رأفت غنيمي الشيخ : التاريخ المعاصر للأمة العربية، ط١ (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٩٢).

• زاهر رياض : الاستعمار الأوربي لإفريقيا في العصر الحديث (القاهرة: مكتب الجامعات للنشر، د.ت).

• سعد ناجي جواد : قضايا إفريقية معاصرة، ط٢ (عمان: زاهر للنشر، ١٩٩٤).

• سعيد عثمان جوليد : يوميات صومالية، ط١ (عدن: ١٩٦٩).

• سليمان عبد الغني المالكي : سلطنة كلوة الإسلامية، ط١ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦).

• السيد رجب حراز : الأصول التاريخية للمشكلة الإرترية، سلسلة الدراسات الخاصة ١٠ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧).

• شوقي الجمل : تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، ط١ (القاهرة: ١٩٧١).

• صلاح صبري : إفريقيا وراء الصحراء، سلسلة الألف كتاب ٣٠٣ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠).

• ——— : إفريقيا للإفريقيين، سلسلة كتب سياسية ٩١ (القاهرة: د.ت).

• عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية المعاصرة ١٨٧٠– ١٩٦٠ (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت).

• عبد الرحمن زكي : الإسلام والمسلمون في شرق إفريقيا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٥).

• عبد الرحمن عبد الرحيم عبد الرحمن : التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، ط٣ (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٦).

• عبد العزيز رفاعي : إفريقيا والاتجاه القومي في العصر الحديث، ط٢ (القاهرة: المكتبة العالمية، ١٩٧٧).

• عبد العزيز نوار : تاريخ الشعوب الإسلامية، العصر الحديث (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨).

- **عبد العظيم رمضان** : تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث، ج٣، ط١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧).
- **عبد العليم السيد منسي** : أطلس الشؤون الإفريقية، ط١ (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٢).
- **عبد الله عبد الرازق إبراهيم** : موسوعة التاريخ والسياسة في إفريقيا (القاهرة: المكتب المصري للتوزيع، ١٩٩٧).
- **عبد الملك عودة** : العلاقات المصرية الإفريقية، كتاب الأهرام الاقتصادي ١٢٢ (القاهرة: مارس ١٩٩٨).
- **عبد المنعم عبد الحليم** : الجمهورية الصومالية، الألف كتاب ١٠١ (القاهرة: مكتبة الشرق، ١٩٦٠).
- **علي إسماعيل محمد** : الصومال والحركة الوطنية والأطماع الدولية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب, ١٩٩٦).
- **فايز صالح أبو جابر** : التاريخ السياسي والعلاقات الدولية المعاصرة، ط١ (القاهرة: دار البشر، ١٩٨٩).
- **فليب رفلة** : الجغرافيا السياسية لإفريقيا، ط٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦).
- **مجدي حماد** : إسرائيل وإفريقيا "دراسة في إدارة الصراع الدولي"، ط١ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).
- **محمد حسنين هيكل** : حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط١ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢).
- **محمد عبد المنعم يونس** : الصومال وطنا وشعبا (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١).
- **محمد فؤاد شكري** : أوربا في القرن التاسع عشر ، ج١، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٥٨ .
- **————** : مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن١٩ (القاهرة: ١٩٥٨).
- **محمد فريد السيد حجاج** : صفحات من تاريخ الصومال، ط١ (القاهرة: دار المعارف، د.ت).
- **محمد محمود إبراهيم الديب** : الجغرافيا السياسية منظور معاصر (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧).
- **محمود علي توريباري** : قضية القرن الإفريقي، كتاب الساعة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩).

- **محمود محمد الحويري** : ساحل شرق إفريقيا من فجر الإسلام حتى الغزو البرتغالي، ط١ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦).
- **مفيد شهاب** : جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨).
- **نور الدين حاطوم** : تاريخ الحركات القومية، ج١ (القاهرة: دار الفكر، د.ت).


## ثالثاً: المراجع المترجمة:


- **چان چاك روسو** : العقد الاجتماعي، ترجمة: بولس غانم (بيروت: اللجنة اللبنانية للترجمة، ١٩٧٢).
- **جون هاتش** : تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: عبد العليم السيد منسي، سلسلة من الفكر السياسي والاشتراكي (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩).
- **موريس كروزيه** : تاريخ الحضارات العام ، العهد المعاصر، ترجمة: يوسف أسعد داغر؛ فريد م. داغر، مجلد ٧، ط٣ (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٩٤).
- **وليم لانجر** : موسوعة تاريخ العالم، ترجمة: أمين شريف، ج٧ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٩).


## رابعاً: الدوريات:

### المقالات بالدوريات العربية:


- **بطرس بطرس غالى** : "القومية بمعناها الضيق والواسع"، مجلة رسالة إفريقيا، عدد ١، ديسمبر ١٩٧٢.
- **التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٩٢)** : التدخل الأمريكي دلالاته وآفاقه (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٣).
- **———— (١٩٩٢)** : القرن الإفريقي بين الفوضى وإعادة الترتيب "طبيعية الأزمة" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, ١٩٩٣).
- **———— (١٩٩٣)** : القرن الإفريقي بين التفكك وإعادة الاندماج (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, ١٩٩٤).

- ________ (١٩٩٣) : المصالحة السياسية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, ١٩٩٤).
- ________ (١٩٩٣) : موازين القوى العسكرية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, ١٩٩٤).
- ________ (١٩٩٣) : الحركة الإسلامية في الصومال (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, ١٩٩٤).
- **جريدة الحياة** : عدد ١٢٥٢٥، ١٥ يونيو ١٩٩٧.
- ________ : عدد ١٢٥٢٧، ١ يوليو ١٩٩٧.
- **رسالة إفريقيا** : الجمعية الإفريقية، عدد٦ ، سنة١، يونيو١٩٧٤.
- ________ : الجمعية الإفريقية، عدد٧، سنة١، يوليو١٩٧٣.
- **سعيد عبد الفتاح عاشور** : **بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر** والحبشة في العصور الوسطى، **مجلة الدراسات التاريخية المصرية**، مجلد ١٤ (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المصرية، ١٩٦٨).
- **السياسة الدولية** : شهريات الأحداث، عدد ٥، س٢ (القاهرة: ١٩٦٦).
- ________ : شهريات الأحداث، عدد ١٠، س ٣، ١٩٦٧.
- ________ : شهريات، عدد ٢، س ١ ، ١٩٦٥.
- ________ : شهريات، عدد ٨، س ٣ ، ١٩٦٧.
- ________ : شهريات، عدد ١٥، س ١٥، ١٩٦٩.
- ________ : شهريات، عدد ١٩، س ٦، ١٩٧٠.
- ________ : شهريات، عدد ٢٠، س ٦، ١٩٧٠.
- ________ : شهريات، عدد ٤٤، س ١٢، ١٩٧٦.
- ________ : طريق جيبوتي إلى الاستقلال, عدد٤٧, سنة١٣, يناير ١٩٧٧.
- ________ : يوميات الصراع في الأوجادين، عدد٥٤، س١٤، أكتوبر١٩٧٨.
- ________ : **عبد العاطي محمد**، منظمة الوحدة الأفريقية وحرب الأوجادين، عدد ٥٤، ١٩٨٧.
- ________ : شهريات، عدد ٤٩، س ١٣، ١٩٧٧.

- ———— : شهريات، عدد ٥٠، س ١٣، ١٩٧٧.
- ———— : شهريات، عدد ٥٤، سنة ١٤، ١٩٧٨.
- ———— : شهريات، عدد ٥٢، س ١٤، ١٩٧٨.
- ———— : شهريات، عدد ٦٤، س ١٧، ١٩٨١.
- ———— : **جهاد عودة**، السياسة المصرية في حل أزمة الحدود الصومالية الإثيوبية، عدد ٥٤، س١٤، ١٩٧٨.
- ———— : شهريات الأحداث، عدد ٨٩، سنة٢٣، ١٩٨٧.
- ———— : شهريات, عدد ٩٤، س ٢٤، ١٩٨٨.
- ———— : شهريات، عدد ٩٧، س ٢٥، ١٩٨٩.
- ———— : شهريات، عدد ١٠٢، س ٢٦، ١٩٩٠.
- ———— : شهريات، عدد ١٠٣، س ٢٧، ١٩٩١.
- ———— : شهريات، عدد ١٠٥، س ٢٧، ١٩٩١.
- ———— : شهريات, عدد ١٠٧, س ٢٨, ١٩٩٢.
- ———— : شهريات، عدد ١١٢, س ٢٩، ١٩٩٣.
- ———— : شهريات، عدد ١١٧، س٣٠، ١٩٩٤.
- ———— : شهريات، عدد ١٢٣، س ٣٢، ١٩٩٦.
- ———— : شهريات، عدد ١٢٤، س ٣٢، ١٩٩٦.
- ———— : شهريات، عدد ١٢٦، س ٣٢، ١٩٩٦.
- ———— : الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب، عدد ١٤٨ ، ٢٠٠٢.
- **الشاطر بصيلي عبد الجليل** : **المجلة التاريخية المصرية**، م١٢ (القاهرة: ١٩٦٥).
- **صحيفة المصريون** : "هل نحن مقبلون على حرب إقليمية في الصومال؟" (القاهرة: ٤ نوفمبر ٢٠٠٦).
- **عبد الوهاب صالح بابعير** : دور عرب عُمان في نقل الحضارة والثقافة العربية والإسلامية في بلاد زنجبار والساحل الإفريقي ١١٥٤- ١٢٧٣هـ/١٧٤٤-١٨٥٦، عدد ٢٠ (القاهرة: مجلة البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٢).
- **مجلة الدفاع** : عدد ١٤٩، ديسمبر ١٩٩٨.

- ــــــــــ : **نور أحمد عبد المنعم**، اتفاق القاهرة للمصالحة الصومالية وسيناريوهات المستقبل، عدد ١٣٣، أغسطس ١٩٩٧.
- ــــــــــ : **محمد رضا فودة**، التحرك المصري تجاه إفريقيا، عدد ١٣٨ ، يناير ١٩٩٨ .
- **مجلة الطليعة** : "عهد جديد في مقديشيو يقلق الولايات المتحدة !"، عدد ١٧٣٢ (الكويت: ١٤ يونيو ٢٠٠٦).
- **مجلة النصر** (العسكرية) : عبد الستار أمين، إثيوبيا ودورها الإستراتيجي في إفريقيا، عدد ٧٠١، نوفمبر ١٩٩٧.
- **مجلة قراءات إفريقية** : أوضاع الصومال في القرن الإفريقي، عدد٢، س١ (لندن: سبتمبر ٢٠٠٥).
- **مجلة كلية الملك خالد العسكرية** (السعودية) : هزائم الدول العظمى في الحروب المحدودة، عدد ٧٣، ١ يونيو ٢٠٠٦ .
- **نجوى إبراهيم الفوال** : انهيار الدولة في الصومال ، السياسة الدولية، عدد١١٢ ، س ٢٩ ، أبريل ١٩٩٣ .
- **نشرة الهيئة العامة للاستعلامات** : مصر وإفريقيا (القاهرة: وزارة الإعلام، ١٩٩٥).


## المقالات بالدوريات الأجنبية:


- **Abramowitz, M.** : "*Exodus: the world Refugee Crisis*", Foreign Policy, 1994.
- **Bariagaber, A.** : "*States International Organisations and the Refugee: Reflections on the Complexity of Managing the Refugee Crisis in the Horn of Africa*", The Journal of Modern African Studies, Vol. 37, No. 4, Dec. 1999.
- **Dagne, T.** : "*Africa and the War on Terrorism: The Case of Somalia*", Mediterranean Quarterly, 2002.
- **Damrosch, L.F.** : "*The Clinton Administration and War Powers*", Law and Contemporary Problems, Vol. 63, No. 1/2, Winter– Spring 2000.
- **Eribo, F.** : "*Russian Newspaper Coverage of Somalia and the Former Yugoslavia*", A Journal of

Opinion, Vol. 22, No.1, Winter– Spring 1994.

- **Fairman, H.W.** : "*Ancient Egypt and Africa*", African Affairs, Vol. 64, 1964.
- **Hess, R. L.** : "*The 'Mad Mullah' and Northern Somalia*", The Journal of African History, Vol.5, No. 3, 1964.
- **Izvestia** : 7 December 1992 , Russian Newa Paper.
- **Jeffrey, A.L.** : "*The United States, Ethiopia and the 1963 Somali-Soviet Arms Deal:* Containment and the Balance of Power Dilemma in the Horn of Africa", Vol.36, No.4, Dec.1998.
- **Klarevas, L.J.** : "*Trends : The United States Peace Operation in Somalia*", The Public Opinion Quarterly, Vol.64, No.4, Winter 2000.
- **Laitin, D. D.** : "*The War in the Ogaden: Implications for Siyaad's Role in Somali History*", Journal of Modern African Studies, 17, No.1, Cambridge, March 1979.
- **Lewis, I. M.** : "*Italian Policy in Somalia*", The Journal of African History, Vol. 8, No. 3, 1967.
- **-----------------** : "*Misunderstanding the Somali Crisis*", Anthropology Today, Vol.9, No.4, Aug.1993.
- **New York Times** : "*Ethiopians Are Killed in Somalia Ambush*", 20 Nov. 2006.
- **Political Science Quarterly** : "*Business and Politics in the Persian Gulf: The Story of the Wönckhaus Firm*", 48 (September, 1933).
- **Reece , G.** : "*The Horn of Africa*", International Affairs (Royal Institute of International Affairs), Vol. 30 , No.4, Oct. 1954.
- **Schwab, P.** : "*Cold War on the Horn of Africa*", African Affairs, Vol.77, No. 306, Jan. 1978.
- **Stevenson, J.** : "*Hope Restored in Somalia?*", Foreign Policy, No. 91, Summer 1993.

- **Tareke, G.** : *"The Ethiopia – Somalia War of 1977 Revisited"*, The International Journal of African Historical Studies, Vol. 33, No. 3, 2000.
- **Washington Post** : *"Al-Qaeda terrorists find haven under an Islamic regime, and a regional war threatens"*, 18 Oct. 2006.
- ---------------- : "The Path to Intervention: *A Massive Tragedy We Could Do Something About*", 6 December 1992.
- ---------------- : **Vick, K.**, *"Team in Somalia May Be Planning U.S. Strikes"*, 11 December 2001.
- **Waterfield , G.** : *"Trouble in the Horn of Africa?: The British Somali Case"*, International Affaire (Royal Institute of International Affairs), Vol. 32, No.1, 1956.
- **Western , J.** : *"Sources of Humanitarian: Beliefs, Information, and Advocacy in the U.S. Decisions on Somalia and Bosnia"*, International Security , Vol. 26, No.4, 2002.


## خامساً: المراجع الأجنبية:


- **Albright, D.E.** : *The horn of Africa and Arab-Israel Conflict* (New York: Pergamon Press, 1979).
- **Astudy Group** : *Nationalism (Report)*, Astudy Group of the Royal Institute for International Affairs (London: Oxford Univ. Press, 1939).
- **Birkby, C.** : *It's a long Way to Addis* (London: Frederick Muller Ltd., 1942).
- **Boateng, E.A.** : *Apolitical Geography of Africa*, Cambridge Univ. Press , New York 1978.
- **Crowder, M.** : *The Cambridge History of Africa*, Vol. 8 *"from C. 1941 to C. 1945"* (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1988).

- **Donald, N.L.** : *Greater Ethiopia* (Chicago: Univ. of Chicago Press, 1975).
- **Douin, G.** : *Histoire du regne du Khedive Ismail, L' Empire Africain* , 2 éme Partie (Caire: 1962).
- **Emerson, R.** : *From Empire to Nation* (Cambridge: Harvard Univ. Press, 1960).
- **Fage, J.D.** : *A History of Africa* , 3rd ed. (London: 1995).
- **Farer, T.J.** : *War Clouds on the horn of Africa* (New York: 1976).
- **Gans, C.** : *The Limits of Nationalism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).
- **Gellner, E.** : *Nations and Nationalism* (Oxford: Blackwell, 1983).
- **Gray, J.** : *History of Zanzibar from the middle ages to 1958* (London: 1962).
- **Hersslet, M.** : *Map of Africa by Treaty* , Vol. 2, London (w.d) .
- **Hess, R.L.** : *Italian Colonialism in Somalia* (Chicago: Chicago University Press, 1966).
- **Ingrams, W.H.** : *Zanzibar "its History and its People"* (Amesterdam: 1967).
- **John, H. L.; Oakley, R. B.** : *Somalia and Operation Restore Hope: Reflections on Peacemaking and Peacekeeping* (Washington: United States Institute of Peace Press, 1995).
- **John L.H. ; Robert B.O.** : *Somalia and Operation Restore Hope*: Reflections on Peacemaking and Peacekeeping (Washington: 1995).
- **Kingsnorth, M.** : *An Introduction the history of East Africa* (London: 1960).
- **Lewis, I.M.** : *A Modern History of Africa "Nation and state in the Horn of Africa"* (London: Longman, 1979).

- ---------------- : *Peoples of the Horn of Africa*, Somali International Africans Institute (London: 1955).
- **Manuszak, J. T.** : *The United States Army in Somalia* (New York: 1994).
- **Marcus, H. G.** : *Ethiopia* (Los Angelos: Univ. Of California Press, 1994).
- **McKim, R.; McMahan, J. (eds.)** : *The Morality of Nationalism* (Oxford: Oxford University Press, 1997).
- **Miller, D.** : *On Nationality* (Oxford: Oxford University Press, 1995).
- **New Encyclopaedia Britannica** : *East Africa* , Vol.2, 15th ed. (London: 1998).
- **Niccolo, M.** : *Le Prince* , Preface De Raymond (Paris: A., Liprairie Générale Française, 1983).
- **Pearce, F.B.** : *The Island Metorpolis of Eastern Africa* (Holland: 1967).
- **Perry, M.** : *Man's unfinished Journey*, A World History (Boston: Houghton Mifflin Company, 1974).
- **Reginald, C.** : *East Africa and its Invaders*, Oxford 1933.
- **Reginald, C.** : "*Exploitation of East Africa 1856 1890*", London1933.
- **Robert, G. P.** : *The Soviet Union In The Horn of Africa: The Diplomacy of Intervention and Disengagement* (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1990).
- **Rondot, P.** : *Les Forces Religieuses et le vie Politique l' Islam*, Universite de Paris (Paris: Institue d' Etudes Politiques, w.d).
- **Russell, B.** : *Freedom and Organization*, 1stEd. (London: Unwin Ltd., 1936).
- **Saadia, T.** : *Somali Nationalism* (Cambridge: Harvard Univ. Press, 1963).

- **Samatar, S.S.** : "*The Ethio-Somali Conflict and its Regional Implications*", **In:** Proceedings of the First Conference on the Horn of Africa (New York: 1987).
- **Snellgrove, L.E.** : *The Modern World Since1870*, 2nd ed. (London: Longman, 1998).
- **Staley, E.** : *War and the Private Investor* (New York: 1935).
- **Stanley, H.M.** : *The Congo and Founding its free State*, Vol.2 (London: w.d).
- **Ward, P.W.** : *The Horn of Africa*, State Politics and International Relations (London: 1996).
- **Yonas, K.** : "*The Legal Aspect of the Ethiopian-Somali Dispute*", *Horn of Africa*, No. 1, January - March 1978.


## سادساً: الرسائل العلمية:


- **جمال زكريا قاسم** : دولة بوسعيد في عُمان وزنجبار منذ تأسيسها حتى انقسامها ١٧٤١ – ١٨٦١، رسالة ماجستير (القاهرة: كلية الأداب – جامعة عين شمس، ١٩٥٨).
- **يوسف عبده يوسف** : الكنيسة والحركات القومية الحديثة في شرق إفريقيا منذ أواخر القرن الـ ١٩ حتى الحرب العالمية الثانية، رسالة دكتوراة (القاهرة: كلية الآداب – جامعة القاهرة، ١٩٦٨).


## سابعاً: دوائر المعارف والموسوعات:


- **الموسوعة العربية الميسرة** : دار القلم (القاهرة: ١٩٥٩).
- **نخبة من العلماء** : الموسوعة الإفريقية ، لمحات من تاريخ القارة، مجلد٢ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٧).
- **Collier, P.F.** : Collier's Encyclopedia, *Somalia*, Vol.21 (New York: 1994).

- **Oliver, R., Crowder, M.** : *The Cambridge Encyclopedia of Africa* (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1978).
- **The Encyclopedia Britannica** : Vol. II, 15th Ed. (London: 1998).

## ثامناً: مواقع الإنترنت:

- الموقع الرسمي للأمم المتحدة:

http:// www. un.org/aboutun/charter/preamble.htm .

- موقع شبكة إسلام أونلاين:

http:// www. Islamonline.net/iol–arabic/dowalia/qpolitic–15–12/ qpolitic3.asp.

http:// www. Islamonline.net/iol–arabic/dowalia/qpolitic–15–12/.

- موقع أخبار البي بي سي:

http:// news. bbc.co.uk/go/pr/fr/hi/Arabic/worldnews/newsid5053000/5053620.stm.

http:// news. bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/middleeastnews/newsid5226000/5226322.stm.

http:// news. bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/middleeast_news/newsid5252000/5252954.stm.

- موقع أخبار الشرق الأوسط "ميدل إيست أونلاين":

http:// www. middle-east-online.com/somalia/?id=39735 .

- موقع صحيفة "عرب أونلاين" الإليكترونية:

http:// www. alarabonline.org/index.asp?fname=\2006\09\09-06\950.htm&dismode=ex&ts=18/09/2006%2007:30:06%20.

- موقع صحيفة الخليج الإليكترونية:

http:// www. alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=465316.